S/PV.7533

الأمـــم المتحـــدة



# مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

## الجلسة ٧٥٣٣

الثلاثاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد راخوي لاري | (إسبانيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركين |
| | الأردن | السيدة قعوار |
| | أنغولا | السيد غاسبار مارتنس |
| | تشاد | السيد شريف |
| | شيلي | السيدة مايرة |
| | الصين | السيد ليو جايي |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية | السيد راميريث كارينيو |
| | ليتوانيا | السيدة ياكوبونيه |
| | ماليزيا | السيد رجا زايب شاه |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | البارونة فيرما |
| | نيجيريا | السيدة أوغوو |
| | نيوزيلندا | السيد فان بوهيمن |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة باور |

## جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2015/716)

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2015/749)

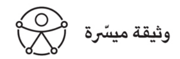


1530984 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

## المرأة والسلام والأمن

### تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2015/716)

### رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2015/749)

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الحاضرين في القاعة. ويؤكد وجودهم اليوم على أهمية الموضوع قيد المناقشة.

بصفتي رئيس حكومة إسبانيا، أود تأبين جميع الأشخاص الذين قتلوا خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي في تركيا وتشاد والكاميرون، وكذلك المصابين الذين لا يزالون يصارعون بين الحياة والموت. وقد دانت حكومة بلدي بشدة هذه الهجمات الإرهابية، وأود أن أتقدم بالتعازي إلى الأسر، وأن أعرب عن تضامني مع شعوب تركيا وتشاد والكاميرون.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الدول التالية إلى المشاركة في هذه الجلسة :أذربيجان، وأرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، والأرجنتين، والإمارات العربية المتحدة، وألبانيا، والبرازيل، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، والجزائر، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، والدانمرك، والسلفادور، والسنغال، والسودان، والسويد، والعراق، والفلبين، وألمانيا، والمغرب، والمكسيك، والنرويج، والنمسا، والهند، واليابان، واليونان، وأندورا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، ورواندا، ورومانيا، وزمبابوي، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وصربيا، وغابون، وغامبيا، وغواتيمالا، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليبيا، وليختنشتاين، ومصر، وموناكو، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا.لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيدة فومزيل ملامبو - نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والسيدة جوليين لوسانج والسيدة ينار محمد، وكلتاهما من فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن. والسيدة آلاء مرابط ممثل المنظمات غير الحكومية، منظمة صوت المرأة الليبية.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة مارا ماريناكي، المستشارة الرئيسية لشؤون المسائل الجنسانية، والدائرة الأوروبية للعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي؛ وسعادة السيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة لرئيس الاتحاد الأفريقي، للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الممثلين التلية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ألكسندر فيرشبو، نائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي؛ سعادة السيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم لجامعة

الدول العربية؛ سعادة السيد فرانسيسكو لينيز، رئيس ديوان الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية؛ وسعادة السيدة ميروسلافا بيهام، كبيرة مستشاري الشؤون الجنسانية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقبَ الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/716، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/749، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأسبانيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

**الأمين العام** (تكلم بالإسبانية): أشكر الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة الهامة.

(تكلم بالإنكليزية)

قبل خمسة عشر عاما، شدد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصلة المحورية بين المساواة بين الجنسين والسلام والأمن الدوليين. ومنذ ذلك الحين، اتخذ المجلس عدة قرارات بشأن المرأة والسلام والأمن، يمثل كل منها دعوة للعمل من جانب المجتمع الدولي.

وأنا ملتزم شخصيا بتنفيذ تلك القرارات. لقد أبرزت الدور القيادي للمرأة في بناء السلام على سبيل الأولوية. وقد عينت خمس نساء يشغلن الآن مناصب ممثلاتي الخاصات في بعثات حفظ السلام من هايتي إلى كوت ديفوار، ومن الصحراء الغربية وجنوب السودان إلى قبرص. وعينت أيضا أول قائدة قوة، اللواء كريستين لوند، في قبرص.

ولكن يجب علينا جميعا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) تؤكد على الأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين والحاجة إلى زيادة جهودنا من أجل تمكين المرأة لتحقيق المساواة بحلول عام ٢٠٣٠.

ويجب أن تتماشى استراتيجياتنا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مع رؤية أهداف التنمية المستدامة.

وفي الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، اقترحت أن يجري المجلس استعراضا على المستوى الوزاري مرة كل خمس سنوات لتقييم التقدم المحرز، وتجديد الالتزامات، والتصدي للعقبات. وإنني أشكر الدول الأعضاء على المجيء اليوم لتبادل الكلام عن الإنجازات التي حققتها. وأتطلع إلى الاستماع لمخططاتها التي تتعلق بالقيام حتى بعمل أقوى.

ولقد أجرينا في هذا العام ثلاثة استعراضات رئيسية حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهيكل بناء السلام، والمرأة والسلام والأمن. وكان لنا موضوع مشترك واحد وهو: إن أي إصلاحات يجب أن تشمل المساواة بين الجنسين والدور القيادي للمرأة بوصفهما مكونين مركزيين، ويجب أن تستند بقوة إلى حقوق الإنسان.

ولا بد لنا أيضا أن نولي اهتماما خاصا لهؤلاء النساء اللواتي هن أكثر الفئات ضعفا. والنساء من السكان الأصليين

اللواتي يواجهن عائقا مركّبا قوامه نوع الجنس والأصل الإثني، يعانين أشكالا متعددة من التمييز، ولا سيما خلال التراعات. كذلك، يجب علينا أن نفعل المزيد لمكافحة تزايد انتشار التطرف العنيف. وثمة جماعات مثل داعش وبوكو حرام تستهدف النساء والفتيات بلا رحمة. فعلى سبيل المثال، إن الأعمال التي تقوم بها داعش ضد الطائفة اليزيدية، وهي تشمل أعمال القتل الممنهج، والتعذيب، والاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية. ويجب أن نكفل المساءلة تجاهها.

وفيما نتطلع إلى المستقبل، لدينا خطة طموحة. فإدارة عمليات حفظ السلام تعكف على إعادة تنظيم الهيكل الجنساني في المقر والبعثات الميدانية، وتعزيز الشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتحسين المساءلة حيال كبار المدراء.

ولقد أبرزت إدارة الشؤون السياسية الحاجة إلى نشر مستشارين للشؤون الجنسانية في جميع البعثات السياسية الخاصة. وهي تعمل على تعزيز قدرات فريقها المعني بالشؤون الجنسانية في المقر، ومواصلة توسيع انخراط المرأة ومشاركتها في عمليات صنع السلام.

وتقوم إدارة الدعم الميداني بتنفيذ تدابير معززة بغية التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين، وزيادة تمثيل المرأة في عمليات حفظ السلام، ولا سيما على مستوى الإدارة العليا. ومع تعييني لممثلة خاصة تعنى بالعنف الجنسي في حالات التزاع، شهدنا قيادة استراتيجية وتقدما غير مسبوق في هذا الجانب الهام من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويجب علينا أن نكفل تعزيز هذه المكاسب – خاصة التركيز المتضافر على منع ارتكاب أعمال العنف الجنسي، والمساءلة حيالها، والاحتياجات الماسّة للناجيات منها.

وسوف يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على كفالة أن تركّز نتائج والتزامات مؤتمر القمة العالمي المعني بالشؤون الإنسانية، الذي سينعقد في اسطنبول خلال أيار/مايو، تركيزا قويا على المساواة بين الجنسين. وسوف نوطد أيضا الجهود الرامية إلى كفالة إيلاء الأولوية بانتظام للنساء والفتيات المتضررات من الأزمات، وذلك لدى التخطيط للاستجابات الإنسانية وتنفيذها.

وإنني شخصيا التزم بالقيام بكل ما في وسعي لكفالة أن نحقق هدف اقتطاع نسبة ١٥ في المائة من الأموال المخصصة لبناء السلام وتخصيصها للمشاريع التي تتناول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويجب أن نوسّع أيضا نطاق هذا الهدف ليشمل الجهود التي نبذلها في المجالات التي تظهر بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، لا سيما مكافحة التطرف العنيف. وسوف تقوم وكيلة الأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بعرض هذه الالتزامات وغيرها كجزء من النقاط البارزة في تقريري السنوي عن المرأة والسلام والأمن.

وتحضيرا لهذا الاستعراض الرفيع المستوى، أصدرت تكليفا بإجراء تقييم من قبل خبير مستقل. والدراسة العالمية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هي جزء هام من برنامج الأمم المتحدة للتغيير. وأشكر المؤلفة الرئيسية للدراسة السيدة راديكا كوماراسوامي، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكيانات أخرى في الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني على إسهاماهم الهامة.

وبينما تعمد الجماعات المتطرفة المسلحة إلى وضع تبعية المرأة على رأس جدول أعمالها، يجب أن نضع الدور القيادي للمرأة وحماية حقوق المرأة على رأس جدول أعمالنا. وفي مواجهة التحديات الشاقة، أشعر بالتشجيع تجاه الالتزامات الأخيرة التي قطعها الجميع، من قادة العالم إلى النشطاء في القواعد الشعبية، وأستمد الالهام منها. وأتوقع مستوى مماثلا

من العزيمة والطموح لدى الدول الأعضاء المدرجة في القائمة الطويلة، التي طلبت المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

فلنعمل على تلبية النداء، ولنعمل معا على تمكين النساء والفتيات، وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهن، والنهوض بالسلام العالمي للجميع - وكلها ركائز أساسية تكمن في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي توفير حياة مفعمة بالأمن والكرامة للجميع.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه. أعطي الكلمة الآن للسيدة ملامبو - نغوكا.

**السيدة ملامبو - نغوكا** (تكلمت بالإنكليزية): يصادف اليوم لأول مرة - وهي فرصة طيبة - أن رئيسا للحكومة يترأس جلسة المجلس حول المرأة والسلام والأمن. وإنني أشكر دولة رئيس حكومة إسبانيا على ترؤسه لهذه المناقشة اليوم، وأشكر إسبانيا على إيلاء الأولوية لهذه المسألة منذ انضمامها إلى المجلس، وعلى مناصرتها للمساواة بين الجنسين منذ سنوات عديدة. وأشكر أيضا المملكة المتحدة على قيادتها لموضوع المرأة والسلام والأمن في المجلس.

وأود أن أنوّه بالمقدّمات الثلاث من المجتمع المدني للإحاطات الاعلامية وهنّ، جوليين لوسانج من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وينار محمد من العراق، وآلاء مرابط من ليبيا. إن أصوات القيادات النسائية والناشطات على خط المواجهة لتحقيق السلام نادرة في هذا المنتدى، ولكنني أقول إنها أهم الأصوات التي سيتم الاستماع إليها اليوم. وقد تعلّمنا من عملنا مع المدافعات عن حقوق الإنسان أنهن بحق البطلات المجهولات.

إن القيام يوم الجمعة بإعلان منح جائزة نوبل للسلام لهذا العام إلى اللجنة الرباعية الوطنية التونسية المعنية بالحوار قد أكد على مساهمة المجتمع المدني الحيوية في تعزيز المصالحة وحقوق الإنسان، ونحن نحيّي هذا الاعتراف. فصانعو السلام يشملون الحركة النسائية الحيوية، التي لا تزال تعمل دون كلل للحفاظ على بعض المكاسب التي تحققت في سياق الربيع العربي، وفي مواضع أخرى، ولتحقيق العدالة والمصالحة من خلال المشاركة النشطة في الحياة المدنية.

وفي أول سنتين لي بصفتي المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سافرت وتابعت عملنا في مخيمات النازحين في وسط أفريقيا، وفي مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن، وفي جنوب السودان، حيث دعاة السلام من النساء يحملن عبء إبقاء المجتمعات المحلية متماسكة معا في أسوأ الأوقات وفي ظل أسوأ الظروف. ولقد شهدت على حد سواء أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في مقابل العديد من الفرص الضائعة التي فوّتت وضعه موضع التنفيذ، فكانت التكاليف باهظة. وفي الآونة الأخيرة، توجهت إلى الفلبين وكولومبيا، حيث تواصل المرأة بذل جهود استثنائية لتحقيق السلام. فجلوسها إلى الطاولة ساهم في إحراز نتائج إيجابية. أمّا الاتفاقات التي تم التوصل إليها، فهي تمثل مصالح المرأة والمجتمع ككل. وتتشرف هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل دعم المرأة الكولومبية الرائعة.

عندما تجلس المرأة إلى طاولة السلام، فهي تكون قادرة على التوصل إلى التفاهمات التي تسمح بتحقيق تقدم أسرع، ولكن ليس على حساب الجوانب الأساسية للاستدامة في المدى البعيد. وفي كولومبيا، حيث المحادثات ما زالت جارية، ضمنت المرأة في الاتفاق الأخير المتعلق بالعدالة ألاّ يصدر أي عفو عن جرائم العنف الجنسي.

إننا نواجه تحديات جديدة. فالجماعات المتطرفة تستهدف حقوق المرأة كأسلوب متعمد ومدمر للقهر والهيمنة. ويجب علينا أن نأخذ هذا الأمر مأخذ الجد ونواصل التركيز عليه. ولذلك نرحب بالتزام الأمين العام، في خطة عمله المقبلة، بمنع

التطرف العنيف وبمعالجة مسألة مشاركة المرأة وقيادتها وتمكينها بوصفها من العناصر الأساسية للتصدي لدوافع العنف لدى المتطرفين. كما نرحب بدعوته إلى توسيع نطاق الهدف المتمثل في تخصيص ما نسبته ١٥ في المائة على الأقل من الأموال لبناء السلام داخل الأمم المتحدة لتغطية الأموال المخصصة للتصدي للتطرف المقترن بالعنف. وأود أن أشيد بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب بانغورا، التي بذلت الكثير من الجهود لتسليط الضوء على هذه المسألة وكفالة تناولها بالجدية التي تستحقها.

وتبين الأدلة المتزايدة أن إشراك المرأة على نحو هادف هو ربما أعظم أداة لبناء السلام بنجاح وأقلها استخداما. وهذا أبرز الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة العالمية التي يستند إليها الاستعراض الرفيع المستوى. وخلصت الدراسة إلى أن الدور القيادي للمرأة ومشاركتها يكفلان مراعاة احتياجات المجتمعات المحلية من أجل تحقيق فوائد أكبر للسلام وتحسين المساعدة الإنسانية وتعزيز جهود الحماية التي يضطلع بها حفظة السلام لدينا، ويسهم في اختتام محادثات السلام واستدامة اتفاقات السلام، ويعزز الانتعاش الاقتصادي بعد النزاع، ويساعد على مكافحة التطرف العنيف. وتدعم هذه الاستنتاجات عمليات تقييم مكثفة وقواعد البيانات الإحصائية والبحوث الأكاديمية.

هذا مجال تواجه فيه الآن أسرة الأمم المتحدة قاطبة، بما في ذلك مجلس الأمن والهيئات الإقليمية، الحاجة إلى إحداث تغيير لا رجعة عنه. ويتمثل ذلك التغيير في كفالة ألا تكون المرأة العامل المفقود بل العنصر الحيوي في عملية إحلال السلام الدائم الذي نسعى جميعا إلى تحقيقه ونتوق إليه. وأعرب عن امتناني لمؤلفة الدراسة السيدة راديكا كوماراسوامي وأعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى للدراسة العالمية على وقتهم وتفانيهم الذي تجاوز في أوقات كثيرة مقتضيات الواجب.

كما أشكر إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وسائر شركاء الأمم المتحدة على الجهود المكثفة الرامية إلى دعم المساواة بين الجنسين.

لننتقل الآن إلى بعض تفاصيل تقرير الأمين العام (S/2015/716) الذي يشرفني أن أعرضه على مجلس الأمن اليوم بالنيابة عنه. ينوه التقرير بالعديد من مؤشرات التقدم المحرز. ففي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، لم يتضمن سوى ١١ في المائة من اتفاقات السلام حتى الإشارة إلى المرأة أو القضايا الجنسانية. وارتفع ذلك في السنوات الأخيرة إلى نصف عدد جميع الاتفاقات والنسبة المئوية تكون أعلى حينما تشارك الأمم المتحدة في إبرام الاتفاقات. وهناك عدد أكبر من النساء في أفرقة دعم الوساطة ومشاورات أكثر انتظاما مع قادة المجتمع المدني. وبدأت البلدان والمنظمات الإقليمية في اتخاذ إجراءات أكثر قوة لمكافحة العنف الجنسي. وتولي المحاكم ولجان التحقيق المزيد من الاهتمام للجرائم الجنسانية، رغم أن هذا لم يترجم بعد إلى مستويات أعلى من الملاحقة القضائية. وقدمت جميع الاستعراضات الثلاثة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين – عمليات السلام وبناء السلام والمرأة والسلام والأمن – التزامات هامة بتعزيز قدرتنا ومضاعفة الإجراءات التي نتخذها في هذا المجال. وأرحب بدعوة الأمين العام لاستعراض الآثار المتصلة بالمسائل الجنسانية لجميع الاستعراضات الثلاثة قبل نهاية السنة.

ولكن التقرير يشير أيضا إلى العديد من المجالات المثيرة للقلق ومجالات الجمود. فبعد مرور خمسة عشر عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجد التقرير أن الإرادة السياسية والتمويل والمساءلة، والحواجز المؤسسية والنابعة من المواقف التمييزية وانعدام الخبرة والتوعية لا تزال تشكل عقبات. فلا تزال مشاركة المرأة رمزية أو منخفضة في مفاوضات اتفاقات السلام. وهذا أمر غير معقول كاستبعاد مفاوضات السلام

للرجال. فالاستثمارات الكبيرة في إعادة بناء البلدان عادة ما تتجاهل الأنشطة الاقتصادية للمرأة أو تحصر المرأة في الاقتصاد غير النظامي.

ولا يصل المانحون إلى الحد الكافي من حيث استهدافهم المنظمات النسائية طلباً للدعم، غير أن تفاني تلك المنظمات في تحقيق السلام ثبت أنه السبيل الوحيد لملاحظة احتياجات المرأة وتلبيتها. وفي الواقع تستهدف ١٠ في المائة فحسب من المعونة لبناء السلام والتدخلات الأمنية في الدول الهشة المساواة بين الجنسين كهدف أساسي. ويتم تجاهل المساواة بين الجنسين تماما تقريبا في عمليات إصلاح قطاع الأمن حتى في البلدان الأكثر مراعاة للمنظور الجنساني.

هذا مجال في أمس الحاجة إلى القدوة. ونحن بحاجة إلى مزيد من النساء في قوات الشرطة والقوات العسكرية وعمليات حفظ السلام من أجل تعزيز عملياتنا والجهود التي نبذلها لإحلال السلام. وحاليا ٩٧ في المائة من أفراد حفظ السلام و ٩٠ في المائة من ضباط الشرطة من الرجال. كذلك، ومما يثير الانزعاج أن النسبة المئوية للفتيات في التعليم الثانوي في بلدان النزاع قد انخفضت ومعدلات وفيات الأمومة في هذه الحالات أكثر من ضعف المتوسط العالمي. وفي خضم أكبر موجة من عمليات التشريد في التاريخ وعدد لا يحصى من الأسر الممزقة أو المشتتة، لا يزال ٢٧ بلدا لديها قوانين للجنسية تنطوي على تمييز ضد المرأة، مما يسهم في جعل الأطفال عديمي الجنسية.

و الأمم المتحدة نفسها لم تحقق بعد أهدافها في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التوازن الجنساني أو التركيز على المساواة بين الجنسين في مجال الإنفاق. فعلى سبيل المثال، ننفق أكثر من ٩ بلايين دولار سنويا على عملياتنا لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، ولكننا حاليا غير قادرين على إحصاء حجم ما استثمر منها في النهوض بالمساواة بين الجنسين. وما زالت هناك حالات للاستغلال والاعتداء الجنسيين تحدث في بعثاتنا. ونحن ممتنون أن الأمين العام قد أنذر مرة أخرى من مغبة الثمن غير المقبول للتقاعس بشأن هذه المسألة.

وفي تطور إيجابي، يسرني أن أعلن عن إنشاء الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. وسيوجه هذا الصندوق الجديد المزيد من الموارد للمنظمات النسائية في مجالي بناء السلام والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. وأناشد جميع البلدان دعم هذا الصندوق بوصفه طريقة ملموسة للاستجابة للدراسة.

وفي إطار التحول النمطي الذي يمكن ربطه بنتائج الدراسة، نلاحظ أن الدراسة تبين فوائد الاستثمار في التدابير الوقائية وتدابير الإنذار المبكر، بدلا من الأعمال الانتقامية. إن للإنفاق العسكري أثر مباشر على زيادة معاناة النساء على مدى أجيال. إن التسلح آخذ في الازدياد وتقدر تكلفة العنف على الصعيد العالمي بما يزيد عن ١٤ تريليون دولار. ويجب أن نثق في رؤيتنا الأصلية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بألا نجعل النزاعات المسلحة أكثر أمنا للنساء والفتيات، بل نمنع نشوب الحروب في المقام الأول. وسيكون التحدي الذي يواجهنا الآن اتخاذ خطوات نحو التمويل الملائم وتنفيذ الأهداف الطموحة للدراسة. فالعديد من التغييرات التي تمس الحاجة إليها تكمن في أيدي الدول الأعضاء الممثلة في هذه القاعة.

وإذ أختتم بياني، أود أن أذكر المجلس بالمنطق الثابت لنتائج الدراسة الوارد في تقرير الأمين العام والذي ينبغي أن يدفعنا إلى اتخاذ إجراءات. هذه هي بعض المجالات الرئيسية. يجب أن تشمل كل عملية السلام نود أن تكون مستدامة النساء. يجب أن نحفز البلدان على تحويل قوات الأمن في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وزيادة أعداد النساء في المناصب القيادية؛ كما يجب أن نتعلم أن نقدر أصوات

المدنيين في عمليات صنع السلام. ويجب أن نتخذ إجراءات رادعة ضد المخالفين، والعمل كمجموعة لكفالة ألا تتمكن فرادى البلدان من حماية مرتكبي الجرائم من المثول أمام العدالة. ويجب أن نتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز مركز المدافعات عن حقوق الإنسان ويجب علينا أن نعمل ونستثمر من أجل منع نشوب النزاعات. وحيثما يتجذر النزاع، يجب أن ننتقل من رؤية عمليات حفظ السلام كمجموعة من المشاريع قصيرة الأجل ونعامل عمليات بناء السلام بوصفها إجراءات طويلة الأجل، مع التمويل الطويل الأجل، والمرأة شريكة أساسية فيها. إن منع نشوب النزاعات وبناء السلام مؤسسة نحن بحاجة إلى بناءها والاستثمار فيها، كما نفعل في المؤسسات الصحية أو التعليمية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

وإذ نتطلع الآن إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، ينبغي أن نشير إلى الترابط القوي بين جميع الأهداف. فالهدف ١٦ المتعلق بالمجتمعات العادلة والسلمية والشاملة للجميع يرتبط بالهدف ٥ المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة ملامبو - نغوكا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لوسانج.

**السيدة لوسانج** (تكلمت بالفرنسية): أنا مديرة صندوق المرأة الكنغولية ورئيسة منظمة التضامن النسائي من أجل السلام والتنمية المتكاملة، وأنا هنا أيضاً بالنيابة عن فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن.

لقد جئتُ إلى نيويورك قبل سبع سنوات، في عام ٢٠٠٨، لأتكلم في مجلس الأمن. ووصفتُ النزاع في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوضحت بالتفصيل العنف الجنسي وأعمال القتل والمجازر. لقد جئتُ لكي أطلب اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإدراج مكافحة العنف الجنسي في بعثات حفظ السلام. واليوم، بعد ١٥ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبعد سبعة أعوام على إحاطتي الإعلامية الأولى للمجلس، ها أنا أخاطب هذه الهيئة مجدداً. وقد فكَّرت طويلاً وعميقاً قبل أن أقرر العودة إلى هنا، وتساءلت عمَّا إذا كان الأمر يستحق هذا الجهد.

لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مفعماً بالأمل. ولكن ما التغيير الذي أحدثه في حياة النساء - نحن النساء في حالات النزاع؟ لقد جئنا، ينار، آلاء وأنا، من مناطق وحالات مختلفة، لكننا نتشارك تجارب مشتركة: إقصاء المرأة عن المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا تحديدا السبب في عدم تغيير أي شيء. ينبغي إشراك المرأة بنشاط في جميع مستويات صنع القرار والعمليات السلمية. وإذا كنا نريد - وإذا كان المجلس يريد - أمناً حقيقياً وسلاماً عالمياً، ينبغي للمجلس أخيراً أن يشرك المرأة بجدية وحزم في جميع مراحل العملية السلمية، سواء على مستوى المرأة في القرى أو على مستوى الحكومة. ونتيجة العنف في حياتنا اليومية، فإننا، النساء الكنغوليات نفتح الباب لمشاركتنا عنوة ونأخذ، بالتالي، موقعنا في العمليات السلمية، وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي عام ٢٠١٣، أثناء المحادثات مع حركة ٢٣ مارس المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما كانت تلك الجماعة تفتك بالسكان وكانت النساء يعانين عنفا وفظائع لا توصف، طلبت النساء في كيفو الشمالية المشاركة في العملية. فهل يعرف المجلس الجواب؟ ليس هناك سوى جانبَين في النزاع: إمَّا أن تكون مع الحكومة أو أنك مع حركة ٢٣ مارس. ومن ثم، فما هي رسالتنا لأشقائنا وشقيقاتنا وشبابنا؟ علينا أن نحمل السلاح لكي نستطيع الجلوس إلى الطاولة والمشاركة في محادثات السلام. لن يكون هناك أبدا سلام دائم دون مشاركة المرأة.

إنَّ النساء أولى ضحايا الحرب، لكنهنَّ مفتاح السلام. والنساء حالياً، في روتشورو وفي بِني الواقعة في كيفو الشمالية التي أنتمي إليها، يُقتَلن ويُذبحْن ويُنحرْن وتُبقر بطون الحوامل منهن. إنهنَّ يعانين الاغتصاب والعنف الجنسي والاختطاف والرق الجنسي. إنهنّ نحن: فقد قُتِل ابن أختي على أيدي متمرِّدي تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية. ويمكنني أن أقدِّم عدد وأسماء النساء اللواتي قُتلن في غضون سنة. ففي بِني، جرى قتل أكثر من ٢٣٤ امرأة أو خنقهن أو بقر بطونهن.

لهذا السبب، أطلب أنا وجميع النساء من المجلس أن ينفذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عبْر إجراءات ملموسة. فقد سمع المجلس الصرخات اليائسة للنساء مرات عديدة، دون أن يصغي إليهن حقاً. فلا تهملوهن اليوم. ويحدوني الأمل أن يكون اليوم هو موعد إنهاء دورة العنف هذه أخيرا.

وإننا نضمن ميدانياً أن تصبح الضحايا ناجيات بتوفير نهج كلي. فنحن نساعد النساء على اكتساب مهاراتٍ للتمكين الاقتصادي ولمعرفة حقوقهن. ونيسِّر إعادة إدماجهنَّ في مجتمعاتهنَّ، بحيث يستطعن المشاركة في التنمية بوصفهن عناصر للتغيير. وهنَّ بذلك يستعدن كرامتهن. لذا، يتعين على المجلس أن يدعم الجماعات النسائية الشعبية والبيئة المؤاتية للسلام التي يهيئنها على جميع المستويات.

إنَّ النساء يعملن بنشاط لبناء السلام. والجماعات المسلحة تهاجمنا وتهددنا وتؤذينا وتحاول اغتصاب زميلاتنا. لكننا نواصل العمل على الرغم من ذلك. وإذ نعمل من دون حماية، فإننا نقوم على توعية الشباب للنأي بأنفسهم عن الجماعات المسلحة، وتهيئة بيئة مواتية للحوار، يمكنها أن تبني سلاماً دائماً في القرى وفي البلد والمنطقة. ويجب دعم هذه الجهود، ليس بالأقوال والتصفيق فحسب، بل باتخاذ إجراءت ملموسة وبتوفير الوسائل اللازمة.

إنَّ على الأمم المتحدة أن تحدد نُهُجاً مختلفة لضمان أن تكون للنساء مواقع رسمية في بناء السلام. وفي هذا الصدد، أرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام اليوم. وأرحب أيضاً بتعيين امرأة لقيادة بعثة حفظ السلام في بلدي. ومنتدى المرأة لدعم إطار السلام والأمن والتعاون الموقع في أديس أبابا، والذي أطلقته السيدة ماري روبنسون عندما كانت مبعوثة خاصة للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، هو آلية يمكنها إشراك المرأة في عمليات السلام. ومِن المؤسف أنَّ أعضاء الأمم المتحدة لا يدعمون تلك الآلية المبتكَرة. وفي النهاية، هناك ثلاثة بلدان دعمتها حقا، الأمر الذي مكَّننا من أن نحشد نساء من رواندا بوروندي وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم اتفاق أديس أبابا الإطاري. وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المطالبة بحضور ومشاركة المرأة في محادثات السلام. ويجب أن نزوِّد النساء بالوسائل لتمكينهنَّ من حضور المفاوضات الرسمية، وليس على المستوى الأدنى من المحادثات وحسب.

إنَّ العدالة توطِّد السلام، والسلام تُغذِّيه العدالة. وزميلاتي وأنا نُسهم في تدريب أفراد الشرطة والقضاة، لكي يفهموا القانون ولغة المرأة، بحيث يمكن للمرأة رفع شكاوى إلى الشرطة، ويمكن للأخيرة أن تُجري تحقيقات عادلة. ومفوَّضو الشرطة وبعض القانونيين والقضاة يدعوننا الآن ويعملون معنا عندما تكون هناك قضايا عنف جنسي جديدة. وقد كسبنا أحكاماً في السعي إلى العدالة المنصفة دائماً. لذا، فإنَّ إصلاح القضاء بالنسبة لنا يتلخَّص في تدريب العاملين في الجهات القضائية وتزويدهم بمعدات تتصف بالكفاءة والفعالية، فضلاً عن تحسين ظروف عملهم وإعادة بناء السجون. وينبغي إعداد برنامج لتعويض الضحايا بصورة عاجلة. ويجب أن يُقدَّم مرتكبو جرائم العنف الجنسي، بما في ذلك جنود حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، إلى العدالة.

إننا بحاجة ماسَّة إلى محاكم مختلطة متخصصة بغية مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة التي لم تُعرض على المحكمة

الجنائية الدولية. غير أننا نحتاج فضلا عن ذلك أيضاً إلى إصلاح شامل لنظامنا القضائي الوطني.

وعلى المجتمع الدولي مواصلة دعم جهود السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لاجتثاث الجماعات المسلحة وضمان أمن الأماكن التي تعيش فيها النساء. وينبغي لقيادة بعثات حفظ السلام أن تلتقي بانتظام مع المنظمات النسائية والقيادات المجتمعية. ويجب عليها أن تُصغي إلى الادِّعاءات التي يقدمها السكان المحليون وأن تُحقِّق فيها سريعاً، لا أن تتجاهلها باعتبارها شائعات. فأصوات السكان المحليين واحتياجاتهم يجب أن توجِّه عمل البعثات. وينبغي لمجلس الأمن والأمم المتحدة مواصلة دعم الجهود المحلية الرامية إلى تحقيق الاستقرار. ولا يمكن لبعثة حفظ السلام أن تصبح مهنة، بل يجب أن تكون ذات مهمة محددة وأن تحقق نتائج ملموسة. لقد استمر تدمير الكونغو أكثر من ٢٠ سنة. وهذا يكفي الآن. وبعد ١٥ عاماً من النوايا الطيبة، حان الوقت لمنح المرأة السلطة والأدوات التي تستطيع بها بناء عالم أفضل للجميع.

ختاماً، يجب فرض جزاءات على القادة الذين يرتكبون أعمال إرهاب وعنف أثناء الانتخابات. فلا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية وسلام دائم من دون إجراء انتخابات نزيهة في ظل ظروف آمنة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ينار محمد، فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن.

**السيدة محمد** (تكلمت بالإنكليزية): إنني موجودة هنا بوصفي المؤسسة المشاركة ورئيسة منظمة حرية المرأة في العراق. بالنيابة عن فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، وبينما نتأمل في الذكرى الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ألتمس من مجلس الأمن ومن المجتمع الدولي بأسره القيام بعمل لتنفيذ التزاماته المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن الكثير مما قالته السيدة جولين لوسينج ينطبق على بلدي، العراق، والبلد المجاور سوريا. إن هذه الحالات تبين أنه لا يمكن بتاتا إحلال السلام ما دامت الحكومات عاجزة عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ولا تأخذ في الاعتبار حقوق المرأة وشواغلها.

بما أن انتباه العالم ينصب على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، أود أن أذكر بأن تنظيم داعش انبثق من النزاعات الدائرة حاليا في سورية والعراق التي يجري فيها بالفعل انتقاص حقوق المرأة، والفتيات، والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية وغيرهم من المجموعات المهمشة، مما يتركهم عرضة للمزيد من الضعف والاعتداء عليهم من جانب مقاتلي داعش وغيرهم من المقاتلين. لقد ساعد هذا العنف على تكوين أكبر موجة من اللاجئين في التاريخ الحديث.

ولكي يفهم المرء الأزمة التي تمر بها النساء العراقيات اليوم، لا يسعه أن يتجاهل ما حدث في البداية، أي في عام ٢٠٠٣. لقد تم تشكيل حكومة نتيجة للانقسام السياسي القائم على الطائفية، والإثنية ونوع الجنس. وأخفقت هذه الحكومة في الحفاظ على المبدأ الأساسي لسيادة القانون، ومكنّت المتطرفين من تولي مراكز في السلطة.

قبل عشر سنوات، تكلمت النساء العراقيات في مجلس الأمن عن حالتهن. ماذا سيكون حال العراق لو التفت المجلس إلى تلك النداءات حينئذ وعمل على تعزيز عملية شاملة تنخرط فيها انخراطا كاملا النساء ومجموعات الإقليات ؟

إن الحالة التي نواجهها الآن في العراق تشتمل على سمتين مميزتين لما حدث بالفعل، وهما إخضاع المرأة وحرمان

مجموعات الأقليات من حقوقها الشرعية. وفي الواقع، إن الذين مكنهم الاحتلال صمموا الدولة والدستور الجديد لضمان قاعدة لأنفسهم بدلا من بناء ديمقراطية موحدة. إن هؤلاء السياسيين الذين يتكلمون باسم الدين، حرموا النساء العراقيات من حقوقهن بوصفهن مواطنات وبوصفهن رائدات في السياسة كان بوسعهن تمثيل المرأة حق تمثيل.

لقد اختُطفت حقوق المرأة بموجب مواد متضمنة في الدستور تضمن مصالح المجموعات الدينية على حساب حقوق الإنسان، مما جعل المرأة العراقية ضعيفة أمام أحكام الشريعة. ومنذ ذلك الحين، ما برحت النساء العراقيات تعانين من إضعاف وعنف غير مسبوقين. في الواقع، خلال عقد واحد، أوقفت دولة تدعي بأنها ديمقراطية، ولكنها همش مجموعات بأكملها من سكانها من حيث السياسة والممارسة، قرنا من كفاح خاضته المرأة من أجل نيل مكانة اجتماعية وقانونية أفضل.

لم تكن إلا مسألة وقت قبل أن تبدأ هذه الحكومة بتهميش المجموعات الأقلية ولا سيما طائفة السُنة في غرب العراق. إن بناء الدولة على أسس من الفساد أخضع الملايين من الناس للفاقة والجوع في مناخ مشحون بالكراهية الطائفية. هذه السياسات مهدت الطريق أمام قيام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، واسترقاق المرأة العراقية للمرة الأولى في التاريخ الحديث.

عندما أتكلم عن استرقاق المرأة، فإنني أتكلم عن عدد كبير جدا من النساء اللواتي يجري الاتجار بهن في المناطق التي تسيطر عليها داعش والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة. فعلى سبيل المثال، قام مقاتلو تنظيم داعش باسترقاق أكثر من ٣ ٠٠٠ امرأة من الطائفة الأيزيدية ومن أقليات أخرى. نحن في منظمة حرية المرأة في العراق وثّقنا إعدام أكثر من ١٥٠ امرأة في منطقة واحدة يسيطر عليها تنظيم الدولة، لأنهن رفضن الإذعان والطاعة لما يسمى بالدولة الإسلامية.

في ظل انعدام الخدمات التي تقدمها الدولة، تقوم مجموعات النساء المحلية بسد حاجات أضعف الناس في النزاع. إننا في طليعة من يقدمون المساعدة والخدمات في أماكن لا يمكن لمنظمات المساعدة الدولية الوصول إليها. ومع ذلك، لا يزال تمثيلنا ناقصا جدا في جهودنا لمنع نشوب النزاعات والتطرف العنيف والتصدي له. فحقوقنا غير محمية، ناهيكم عن تعزيزها.

لقد نُوقش باستفاضة في هذه القاعة استخدام داعش للعنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس، غير أنه يجري خنق جهود المجتمع المدني الذي يسعى إلى مكافحة هذا العنف. فالسلطات العراقية لا تسمح للمنظمات النسائية بتوفير المأوى لآلاف النساء الفارات من العنف المتصل بالنزاعات. وعلاوة على ذلك، تم إغلاق محطات الإذاعة المستقلة التي تروج للسلام في خضم الانقسامات الطائفية، والقضاء على كراهية المرأة ومكافحة رُهاب المثليين.

إن القوانين والسياسات التمييزية تمنع النساء اللواتي يفرن من النزاع المسلح، ومن جرائم الشرف، والاتجار بالبشر، وأعمال الخطف، والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس والزواج القسري من الحصول على هوية شرعية من دون وجود فرد ذكر في الأسرة. ويتلقى مرتكبو أعمال قتل دفاعا عن الشرف أحكاما مخففة، هذا إن عوقبوا على الإطلاق. إن إصلاح هذه القوانين سوف يبني الآن المزيد من الأسس المنصفة والشاملة في الأجل الطويل. كذلك يجب الاستمرار في هذه الإصلاحات في أوقات السلام لأنه من دون القيام بها فإن الممارسات التمييزية والأعراف الاجتماعية، بما في ذلك الحرمان من الخدمات ووصم الناجيات من الاغتصاب، ستتفاقم في أوقات النزاع.

وتبين البحوث أن أي مشاركة ذات مغزى للمرأة تحسن بناء السلام واستدامة الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف. لذلك فإن شمول المرأة السورية في عملية السلام في جنيف

هام جدا، ليس فقط لحماية حقوق الإنسان للمرأة، بل أيضا للتوصل إلى اتفاق يمنع إعادة ظهور التطرف العنيف في المنطقة.

تتعالى أصوات أفراد من الفلبين إلى اليمن ومن أوروبا إلى غرب أفريقيا لدعم داعش وغيرها من المجموعات المتطرفة العنيفة الأخرى مما يبين بأن المشكلة ليست مشكلة عراقية أو سورية فحسب، فالدروس المستقاة من منطقتنا يجب أن تطبق عالميا. فنحن معا لدينا الأدوات، والبينات والموارد لتنفيذ استراتيجيات من أجل إحلال سلام شامل ودائم. إن التنفيذ الكامل والشامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والمعايير الدولية لحقوق الإنسان توفر خارطة طريق شاملة لمنع نشوب نزاع مسلح ودمج المساواة بين الجنسين في جميع أعمال السلم والأمن.

إن ما يُفتقر إليه بصورة رئيسية إنما هو الإرادة السياسية. وأحض مجلس الأمن على التصرف الآن لإدانة جميع أشكال العنف ضد المدنيين من جانب جميع أطراف النزاع، وإزالة الحواجز نصا وممارسة لتمكين المنظمات غير الحكومية من تقديم الخدمات الحيوية، بما في ذلك المأوى؛ وزيادة الدعم والحماية المقدمين لمنظمات المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة؛ وحث العراق والدول الأعضاء الأخرى على التنفيذ الكامل لخطط عملها الوطنية وتمويلها فيما يتصل بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وذلك بالتشاور مع المجتمع المدني؛ ومحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات التي تبلغ درجة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. إننا نعمل على توثيق هذه الاعتداءات ومرتكبيها، وسوف نكون جاهزين لذلك اليوم.

أحض مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره على القيام بعمل بشأن التزاماته. ولا يمكننا أن ننتظر ١٥ سنة أخرى لكي يُنفذ برنامج المرأة والسلام والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة محمد على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة آلاء مرابط.

**السيدة مرابط** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لمخاطبته في هذه المناسبة التاريخية.

عندما كنت فتاة يافعة في مرحلة النشوء، كانت والدتي تقول لي بأنها ترى كل شيء يجري من أمامها ومن خلفها، لأن الله حباها بعينين إضافيتين في مؤخرة رأسها.

وقمت بمحاولات عديدة لإثبات خطأ قولها، ولكن من نافل القول، أنني كنت أُكتشف في كل مرة. وما لم أكن أعلمه في ذلك الوقت هو أن والدتي كانت فقط تعلمني درسا قيما، وأنني سأستفيد من هذا الدرس يوميا في عملي بصفتي إحدى المدافعات عن السلام والأمن: وأن هؤلاء النساء اللائي يقدن الأسر والمجتمعات يعلمن أولا وبشكل أفضل ما يحدث فيها وكيفية معالجته.

إن منظمتي، منظمة صوت المرأة الليبية، أطلقت مشروعها الوطني الأول، وهو ميثاق المرأة الليبية، في عام ٢٠١١. وفي خضم الزخم الثوري، تكلمنا مع آلاف النساء على الصعيد الوطني، اللائي أعربن عن حماستهن للفرص المحتملة التي كانت تنتظرهن. وحتى في ذلك الوقت، اعترفن بوجود تحديات وتكلمن عنها، وعن مدى تزايد التحديات إذا لم يتم السعي لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة من خلال الهياكل الشرعية، وعن الخطر الأمني المتزايد للحدود الصحراء المفتوحة، وعن إقصائهن المتزايد عن الساحة السياسية. وحددن أولوياتهن بوضوح وهدف: وهي إخراج الأسلحة من بيوتهن وإعادة أفراد أسرهن إلى العمل. وكما أثبت التاريخ منذ ذلك الوقت، فقد كانت كلماتهن أصدق تعبير عن آثار النزاعات التي بقيت بدون تسوية وانعدام الأمن المتزايد.

إن النساء لا يكتفين بالكلام فيما يسعى الرجال للحصول على السلطة والممتلكات. فالنساء هن من بدأن إعادة لم

شمل البلد. والنساء هن من أسسن بأعداد قياسية المنظمات والمبادرات وكن يكافحن من خلال التعليم ووسائط الإعلام والإصلاح السياسي والتمكين الاقتصادي من أجل بناء ليبيا الحرة حقا. وخلال السنوات الثلاث الماضية، كانت النساء أوائل من شعر بآثار القتال المستمر وأوائل من لاحظن بوادر التعصب المتزايد. والواقع أنه في وقت مبكر منذ عام ٢٠١٢، حذرن من الخطر المتزايد لقيادة السيارات بمفردهن، وزيادة الدعوات إلى الفصل بين الجنسين في المدارس ومدى استخدام الاستغلال الديني من جانب الزعماء الدينيين والسياسيين لتشجيع الاستقطاب في مجتمعهن.

وعلى ذلك الأساس أطلقت منظمتي حملة النور، التي تقودها النساء وتقوم على أساس شراكتهن مع الرجال والجهات الدينية الفاعلة بغية بناء السلام والأمن في ليبيا. وبالاستعانة بأوجه قوة النساء في شبكتنا الوطنية – أفكارهن، ومصداقيتهن في المجتمعات المحلية، والشبكات التي لا نظير لها، ونفوذهن – تمكننا من الوصول إلى المجتمعات المحلية، والرجال والصبيان على وجه الخصوص، بأعداد مذهلة، وضمهم كشركاء لنا في مواجهة رسائل خطاب التطرف ومنع أعمال العنف.

وبصفتي عضوا في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥(٢٠٠٠)، يمكنني أن أبلغ المجلس بأن تجربتنا في ليبيا ليست فريدة من نوعها. ففي بلدان النزاع وبعد انتهاء النزاع في جميع أرجاء العالم، ينظر إلى النساء باعتبارهن أقل تهديدا من الناحية السياسية والاقتصادية ولذلك السبب، يحصلن على الثقة المجتمعية بدرجة أكبر مما يحصل عليه أقرانهن الذكور. والواقع أن أهمية إدماج النساء تبدو استراتيجية ساطعة الوضوح. وكما بينت الحوادث الأخيرة، فإن المنظمات المتطرفة لا تقر بقوة النساء فحسب، ولكنها بالغة الفعالية في مخاطبة النساء والعمل معهن لتحقيق المصلحة الذاتية لهذه المنظمات ولتعريض السلام والأمن العالميين للخطر.

ونعلم مدى ما يحتاج إليه جدول أعمال ”النساء والسلام والأمن“ من استمرار التزام الأمم المتحدة. فتلك حقيقة لا يمكن إنكارها. ومع ذلك، فإن إحدى الحقائق التي يقل الإقرار بها هي أن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لا تلبي توقعات المجتمع العالمي، وذلك بسبب أنها تواصل تجاهل الأداة الوحيدة التي لم يكن استخدامنا لها أكثر إلحاحا مما هو عليه اليوم – ألا وهي مشاركة النساء على جميع المستويات.

وعلى سبيل المثال، كانت عملية السلام المستمرة في كولومبيا غنية بالدروس التي يتعين أن نستفيد منها. فبعد أكثر من ٦٠ عاما من الحرب وعدد لا يحصى من عمليات السلام، التي كانت جميعا شاملة وجميعا فاشلة، فتحت أبواب العملية السياسية بمساعدة وساطة الأمم المتحدة والنرويج. وجاء كلا الجانبين بأصوات الضحايا وتجاربهم إلى طاولة المفاوضات، وكانت نسبة ٦٠ في المائة من الضحايا من النساء. وقد أضفين طابعا إنسانيا على الحرب بحشد مجتمعاتهن المحلية لدعم محادثات السلام. وكنت أود لو كان معنا ممثل للمجتمع المدني من كولومبيا في القاعة اليوم ليبين لنا ماهية المكاسب التي يمكن تحقيقها حينما تعمل معا الأمم المتحدة والدول الأعضاء لضمان عمليات السلام الشاملة للجميع.

ومن تجربتي الذاتية في ليبيا، أعلم أن الشرط الموثوق الوحيد للقبول في محادثات السلام كان حمل البندقية. ولن يؤدي عدم الالتزام العملي من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها نحو النساء والسلام والأمن خارج هذه الجدران سوى إلى تأييد من يستبعدون النساء عن المفاوضات في وطنهن. وعلى الأمم المتحدة منح الأولوية لإدماج النساء هنا.

وقبل سنوات قليلة، اجتمعت الأطراف الدينية والسياسية الفاعلة مع أعضاء المجتمع الدولي في ليبيا لمناقشة العدالة الانتقالية وزيادة حدة التوترات في المدن والتوترات القبلية. وفيما كانت هذه الأطراف تشغل مقاعدها، شكر أحد

الممثلين الدوليين النظراء الليبيين على حضورهم. وإذ لاحظ العدد الضئيل للنساء ضمن الحاضرين، تساءل ”أين النساء؟“ فتطلع نظيره الليبي حوله وأجاب ضاحكا: ”حسنا، وأين نساؤكم؟“

إن إدماج النساء أمر بالغ الأهمية للاستقرار العالمي، ويلزم أن يعكس عملهن على أرض الواقع التزاماتنا على الورق. وأود أن أقدم ثلاث توصيات على أساس الأعمال الواسعة التي اضطلعت بها شخصيا واضطلع بها زملائي في المجتمع المدني الذين يعملون بشأن قضايا النساء والسلام والأمن على الصعيد العالمي.

أولا، يكتسي منع نشوب النزاعات أهمية بالغة لضمان السلام والأمن العالميين، بدلا من الاكتفاء بمعالجة النزاعات الناشبة بشكل سلبي واعتماد استراتيجيات إسعافيه ذات طابع عسكري مفرط، مما يشجع النزاعات المحلية بدلا من نزع فتيلها. وعلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومجلس الأمن بدلا من ذلك معالجة الدوافع الأساسية للنزاع. وينبغي تركيز الموارد والخبرة والنفوذ على منع نشوب النزاعات وتخفيف آثارها. وذلك يعني التركيز على تحقيق العدالة، ونزع السلاح العالمي، والسياسات الاقتصادية الفعالة، والهياكل السياسية التمثيلية، ووسائل الإعلام الخاضعة للمساءلة والحريات الاجتماعية.

وتكتسي مشاركة النساء أهمية بالغة في منع نشوب النزاع. وتنخرط النساء بالفعل في الممارسات غير الرسمية لمنع نشوب النزاعات في مجتمعاتهن المحلية. وينبغي الإقرار بذلك وإضفاء الطابع المؤسسي عليه في نظم الإنذار المبكر والبرامج الرسمية. ولا يمكن أن يستمر انخراط النساء في كونه انخراطا للملاءمة، حينما لا تدمج النساء إلا لتنفيذ العمليات التي قررتها الأمم المتحدة والدول الأعضاء في غياب النساء. ويجب أن تشارك النساء من البداية ذاتها على مستوى اتخاذ القرار ووضع السياسات.

وأحد الأمثلة هو مواجهة استراتيجية التطرف العنيف؛ فخطاب التطرف خطاب متشدد للغاية. ويتمثل هدف الناشطات في مجال السلام في منع التطرف الذي يمارس العنف.

ثانيا، نحن بحاجة عاجلة إلى آلية لمعالجة حالات الأزمة. فحالات الطوارئ ليست محايدة جنسانيا. وأثبتت البحوث أن هذه الحالات تؤثر بصورة غير متناسبة على النساء والفتيات، اللائي يعتدى عليهن في أغلب الأحيان، ويستغلن وتساء معاملتهن لتحقيق مكاسب شخصية واقتصادية. وتنتهك حقوق النساء فيما يجبرن على الزواج على يد الجماعات المسلحة ويجبرن على تبديل ديانتهن، وتستهدف الناشطات في مجال حقوق المرأة بارتكاب أعمال العنف بسبب نشاطهن بالذات أو بسبب نشاط أفراد الأسرة الذكور.

ومع أن هناك جهودا متزايدة تبذل لضمان زيادة فعالية البرمجة الجنسانية من جانب المنظمات والدول الأعضاء على السواء، فإنها جهود غير منسقة ولا يتم إنفاذها وغير كافية. والأمم المتحدة بحاجة إلى إنشاء هيكل رسمي خاضع للمساءلة للاستجابة الأولى في إطار مجلس الأمن، مثل فريق خبراء غير رسمي يضمن زيادة التنسيق في كامل النظام المتعدد الأطراف ويوفر المزيد من الإنصاف للمدافعين عن الحقوق الإنسانية للنساء الذين يتعرضون للخطر في الميدان.

وأخيرا، تقوم حاجة محتملة لتخصيص الموارد الكافية وزيادة الالتزامات المالية للنساء والسلام والأمن. ويجب أن يقترن ذلك بإزالة الحواجز الهيكلية والسياسية والبيروقراطية التي تقيد إمكانية حصول الناشطين على الأموال والموارد للاضطلاع بالأنشطة في الميدان. ومن الأهمية البالغة بمكان تخصيص مساهمات محددة للبرنامج التي تقودها النساء وتلبي الاحتياجات المحددة للنساء في بيئات النزاع وبعد انتهاء النزاع.

ولا شك أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان نقطة تحول للمجتمع العالمي وجدول أعمال النساء والسلام والأمن،

إذ فتح الأبواب وحول الخطاب السياسي. إنني من الجيل الجديد للناشطات في مجال السلام، ومن بلد كان تحت حكم الديكتاتورية قبل ١٥ عاما. بيد أن جدول أعمال ١٣٢٥ أثبت أنه هام لي ولا شك سيكون كذلك للنساء والمجتمعات في البلدان الأخرى في السنوات المقبلة. ولكننا لا يمكن أن ننسى أن القيادة الدؤوبة لنشطاء المجتمع المدني، وهم قدامى المحاربين في الكفاح من أجل السلام، هي التي ضمنت اتخاذ ذلك القرار ذاته قبل ١٥ عاما.

إننا لا نتراجع. فكل يوم، نعرض حياتنا للخطر ونضطلع بدورنا من أجل السلام. وحان الوقت لكي تضطلع الأمم المتحدة والدول الأعضاء بدورها. ولن نتمكن من مواجهة التهديدات المتزايدة لانعدام الأمن، سواء كانت التطرف أو استغلال الموارد أو الهجرة الجماعية أو الاحترار العالمي أو أي سبب من الأسباب المتنوعة للنزاعات، إلا عن طريق الشراكة مع منظمات النساء والمجتمع المدني في خطوط المواجهة. وآن الأوان لتحويل دعمنا إلى حيث يتسم بأكبر قدر من الأهمية – النساء.

وحينما يرى مجلس الأمن أنه من غير المتصور مواجهة أية أزمة بدون معالجة حقوق النساء، وحينما يحظى مقدمو المساعدات الإنسانية بالتمويل الكامل لخدماتهم الجنسانية، وحينما ترى النساء قائدات القواعد الشعبية أعمالهن ممولة تمويلا كاملا ومدعومة سياسيا، وحينما يكون من غير المتصور عقد محادثات السلام بدون المشاركة الكاملة للنساء، في ذلك الوقت وحده ستتحقق الإمكانية الكاملة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة مرابط على إحاطتها الإعلامية.

أفهم أن المجلس مستعد الآن للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/774، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتونس، وجامايكا، والجزائر، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية — البوليفارية)، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، والكونغو، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيسا لحكومة إسبانيا.

يشكل عدم المساواة بين الجنسين، تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتلك هي إحدى أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في إطار العمل بشأن قضة المرأة والسلام والأمن، الذي

أفضى إلى اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أن أضيف أن حالات عدم المساواة هي ظلم وغير أخلاقية وتمثل عائقا أمام تقدم البشرية. إن القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي اعتمدناه للتو، هو ثمرة للجهود الجماعية التي بذلتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني. إننا بصدد إنشاء أساس متين مجدد وطموح للأعوام الـ ١٥ القادمة، فيما يتعلق ببرنامج المرأة والسلام والأمن. وأود أن أسلط الضوء على التفاني والحماس الذي أبداه الجميع في هذا المسعى، وأود أن أسلط الضوء على القيادة التي أبداها الأمين العام، وأعرب عن امتناني للمملكة المتحدة، القائمة على الصياغة التي عملنا معها في وئام تام.

وأود أيضا أن أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وممثلي المجتمع المدني على إسهاماتهم خلال افتتاح هذه المناقشة. وقد شكلت شهاداتهم مصدر إلهام لنا لعقد هذه الجلسة.

ويمكن أن يكون لتحقيق السلام ومكافحة الإرهاب وتطوير عمليات نزع السلاح، فرصة أكبر للنجاح، في حال زادت مشاركة المرأة. إننا نسعى لتحقيق هدف مزدوج من خلال القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). أولا، فنحن نسعى لتعزيز حماية النساء والفتيات في حالات التزاع. يجب ألا ندخر جهدا في مكافحة العنف الجنسي، الذي يستخدم كسلاح للحرب وللإرهاب. في كثير من الأحيان، أن تكون إمرأة في التزاعات أكثر خطورة من أن تكون جنديا. ثانيا، إننا نسعى إلى تحقيق زيادة كبيرة في الدور الذي تؤديه المرأة في مجالات تتراوح بين منع نشوب التزاعات وبناء السلام. لقد علمتنا التجربة أنه من الحيوي سد الفجوات بين ما يتم الاتفاق عليه هنا، وما يحدث على أرض الواقع. إن مشاركة المرأة مهمة لبناء السلام والحفاظ عليه. وإسهامها مهم لمواجهة عبثية التزاعات. وفي أماكن مثل كولومبيا والفلبين وأمريكا الوسطى وليبريا ونيجيريا وأفغانستان وغيرها، تمثل المرأة نموذجا للكرامة والشجاعة.

إن لدى إسبانيا ماض جدير بالثناء في هذا المجال، يعكس التزامنا الكامل بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل. فعلى المستوى الوطني، إعتمدنا خطة استراتيجية لتكافؤ الفرص واستراتيجية وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة. ولدينا خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونقوم بتعزيز التركيز الجنساني في بعثات حفظ السلام. ويقوم التعاون الإسباني أيضا على مبادئ توجيهية محددة لإقامة علاقة استراتيجية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ومع ذلك، لا بد من تجديد وتعزيز جهودنا الجماعية فيما يتعلق ببرنامج المرأة والسلام والأمن، ونحن نلتزم بالقيام بما يلي.

سنقوم بتحديث خطة عملنا الوطنية، وسنعتمد تقارير متابعة دورية، ستقدم إلى برلماننا. وسنعمل على إنشاء مركز تنسيق وطني، ونقيم شبكة دولية لمراكز التنسيق. وسنقوم بإشراك المجتمع المدني في اتخاذ إجراءاتنا ومتابعتها. وسنعزز التدريب على المساواة بين الجنسين لأفراد القوات المسلحة، وقوات الأمن الوطني، خاصة أولئك الذين يتم نشرهم في البعثات الدولية. وسنستمر في تعزيز مشاركة المجندات في عمليات حفظ السلام، وضمان وجود المرأة في أفرقة الوساطة. كما سنستمر في التنفيذ الصارم لسياسة عدم التسامح مطلقا مع حوادث العنف الجنسي التي يرتكبها أفراد البعثات المدنية والعسكرية الإسبانية في الخارج. وسنزيد أيضا من نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمرأة والسلام والأمن. وسوف نسهم في تمويل وحدة القضايا الجنسانية ضمن إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، سنقدم خلال عام ٢٠١٦، مساهمة قدرها مليون يورو في الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، والصندوق المتعدد الشركاء التابع لمبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات التزاع.

يجب علينا أن نرسي اليقين وأسباب الأمل لتحل محل عدم اليقين وعدم الارتياح. إن تعزيز حماية النساء والفتيات في

حالات النزاع، وإعطاء دور أكبر للمرأة في مجال منع نشوب النزاعات، وتعزيز بناء السلام، هي أمور ضرورية لبناء عالم أكثر عدلا وأكثر سلاما ووحدة. والقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بمثابة دليل ويدعونا إلى العمل. إنني أدعو كل المجتمعين هنا اليوم لنشمر عن سواعدنا ونعمل معا.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس. أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**البارونة فيرما** (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمتحدثين باسم المجتمع المدني الحاضرين هنا اليوم على قيادتهم فيما يتعلق بهذا البرنامج. إننا نرحب بالقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي اعتمد اليوم. إنه يوضح أن القيادة والمساءلة عن التنفيذ، مطلوبتان من قبل جميع الأطراف الفاعلة. ونكرر شكرنا لرئيس الوزراء الإسباني على عمله معنا على هذا القرار الهام. كما أردد بقوة دعوة الجميع هنا للتعهد بالتزامات حقيقية وعملية من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). تعتقد المملكة المتحدة اعتقادا راسخا بأن الذكرى الخامسة عشرة، يجب أن تمثل بداية عهد جديد بشأن المرأة والسلام والأمن. دعونا نبدأ هذا التغيير اليوم. لذلك، سأعلن ثمانية مجالات ستعمل المملكة المتحدة في إطارها.

أولا، فيما يتعلق بترتيبات كل الأنشطة المستقبلية الخاصة ببناء السلام التي ستستضيفها المملكة المتحدة، سنحدد النساء المشاركات في النزاع، ونسلط الضوء عليهن لضمان سماع آرائهن. وسنعمل على تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في هذه المناقشات الخاصة ببناء السلام، من خلال الدعم السياسي و/أو المالي. وسنقدم الدعم أيضا، بما في ذلك الضغط على أعلى المستويات، لضمان سماع آراء النساء في عمليات السلام الأوسع نطاقا والمفاوضات وبناء الدولة. وسنقدم الدعم أيضا على المستويات المحلية، لبناء قدرة النساء على المشاركة بفعالية.

ثانيا، ستسهم المملكة المتحدة بمليون دولار أمريكي في التمويل المبدئي للأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، للمساعدة في معالجة العجز العالمي في التمويل اللازم لتنفيذ القرار. وسوف نقدم أيضا تمويلا إضافيا يزيد حجمه عن ٨٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، كل عام لمدة عامين، لدعم البحوث الجديدة في مركز المرأة والسلام والأمن في كلية لندن لعلوم الاقتصاد، ليتجاوز التمويل الحكومي الإجمالي الذي تقدمه المملكة المتحدة للمركز ٣ ملايين دولار أمريكي.

ثالثاً، سوف تكفل المملكة المتحدة أن كل العقائد العسكرية ذات الصلة في المستقبل ستراعي الفوارق بين الجنسين. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ستحصل جميع قوات المملكة المتحدة المنتشرة في بعثات في الخارج على تدريب بشأن المرأة والسلام والأمن ومنع العنف الجنسي. ونحن بصدد استعراض التدريب الخارجي الذي نقدمه من خلال مراكزنا للتدريب على عمليات دعم السلام بهدف تقديم تدريب إضافي للبلدان المساهمة بقوات في الخارج بشأن المرأة والسلام والأمن ومنع العنف الجنسي. كما سيساعد ذلك الاستعراض على تطوير تدريب المدربين، مما قد يسهم في زيادة نشر ذلك العمل. ونعمل على زيادة عدد مستشاري الشؤون الجنسانية داخل وزارة الدفاع وتعزيزهم.

رابعاً، سيظل منع نشوب النزاع والإنذار المبكر في صميم هذا البرنامج. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ستكفل المملكة المتحدة مراعاة أدواتنا للإنذار المبكر والتحليل والتقييم المشتركين للنزاع للبعد الجنساني مراعاة كاملة. بعد ذلك، وعلى مدى السنوات الخمس القادمة، ستمضي المملكة المتحدة قدماً في مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع. وسوف نتصدى للإفلات من العقاب عن جرائم العنف

الجنسي وضمان التنفيذ الواسع النطاق للبروتوكول الدولي المعني بتوثيق العنف الجنسي في حالات النزاع والتحقيق فيه.

خامساً، سوف نشجع على تقديم المزيد من الدعم للناجين، بما في ذلك الأطفال والرجال، وسنعمل مع الحكومات الأخرى لتوفير استجابة متعددة الأطراف تكون أكثر فعالية.

سادساً، ستدعم المملكة المتحدة خارطة الطريق للعمل من أجل حماية النساء والفتيات في حالات الطوارئ والمساعدة على تأمين نتائج إيجابية لصالح النساء والفتيات في القمة الإنسانية العالمية المزمع عقدها في عام ٢٠١٦.

سابعاً، ستواصل المملكة المتحدة تقديم الدعم الفني وغير ذلك من أشكال الدعم لمساعدة الحكومات الأخرى على تطوير تنفيذ خطط عملها الخاصة المبنية على أساس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقياس أثرها. سنقدم المساعدة للعراق وأفغانستان في تنفيذ خطط عملهما.

أخيراً، ستضمن المملكة المتحدة أن يشمل عملنا في الخارج لمواجهة التطرف العنيف أنشطة أساسية تستهدف النساء تحديداً. ستكون المرأة في صميم برمجة العمل في الخارج من أجل التصدي للتطرف، على الصعيدين الوطني والمحلي.

ونحن نؤيد بقوة التوصيات المقدمة للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن الواردة في الاستعراضات الرئيسية الثلاثة لهذا العام وسنعمل مع الآخرين لضمان تنفيذها. وكما يتوجب علينا، نحن الدول الأعضاء، الوفاء بمسؤولياتنا، كذلك فإن الأدوار المناطة بإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعديد من كيانات الأمم المتحدة الأخرى تعد أساسية أيضاً لتحقيق غاياتنا في المقر وفي الميدان.

ختاماً، تتعهد المملكة المتحدة بإطلاع مجلس الأمن على المستجدات فيما يتعلق بالتزاماتنا في المناقشة السنوية بشأن ذلك البند من جدول الأعمال، ولهذا الغرض، أدعو الآخرين في هذه القاعة اليوم إلى أن ينضموا إلينا في طموحنا وأن يحذو حذونا.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة شؤون الأسرة والنهوض بالمرأة في أنغولا.

**السيدة ديلغادو** (أنغولا) (تكلمت بالبرتغالية، وقدم الوفد النص الإنكليزي): في البداية، نود أن نشكر دولة السيد ماريانو راخوي، رئيس وزراء إسبانيا، لترؤسه هذه المناقشة المفتوحة، مما يدلل على التزام الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما نشكر الأمين العام لريادته بشأن الموضوع قيد النظر وكذلك على إحاطته الوافية.

ونرحب بالسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ونشكرها على التزامها طويل الأمد بالدفاع عن حقوق المرأة وحمايتها، وعلى عرض تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٥ (S/2015/716) بشأن المرأة والسلام والأمن. نرحب أيضاً بالسيدة يانار محمد، رئيسة منظمة حرية المرأة في العراق؛ والسيدة جوليين لوسينغ، مديرة صندوق النساء الكونغوليات ورئيسة المجلس التنفيذي لتضامن المرأة من أجل السلام والتنمية؛ والسيدة آلاء مرابط، ممثلة صوت المرأة الليبية. ونشكرهن على إسهاماتهن وتبادل خبرات المجتمع المدني بشأن هذه المسألة.

إن عام ٢٠١٥ يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لحقوق المرأة وجهود الأمم المتحدة الرامية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحن ندرك مغزى التواريخ المهمة في هذا العام بالنسبة للأمم المتحدة وتحسين وضع قضايا المساواة بين الجنسين على جدول أعمالها، وهي تحديداً الذكرى السنوية السبعين لتأسيس المنظمة؛ والذكرى السنوية الخامسة عشرة لصدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن

المرأة والسلام والأمن؛ والذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين؛ وإدراج المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١).

نعرب عن قلقنا إزاء العدد المتزايد من النزاعات المسلحة وتنوع طبيعتها، والتهديدات الجديدة والناشئة التي يتعرض لها السلم والأمن، وتصاعد التطرف العنيف والإرهاب، والزيادة المتسارعة للضحايا من المدنيين، وفي مقدمتهم النساء والأطفال. وحسب التقرير الأخير للأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن، فإن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية الدولية قد تضاعف ثلاث مرات خلال العقد الأخير، تضرر ٥٠ في المائة منهم جراء النزاعات المسلحة.

ونحن ندرك أن الوقاية خير سبيل لمعالجة حالات النزاع المحتملة. ونؤمن بأن المرأة تؤدي دوراً محورياً في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها وفي بناء السلام.

وعلى مر السنين، أثبت مجلس الأمن التزامه القيّم بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال اتخاذ قرارات عديدة، بما في ذلك في مجال الريادة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام بعد النزاع. ومع ذلك، لا تزال العراقيل والتحديات الماثلة تحول دون التنفيذ الكامل لهذه الخطة حين يتعلق الأمر بتنفيذ الركائز الأربع للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهي الوقاية والحماية والمشاركة وبناء السلام والتعافي.

في أنغولا، كانت مشاركة المرأة في جهود تحقيق السلام عاملاً حاسماً. وتجلت تجربة ما بعد النزاع في مشاركتها المباشرة في جهود بناء السلام، وبينت أنه كان للمرأة دورها الفعال في تقديم الدعم النفسي لضحايا النزاع المسلح كمستشار للسلام والمصالحة الوطنية والوفاق الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، أنشأت الحكومة مراكز الإرشاد للتوعية بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة كأداة لمشاركة الأسرة في عملية التنمية في البلاد، وفقا لدستور أنغولا. ومن خلال الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، بذلت الجهود من أجل تعزيز المشاركة الاجتماعية للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد.

لقد أنشئت المنظمة غير الحكومية ”جذور السلام“ بهدف جمع النساء من جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان للمشاركة في الجهود الرامية إلى توطيد السلام والديمقراطية. كما أن جمعية تدعى Pro-Change Country قد أنشئت لرفع مستوى الوعي بين الرجال بشأن ضرورة القضاء على جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس.

وبفضل الخبرة المتراكمة لديها في عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها، تؤدي أنغولا دوراً في الحفاظ على السلام والديمقراطية في أفريقيا، وخاصة في منطقة البحيرات الكبرى، وكذلك في تعزيز ثقافة السلام والحوار والمصالحة الوطنية. وحققت البلاد تقدماً كبيراً في وضع خطة عمل وطنية من أجل تطبيق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يبدأ تنفيذها اعتباراً من عام ٢٠١٦. وتتضمن تلك الخطة سبعة أهداف استراتيجية، إلى جانب أنشطة وأهداف ومؤشرات أداء محددة، إلا وهي:

أولاً، علينا بزيادة مشاركة المرأة وإدماج المساواة بين الجنسين في جميع مراحل عمليات بناء السلام، بما في ذلك على جميع مستويات صنع القرار.

ثانياً، توفير التدريب وكفالة تمكين جميع النساء والفتيات والفتيان، إلى جانب أفراد الجيش والشرطة في عمليات بناء السلام، سواء في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس، فضلاً عن الجوانب الأخرى ذات الصلة من القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

ثالثا، ينبغي أن نعزز ونحمي الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات في حالات النزاع وما بعده، وأن نعمل على تمكينهن

اقتصاديا واجتماعيا، فضلا عن مشاركتهن في المجتمع المدني، مع الأخذ في الاعتبار بضرورة منع العنف والتراع الجنسانيين والقضاء عليهما إلى جانب زيادة تمكين المرأة.

رابعا، ينبغي أن نعمق ونوسع نطاق فهمنا لموضوع المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال التدريب والتوعية في جميع الإدارات الوزارية وعلى صعيد المجتمع المدني وبين صناع القرار السياسي.

خامسا، ينبغي أن نشجع مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

سادسا، ينبغي أن نعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية الريفية، ونعمل على زيادة وعيها بحقوقها، علاوة على زيادة الأمن الغذائي والإسهام في القضاء على الفقر. وأخيرا، ينبغي أن ندرج المنظور الجنساني في موازناتنا الوطنية بغية الوفاء بالالتزامات المنشأة بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن يعيننا الاستعراض الرفيع المستوى على بلوغ عالم تستطيع فيه المرأة أن تؤدي الدور الذي تستحقه بفعالية وتتمتع فيه بكامل حقوقها. ونأمل أن تسهم الإرادة السياسية القوية والالتزام المطلوبين لبلوغ تلك الأهداف إسهاما ملموسا في توسيع نطاق دور المرأة ومشاركتها في صون وبناء عالم أكثر عدلا وسلاما.

**السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة وترؤسها اليوم. إن في حضوركم دليلا حقيقيا على قيادة إسبانيا لمسألة تمكين المرأة. وأشكر الأمين العام على قيادته المستمرة في هذا المجال. وأشكر أيضا السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا على إحاطتها الإعلامية وقيادتها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأعرب عن عميق احترامي وإعجابي إلى السيدة محمد والسيدة مرابط على العمل الرائع الذي تؤديانه وعلى اقتطاع الوقت للتحدث إلينا اليوم. إن شجاعتهما في زيادة تمكين المرأة في مجتمعاهما تثير إعجابنا وتقديرنا. وينبغي أن يلهمنا جميعا وضوحهما في وصف خيبة أمل الكثيرين على مدى الـ ١٥ عاما منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

فقبل خمسة عشر عاما، اتخذ المجلس قرارا يسلّم بأن إشراك أصوات النساء في صنع القرارات المتعلقة بالسلام والأمن سيؤدي إلى نتائج أكثر مساواة ومرونة واستدامة. وليست هذه نظرية، بل حقيقة. وتقدم الدراسة العالمية التي طلبها الأمين العام بشأن أثر القرار والتحديات التي ما زلنا نواجهها دليلا دامغا على ذلك. وخلصت دراسة نوعية إلى أن عمليات السلام التي تشارك فيها المرأة دلت على زيادة قدرها ٢٠ في المائة في احتمال التوصل إلى اتفاق دائم مدته عامان على الأقل. ولن يكون بوسعنا في مجلس الأمن أن نعمل على تعزيز السلم والأمن الدوليين بحق ما لم نبذل قصارى جهدنا لضمان إشراك المرأة وتمكينها في عمليات السلام.

وكما لاحظ الآخرون اليوم، فقد شهدت السنوات الـ ١٥ الماضية إحراز بعض التقدم القابل للقياس. ويتضح ذلك في التقدم الذي أحرزته فرادى البلدان، ولا سيما في مجال مشاركة المرأة. وحين اعتمد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لم يكن بوسع المرأة في أفغانستان أن تخرج من مترلها دون صحبة الرجل. واليوم، هناك امرأتان أفغانيتان تتوليان منصب المحافظ، وأربع نساء من أعضاء الحكومة، و ١٥٠ امرأة في السلك القضائي، في حين تمثل المرأة بنسبة ٢٨ في المائة في البرلمان. ويتضح التقدم المحرز أيضا في زيادة مشاركة المرأة وزيادة الاهتمام بالمسائل الجنسانية في عمليات السلام. وفي غضون الـ ١٥ عاما ازدادت النسبة المئوية لمعاهدات السلام التي تشير إلى المرأة بما يقرب من الضعفين والنصف لتبلغ ٢٧ في المائة. وكما لاحظ الآخرون، فقد أنشئت أثناء محادثات السلام الجارية في كولومبيا لجنة فرعية مخصصة لضمان الأخذ في الاعتبار بالمسائل الجنسانية فضلا عن الاعتراف بحقوق المرأة.

غير أن الأرقام والقصص هذه تدل أيضا على بعد الشوط الذي ينبغي أن نقطعه. فقد تضاعف عدد النساء من أعضاء البرلمان في جميع أنحاء العالم تقريبا على مدى العقدين الماضيين، غير أن النسبة الحالية لذلك التمثيل ما تزال ٢٢,٥ في المائة فقط. وقد بلغت هذه النسبة في بلدي رقما قياسيا هو مجرد ١٩ في المائة. وحتى في حالة مفاوضات السلام في كولومبيا، ما تزال المساواة بين الجنسين بعيدة جدا، في حين أن زيادة إشراك المرأة لم يتحقق إلا نتيجة لنشاط التنظيم والضغط من قبل القيادات النسائية. وتذكر السيدة ماري روبنسون، الرئيسة السابقة لأيرلندا، والمبعوثة الخاصة الحالية للأمين العام المعنية بتغير المناخ، أن قائدة نسائية من قادة المجتمع المدني قد أخبرها ذات مرة قائلة: ''لقد رأيت أثناء عملية تقليدية للسلام رجالا سيئين يصفحون عن رجال سيئين مثلهم في الفنادق الفاخرة أمام الكاميرات التلفزيونية''. ولم تعد جميع جوانب هذه الصورة تبدو حقيقية اليوم، غير أنها ما تزال مألوفة جدا إلى الآن.

وعلاوة على ذلك، ما لا تزال المرأة عرضة للمضايقة والاعتداء والقتل لمجرد شجاعتها وإعلاء صوتها أو مشاركتها. وفي العام الماضي قتلت سيدة مرموقة تدعى سلوى بوغيغيس – وهي صديقة وزميلة للسيدة مرابط التي استقالت من عضوية البرلمان في ليبيا احتجاجا على ضعف إشراك المرأة – في منزلها في يوم التصويت. وبالأمس، قُتلت سيدة أفغانية تدعى توورباكي أولفت، وهي إحدى المدافعين عن حقوق الإنسان وموظفة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أثناء ذهابها إلى العمل في قندهار. وفي جميع أرجاء العالم، ما تزال العديد من النساء يتعرضن لممارسات التحرش أو السجن من جانب حكوماتهن لا لشيء سوى التحدث باسم مجتمعاتهن المحلية، بمن في ذلك ١٨ من ٢٠ امرأة تم تصنيفهن في الشهر الماضي من قبل حكومة بلدهن بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

وفي مواجهة هذه التحديات المستمرة، هناك مجالان أود التشديد عليهما اليوم وينبغي أن يضطلع المجلس فيهما بدور فعال على نحو خاص، أولهما حفظ السلام. وكما أبلغ الأمين العام، فإن عدم كفاية عدد حفظة السلام من النساء يتعارض مع المهام الأساسية للبعثة كحماية المرأة ومشاركتها في المجتمعات المحلية. ولذلك السبب، دعا الرئيس أوباما أثناء مؤتمر قمة حفظ السلام المعقودة في الشهر الماضي إلى زيادة عدد القيادات النسائية في الأدوار الهامة للبعثات. ولذلك السبب فإننا سنستفيد جميعا من الوفاء بالتعهدات التي قدمتها دول عديدة، بما في ذلك رواندا والهند، بالمساهمة بالمزيد من النساء في صفوف القوات وأفراد الشرطة.

وبالإضافة إلى المزيد من النساء ذوات الخوذ الزرق، يجب علينا اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب حفظة السلام أنفسهم، وهو أمر منتشر للغاية. ويجب على البلدان أن تعمل على تحسين تدريب حفظة السلام التابعين لها بهدف منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويجب عليها مساءلة أي جندي أو موظف تابع لها مساءلة تامة عن ارتكابه هذه الجرائم. وكما قال الرئيس أوباما في الشهر الماضي، وعلى النحو الذي أوضحه الأمين العام، فإنه يجب عدم التسامح مطلقا مع هؤلاء. ومع ذلك، كثيرا ما يفلت الجناة المسؤولون عن هذه الجرائم من العقاب اليوم.

ثانيا، يجب على المجلس أن يكفل المشاركة الكاملة للمرأة في مكافحة خطر التطرف العنيف. وذلك أمر ضروري ليس لمجرد أن النساء والفتيات هن الضحايا في كثير من الأحيان للجماعات مثل تنظيم بوكو حرام والدولة الإسلامية في العراق والشام، بل لأن هزيمة تلك الجماعات تقتضي القيادة النسائية ومشاركتهن النشطة بوصفهن قائدات للمجتمعات المحلية، سواء كان ذلك في المجالس القروية أو هنا في مجلس الأمن. وهذا ما سلّم به بعض الدبلوماسيين والقادة والدول.

وقد عمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، ستافان دي ميستورا، بصورة نشطة مع المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة أثناء مشاوراته ومفاوضاته. وفي أيار/مايو، أقر مجلس الوزراء العراقي خطة لعمل الطوارئ أشارت إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ودعت إلى اتخاذ تدابير لتلبية احتياجات النساء والفتيات في حالات النزاع، فضلا عن تيسير مشاركتهن في جهود إعادة التعمير بعد انتهاء النزاع.

وبالإضافة إلى كفالة مشاركة المجلس في هذين المجالين الأساسيين، هناك الكثير الذي نستطيع جميعا عمله نحن الحاضرين هنا. ويجب علينا أن ننظر إلى الداخل - إلى واقعنا المحلي - في جميع الأدوار التي نضطلع بها بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة وممثلين وطنيين وقادة أفرادا. ويجب علينا - في إطار أسرة الأمم المتحدة - أن نواصل إدماج أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) علاوة على استمرار العمل عليها. ويشمل ذلك دعم التزام الأمين العام بالإعلاء من شأن عمل كبار المستشارين في الشؤون الجنسانية، بما في ذلك زيادة عدد النساء في الوظائف العليا للأمم المتحدة. ويعني أيضا كفالة تحمّل جميع وكالات الأمم المتحدة والهيئات العاملة في السلام والأمن والتنمية المسؤولية عن إشراك صوت المرأة في عملها، وينبغي أن يكون ذلك قابلا للقياس.

وبصفتنا ممثلين وطنيين، فإنه يجب علينا مساءلة حكوماتنا نفسها. وفي الولايات المتحدة، ما تزال الحكومة تمضي قدما في خطة عملها الوطنية. ولنضرب مثالا واحدا على ذلك، فقد اتخذت وزارة الدفاع خطوات هامة في هذا الصدد، بما في ذلك عبر إدراج الأهداف المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياسات استراتيجيتها وتخطيطها.

في وزارة الخارجية، ٣٥ في المائة من رؤساء البعثات هم الآن من النساء - وهذا تحسّن عن مستوى الـ ١٠ في المائة قبل ٢٠ سنة، ولكنه لا يزال دون النصف.

وفي إطار خطة العمل الوطنية هذه، نقوم أيضاً بمساعدة دول أخرى في جهودها التي تبذلها، ويسرني اليوم أن أعلن التزامات جديدة في هذا الصدد بقيمة إجمالية قدرها ٣١ مليون دولار. ولأسوق بعض الأمثلة على ذلك هنا، يشمل ذلك أكثر من ٤٠ مليون دولار من المبادرات الرامية إلى حماية المرأة من العنف وتعزيز مشاركتها في عمليات السلام وصنع القرار، فضلاً عن أكثر من ٨ ملايين دولار لتنفيذ مبادرة وزير خارجية الولايات المتحدة كيري للمساءلة في مكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا. ويخصص مبلغ مليون دولار لمبادرة العدالة ومقرها في مقاطعة كيفو الجنوبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسعى البرنامج إلى توعية ٥٠ ٠٠٠ من النساء بحقوق الإنسان التي تخصّهن وكيفية استخدام الإجراءات القضائية الأساسية.

وأخيراً، ينبغي لنا بوصفنا قادة أفراداً أن ننظر نحو أنفسنا لنرى ما يمكننا فعله في مواقعنا. وبالنسبة للنساء، لا يكفي الدعم لمشاركة المرأة بصورة سلبية، وبخاصة من الرجال. وسواء كان المرء يضغط على رأس ماله من أجل التقدم في خطة العمل الوطنية، أو يحثّ على مشاركة المرأة في العمليات الداخلية لصنع القرار، فيجب أن يكون كل دعمنا نشطاً وصريحاً.

وفي الأسبوع الماضي فقط، منحت جائزة نوبل للسلام لقادة اللجنة الرباعية للحوار الوطني التونسي. وأحدهم امرأة: وداد بوشماوي. وهي ليست سياسية أو ناشطة على مدى الحياة؛ إنها سيدة أعمال ورئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية. إن مساهماتها المقدمة وإنجازات اللجنة الرباعية تذكير جاء في الوقت المناسب بأنه حتى في خضم الأزمات الوطنية ما زال هناك ما يدعو للأمل، وذلك في المقام الأول عندما تكون المرأة قادرة على الانضمام إلى الرجال

على طاولة الحوار. وكما عبرتْ عن ذلك في الأسبوع الماضي: ''لقد فعلنا ذلك معاً''. وأود فقط أن أضيف على ذلك: ''سنفعل ذلك معاً، وإلا فإننا لن نفعل ذلك على الإطلاق''.

**السيدة ماريا** (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): نشكر إسبانيا على عقد هذه المناقشة الهامة. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية والشهادة التي أدلى بها كل من مقدمي الإحاطات. إن المرأة والسلام والأمن من أولويات السياسة الخارجية المتعددة الأطراف لشيلي. واتضح ذلك خلال فترة عضويتنا بوصفنا عضواً غير دائم في مجلس الأمن وفي مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي تلك المحافل، جددنا التزامنا بتنفيذ هذا القرار وتعزيزه.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) صباح هذا اليوم في سياق الاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥ للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن الدوليين. وعلى وجه الخصوص، نؤكد العمل الذي يقوم به أعضاء المجتمع المدني على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، وإنشاء آليات المتابعة لتحسين وتوسيع نطاق تنفيذ الخطة بشأن المرأة والسلام والأمن على امتداد منظومة الأمم المتحدة.

وكانت شيلي أول بلد في أمريكا اللاتينية تضع خطة عمل في عام ٢٠٠٩ بشأن سلامة المرأة وحمايتها في النزاعات المسلحة. وتجدد التأكيد على هذا الالتزام في خطة العمل الوطنية الثانية التي أعلنتها رئيسة الجمهورية ميشيل باتشيليت في اليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس. وتحدد هذه الخطة أربعة مجالات وأهدافاً نود أن نشاطركم إياها كنوع من الممارسة الجيدة: الوقاية، والمشاركة، والحماية، والإغاثة والإنعاش. وقد أدرجنا مؤشرات كمية وسمّينا مؤسسات مسؤولة عن التنفيذ من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تحسين وضع المرأة مسؤولية جماعية في منطقتنا. وندرك أن زيادة حدة النزاعات المسلحة والعنف في حالات ما بعد النزاع لهما عواقب معينة. ولهذا السبب نعمل من منظور عالمي ومن خلال التعاون الإقليمي لتوسيع نطاق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال تصميم برامج التدريب وبناء القدرات للنهوض بنساء أمريكا اللاتينية في هذا الصدد.

وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت شيلي في حلقة عمل بشأن الجنسانية والأمن نُظّمت في أسونسيون من قبل وزيري الخارجية والدفاع في باراغواي. كما استضفنا أيضاً حلقة العمل التدريبية الإقليمية بشأن الجنسانية والأمن وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تبادل فيها المشاركون تجارب بلدانهم فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وسياسات المساواة بين الجنسين.

وفي آب/أغسطس، ألقت الرئيسة ميشيل باتشيليت البيان الختامي في حلقة العمل التدريبية الإقليمية بشأن الجنسانية والأمن وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي نظمت من أجل البلدان الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى في السلفادور. وتحت رعاية اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، كنا الراعي لحلقة دراسية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مؤسسات التدريب العسكري والدفاع وحلقة عمل بشأن اعتماد المفاهيم الجنسانية في مجلس الدفاع لأمريكا الجنوبية.

وفي نيويورك في نيسان/أبريل الماضي، شاركت شيلي مع هولندا في حلقة عمل دولية بشأن التكامل وتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في عمليات القطاعات الأمنية، التي نظمتها الشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام وهي منظمة غير حكومية. وقدمت حلقة العمل توصيات بوصفها مساهمة في دراسة عالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بعنوان ''منع نشوب النزاعات وتحويل العدالة وضمان السلام'' والتي ستصدر رسمياً غداً.

وعلى الصعيد الوطني، نسّقت هذا العام وزارة الدفاع الوطني في شيلي مختلف الأنشطة للقوات الشيلية المنتشرة في بعثة

الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقد دُرّبت في مجال القضايا الجنسانية، ونطاق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والمسؤولية عن الوقاية والحماية من العنف الجنساني والاعتداء الجنسي في عمليات حفظ السلام، والعنف الجنسي والوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، ستُطلق الأكاديمية الوطنية للدراسات السياسية والاستراتيجية في شيلي برنامج دراسات أكاديمية مشتركاً مع كلية الدفاع في الأمريكيتين التي ستعمم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة الأكاديمية وفي النشر والبحوث التي تجريها المؤسستان.

واليوم، تمثّل خطة المرأة والسلام والأمن جهداً كبيراً لتعزيز التنمية الشاملة للجميع باعتبارها استراتيجية كلّية لمنع نشوب التراعات وحلّها وصون السلام وتوطيده في العالم. ويتمثل الهدف في إحراز تقدم حاسم في تنفيذ روح ذلك القرار ومضمونه، الذي يضمّ مؤشرات الامتثال وآليات توسيع نطاق العمل ونشر مضمونه. غير أنه لا يكفي التقيد بمبادئ القرار وزيادة العنصر النسائي في القوّة العسكرية والموظفين المدنيين المنتشرين في عمليات حفظ السلام التي تتعاون بلداننا فيها.

يجب علينا أن نكون قادرين على ترجمة تلك المبادئ إلى سياسات عامة شاملة للجميع تكفل للمرأة الممارسة الكاملة لحقوقها في جميع مجالات المسعى الإنساني. إذ كيف يمكننا في نهاية المطاف التشجيع على زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار في العمل المتعلّق بالسلام والأمن إذا كانت في بلداننا تكاد لا تحظى بتمثيل في قاعات السلطة، ولا تشارك على قدم المساواة في سوق العمل، وكان العنف ضدها لا يزال يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة؟

ويعترف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بمشاركة المرأة ويشجعها في هيئات صنع القرار لتسوية التراع التي تدعو إلى تغيير ثقافي عميق يعترف بالمرأة بوصفها من أشخاص القانون وعناصر الإصلاح من أجل إعادة بناء السلام والأمن في حالات التراع وما بعده. إن شيلي ملتزمة بتعزيز السياسات المؤسسية لوزارة الدفاع الوطني لشيلي من خلال تعميم المنظور الجنساني في جميع التدريبات السابقة للانتشار في عمليات حفظ السلام التي تشارك فيها شيلي.

وسنرصد المساءلة فيما يتعلق بالعنف الجنساني بين الموظفين العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في غضون سنتين، وسنعين مستشارين للشؤون الجنسانية ومركز اتصال وطني لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الوزارات والإدارات ذات الصلة في غضون سنة واحدة، وكذلك لتلقي المعلومات وإرسالها إلى البعثات. وسوف ننشئ أيضاً مرصداً، يتألف من ممثلين عن المجتمع المدني، للإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في بلدنا.

إن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يزال إحدى مسؤولياتنا الوطنية والجماعية، لأن من الواضح بشكل متزايد أنه لن يكون هناك سلام وأمن يمكن تحقيقهما من دون مشاركة فاعلة للمرأة في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشمل جميع مجتمعاتنا.

**السيدة أوغوو** (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب نيجيريا بكم، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن وتشكر الوفد الإسباني على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وننوه بحضور الوزراء المشاركين ونرحب بهم في مجلس الأمن.

ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على التزامه الثابت بقضية المرأة، وللمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على العرض القوي الذي قدمته، وللسيدة لوسانج، والسيدة مرابط، والسيدة محمد لشجاعتهن وشهاداتهن التي تحز في النفس .

ترحب نيجيريا بفرصة التفكير في التقدم الواسع النطاق المحرز في تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن

بعد مرور ١٥ عاما على اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويمكن أن تساعد الاستعراضات الدورية من هذا النوع في تحفيز العمل وحشد الموارد لمعالجة التحديات والثغرات القائمة في النهوض بدور المرأة في سياق الهيكل العالمي للسلام والأمن. ونرحب أيضا بالتطورات الإيجابية التي تحققت على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي في جميع ركائز المنع، والمشاركة، والحماية، والإغاثة، والتعافي لدى تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

وعلى الرغم مما تحقق من إنجازات هامة، لا تزال ثمة ثغرات وتحديات كبيرة تشمل القيادة والمشاركة السياسية للمرأة في اتخاذ القرارات، وإشراك المرأة في جهود السلام الرامية إلى منع نشوب التزاعات وتسويتها، وعدم كفاية الموارد والأموال، وقلة البيانات المصنفة، وتفاقم التشريد القسري الناتج عن استمرار التزاعات المسلحة، واستمرار المستويات غير المسبوقة من العنف والاعتداء الجنسيين. ويكتسي التصدي لتلك التحديات أهمية بالغة بالنسبة للتقدم المحرز في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ويتطلب وجود نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة يشمل الجهات الفاعلة على المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني. كما أن المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأفراد لديهم دور محوري يتعين عليهم القيام به.

وعلى الصعيد العالمي، فإن مجلس الأمن قد وفر القيادة اللازمة لإعطاء دفعة لجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وبدءا من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أرسى الأساس لقرارات المجلس اللاحقة التي استخدمت هذا الأساس لوضع جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، احتل مجلس الأمن موقع الصدارة في ذلك النهج المتطور.

كما اضطلعت إدارة عمليات حفظ السلام بدور بناء في النهوض بجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن من خلال تشجيع زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ووفقا لبيانات الأمم المتحدة، فإن ٢٩ في المائة من المدنيين الدوليين البالغ عددهم ٦ ٨٠٠ العاملين في البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام من النساء. وهو أمر هام للغاية. بل والأكثر أهمية هو أن المرأة تقود خمس عمليات سلام بصفتها ممثلة خاصة للأمين العام.

وبالإضافة إلى ذلك، تم نشر ثلاث وحدات شرطة مكونة بأكملها من الإناث في ثلاث بعثات للأمم المتحدة حول العالم. ووفقا لما ذكرته إدارة عمليات حفظ السلام، فإن مشاركة المرأة في حفظ السلام تضفي مزيدا من الشعور بالأمن لدى النساء والأطفال، وتحسن سبل الوصول إلى النساء المحليات، وتجعل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أقرب إلى المرأة. وبالنظر إلى التحديات المذهلة التي تواجهها المرأة في حالات ما بعد التزاع، فإن هذه الاعتبارات تكتسي أهمية بالغة. ونثني على إدارة عمليات حفظ السلام على الأهمية التي أولتها لحالة المرأة في سياق عمليات حفظ السلام.

وتعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التزاع من الأطراف الفاعلة الهامة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ونغتنم هذه الفرصة لنشيد إشادة خاصة بالمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة ملامبو - نغوكا، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التزاع، السيدة زينب حواء بانغورا، على قيادتيهما الذكية وجهودهما التي لم تعرف الكلل الرامية إلى النهوض بالمرأة والسلام والأمن.

وعلى الصعيد الإقليمي في أفريقيا، فإن الاتحاد الأفريقي أداة ومنبر وجيهين للنهوض بجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وقعت مفوضية الاتحاد الأفريقي على إطار التعاون بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالتزاعات في أفريقيا والتصدي له، مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات

النزاع. وينصب أساس تركيزه على منع العنف الجنسي في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع ومواجهته.

ويكمل هذا الاتفاق الجهود الجارية التي يبذلها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يعمل على وضع مدونة لقواعد السلوك وسياسة لعدم التسامح مطلقا تحدد بوضوح موقف الاتحاد الأفريقي القوي المناهض للعنف والاستغلال الجنسيين من جانب قوات الاتحاد الأفريقي. ويعزز الاتفاق التعاون والالتزام المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة، وتنفيذ برامج بناء القدرات والتدريب، وتعزيز تحسين التنسيق والقيادة والملكية الوطنيتين لزمام الأمور، وتيسير تقديم الخدمات المتعددة القطاعات، والتخفيف من الصدمة ووصمة العار التي يعاني منها الضحايا.

وبالنسبة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير، فتهدف إلى بناء قارة تنعم بالمزيد من الرخاء والسلام. وتركز الخطة بشكل خاص على مشاركة النساء والشباب في تنمية القارة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي في غرب أفريقيا، كانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا محركا رئيسيا لجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا – بوضع خطة عمل متكاملة على المستوى دون الإقليمي من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). حيث تشدد خطة العمل على أهمية الدور الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وجهود الوساطة وبناء السلام، وبناء المجتمعات بعد انتهاء النزاعات.

وقد وضعت الجماعة آليات قوية للغاية فيما يتعلق بدور المرأة في منع نشوب النزاعات وإدارتها، مثل البروتوكول المتعلق بمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن، والبروتوكول التكميلي المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد. وقد عملت هذه الآليات بمثابة الأساس الذي يستند إليه إطار عمل الجماعة المعني بمنع نشوب النزاعات. ويهدف عنصر المرأة والسلام والأمن من هذا الإطار إلى تعزيز دور المرأة ومشاركتها وتأثيرها في جميع مراحل إدارة النزاع، بما في ذلك الأحكام الإنسانية، مع تعزيز مختلف الآليات الوطنية والإقليمية لحمايتها وتشجيعها.

وعلى الصعيد الوطني، أطلقت نيجيريا/في آب/أغسطس ٢٠١٣، خطة عمل وطنية من أجل التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠). وتجسد الخطة التزام الحكومة الاتحادية بضمان أمن النساء والفتيات أثناء النزاع المسلح وتعزيز مشاركتهن النشطة والمباشرة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. كما أننا ملتزمون بأحكام القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المعنية بإنهاء أعمال العنف الجنسي ضد المرأة في حالات النزاع.

وبالتنسيق مع جيراننا تشاد والكاميرون والنيجر وبنن، فإننا نتعاون في إطار فرقة عمل متعددة الجنسيات لمكافحة تمرد جماعة بوكو حرام، التي تستهدف النساء والفتيات. ونحن مصممون بحزم على هزم الإرهابيين. ونظرا للطابع عبر الوطني للإرهاب، فإننا نغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الشعوب والدول الحسنة النية إلى تجديد تعهدها بدعم الكفاح ضد هذا الخطر.

وننوّه بإسهامات منظمات المجتمع المدني بوصفها شركاء في بناء السلام، ومنع وقوع النزاعات، وإدارتها، وحلها. وسوف تواصل الحكومة النيجيرية إشراكها في العمل كأصحاب مصلحة رئيسيين وشركاء في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتظل نيجيريا ملتزمة التزاما كاملا وراسخا بتعزيز حقوق النساء والفتيات وحمايتها في حالات النزاع وما بعد

النزاع. وسوف نعمل بلا كلل لتوطيد مشاركة المرأة في مبادرات السلام والأمن. ونحن عازمون على تعزيز مبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذها، والتصدي في هذا السياق للعوامل التي تؤثر سلبا على حياة النساء والفتيات.

**السيد ليو جياي** (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بمبادرة إسبانيا إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونرحب برئيس الوزراء راهوي براي وترؤسه الجلسة المنعقدة في هذا اليوم. وأود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الاعلامية، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة ملامبو - نغوكا، على إحاطتها الاعلامية كذلك. واستمعت الصين أيضا باهتمام إلى الإحاطات الاعلامية التي قدمتها ممثلات المجتمع المدني.

تتزامن هذه السنة مع الذكرى السنوية العشرين لعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وأيضا مع الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

في ٢٧ أيلول/سبتمبر، اشتركت الصين والولايات المتحدة معا في رعاية مؤتمر قمة عالمي حول المرأة: اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد حضر الاجتماع رئيس الصين، شي جنغ بنغ، وممثلون عن أمثر من ١٤٠ بلدا، بمن فيهم ما يزيد على ٨٠ من رؤساء الدول والحكومات. وكان مؤتمر القمة هذا الأول من نوعه، إذ تم العهد فيه بالتزامات على مستوى قيادة الدول تتعلق بالمرأة. فهو معلم آخر في مسيرة القضية العالمية للمرأة في أعقاب مؤتمر بيجين، وله أهمية رائدة. والتزم زعماء البلدان بمواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر بيجين. وهذا أمر له أهمية كبيرة وبعيدة الأثر في مجال تطوير قضية المرأة على الصعيد العالمي. والقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي اتخذ للتو، نوّه أيضا بمؤتمر القمة العالمي للمرأة.

ولقد أحرز المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة تقدما في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالترافق مع الجهود التي بذلها الأعضاء على نطاق واسع، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأحرز إنجازات رئيسية تعزيزا لدور أكبر للمرأة في تحقيق السلام والأمن. ومن ناحية أخرى، لا تزال الحالة الأمنية الدولية الراهنة معقدة وخطيرة. فالنزاعات الإقليمية تقع هنا وهناك. والمرأة كثيرا ما تتحمل العبء الأكبر من تفشي الإرهاب والتطرف العنيف. وما زال أمام المجتمع الدولي طريق طويل في مجال حماية حقوق المرأة في حالات النزاع. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولا، نحن بحاجة إلى مضاعفة الجهود بغية إيجاد حلول سياسية للمسائل الساخنة، وتهيئة بيئة دولية مواتية لتنمية المرأة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقف بحزم خلف قيم السلام، والتنمية، والتعاون الذي يفضي إلى فوز الجميع؛ والمضي قدما على نحو نشط بالعملية السياسية للبلدان ذات الصلة المتضررة من النزاعات، بهدف تعزيز المصالحة الوطنية وحل الخلافات عن طريق الحوار والمشاورات؛ وتوفير الحماية الأمنية والمساعدة الإنسانية للنساء المتضررات من النزاع. وفي الوقت نفسه، يجب اتخاذ تدابير فعالة لكفالة أن تتمتع المرأة بالحقوق الكاملة من أجل المشاركة في كل مرحلة من مراحل عمليات السلام، والاستماع إلى صوتها ومطالبها.

ثانيا، نحن بحاجة إلى معالجة الأعراض والأسباب الجذرية معا، بغية تعزيز التقدم على نحو متزامن لمختلف المسائل في البلدان المنكوبة بالنزاعات، بما في ذلك مسائل المرأة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان المتضررة من النزاعات على الاضطلاع بنشاط في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، وينبغي أن ينصبّ التركيز في البلدان المتضررة على بناء القدرات وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل إزالة الأسباب الجذرية للنزاع، وكفالة حصول النساء والسكان ككل على حصة عادلة من مكاسب

التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر المساعدة الإنمائية والدعم التقني للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وينبغي إيلاء الاهتمام لتوجيه المنظمات النسائية والمجتمع المدني نحو القيام بدور إيجابي وبنّاء.

ثالثا، ينبغي بذل الجهود لتحقيق ثقافة اجتماعية متجانسة تشمل الجميع. وينبغي للبلدان الخارجة من النزاعات، إذ تبذل جهودها في مجال إعادة الإعمار، تعزيز سيادة القانون والقضاء على التمييز والتحيز وأعمال العنف ضد المرأة؛ والعمل بنشاط على تعزيز المساواة بين الجنسين؛ وإزالة الشوائب من عقول الناس في سبيل تحقيق السلام والتنمية للمرأة؛ وتيسير التنمية الاجتماعية المتجانسة في البلدان الخارجة من النزاع، لكي يصبح المجتمع أكثر ديناميكية وشمولا للجميع .

رابعا، ينبغي تمكين الآليات القائمة التابعة للأمم المتحدة تمكينا كاملا في عملها، بحيث يتسنى لكل منها أن تؤدي دورها، وتحقق التآزر. وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع تماما بدوره الرئيسي في الحفاظ على السلام والأمن، مع التركيز على معالجة مسألة المرأة والسلام والأمن بالشكل الصحيح. وينبغي له أن يعزز التنسيق مع الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بين أمور أخرى، وفقا لمسؤوليات كل منها. وفي ما يتعلق بمعالجة مسائل المرأة والسلام والأمن، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تفسح المجال كاملا أمام الآليات القائمة، وتستفيد من إمكاناهتا لتحسين فعاليتها. وينبغي لها أن تكون حذرة تجاه إعداد آليات جديدة.

وفي اجتماع قادة العالم المعني بالمرأة الذي انعقد في الشهر الماضي، أعلن الرئيس شي جينبينغ التزامات جديدة دعما للقضية العالمية للمرأة. أولا، في ما يتعلق بالتمويل، سوف تتبرع الصين بمبلغ ١٠ ملايين دولار لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بغية دعم تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين، فضلا عن الهدف ذي الصلة من خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ثانيا، كالتزام بالمشروع، وخلال السنوات الخمس المقبلة، ستتخذ الصين سلسلة من الإجراءات لمساعدة البلدان النامية على التصدي للتحديات التي تواجهها النساء والفتيات في مجالي الصحة والتعليم، وستعزز تدريب النساء المحليات. وسوف تضع بالاشتراك مع الأمم المتحدة، وفي إطار الصندوق ذي الصلة، مشروعا لدعم بناء القدرات لدى النساء في البلدان النامية.

إن تلك الالتزامات تجسد تماما تصميم الصين الثابت وإجراءاهتا الملموسة من أجل تعزيز المسيرة السليمة للقضية العالمية للمرأة. وسوف تنفّذ الصين تنفيذا كاملا الالتزامات الجديدة التي أعلنها الرئيس شي جينبينغ في اجتماع القادة العالمي المعني بالمرأة، وهي مستعدة للعمل مع جميع الأطراف في مواصلة جهودنا الحثيثة لتعزيز تنفيذ أهداف المرأة والسلام والأمن، والدفع باتجاه زيادة تطوير القضية العالمية للمرأة.

**السيد تشيركن** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى إسبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونحن ممتنون للأمين العام، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجميع المتكلمين الآخرين على مساهماهتم الجوهرية في المناقشة التي تجري اليوم.

يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أدرج موضوع المرأة والسلام والأمن في جدول أعمال المجلس.

وتم التأكيد مرة أخرى في الآونة الأخيرة على أهمية تنفيذ القرار والتزام الدول بتحقيق أهدافه في اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي نظمته مؤخرا في مقر الأمم المتحدة جمهورية الصين الشعبية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونهنئ المنظمين على نجاح عقد الاجتماع الذي أكد من جديد أهمية إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي يظل

من المبادئ التوجيهية الأساسية في سياق توسيع نطاق حقوق النساء والفرص المتاحة لهن على مدى العشرين عاما الماضية.

في إطار إعلان ومنهاج عمل بيجين، أكدت الدول مجددا عزمها على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق السلام من أجل تعزيز النهوض بالمرأة، وأقرت بالدور الرائد الذي اضطلعت به المرأة في تعزيز السلام.

لقد صوتنا مؤيدين للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي أعدته إسبانيا والمملكة المتحدة، ويهدف إلى تقييم ١٥ عاما من تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ووضع المبادئ التوجيهية الرئيسية لتبذل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ككل المزيد من الجهود في المهمة الهامة المتمثلة في كفالة مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها. ونظرا للأهمية الخاصة التي يكتسيها القرار وطابعه الشامل الذي يشمل مختلف مجالات أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، ما من شك في أن إعداد هذه الوثيقة كان أمرا بالغ الصعوبة ومهمة طموحة.

ومن المؤسف أنه كان للتأخر في إصدار الاستعراض العالمي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وعدم توفر الوقت لدراسة جميع جوانب التوصيات المقدمة والنظر فيها بعناية أثر على المفاوضات بشأن مشروع القرار. وعليه نعتقد أنه، في عدد من الحالات، كان من المستحيل التوصل إلى صيغة مجربة ومختبرة تتوافق تماما مع مختلف ولايات وصلاحيات مختلف الكيانات، بما في ذلك تلك التابعة لمجلس الأمن المشاركة في أنشطة مكافحة الإرهاب.

وكان موقفنا، خلال المفاوضات، هو أنه من الأهمية بمكان تجنب أي اختلالات والحفاظ على التقسيم القائم للعمل، لأن عمل ما هو خلاف ذلك يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على عمل جميع تلك الهيئات.

ولا نعتقد أن، في إطار مناقشة القرار الذي اتخذ اليوم، هناك ما يبرر الحكم مسبقا على نتائج عمليات الاستعراض الأخرى الجارية حاليا في مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلام وبناء السلام. ولا نتفق مع الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى إنشاء فريق خبراء غير رسمي معني بالمسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونعتقد أن إنشاء هيئات جديدة لا يكفل فعالية أعمال المجلس. ونرى عموما أنه نهج مريب يهدف إلى إنشاء هيئات فرعية كثيرة تغطي مختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال. كما أنه من غير المناسب إحالة هذه المسألة إلى هيكل داخل مجلس الأمن، نظراً لطابعه غير الرسمي.

ونظرا لزيادة عدد النزاعات المسلحة، نعتقد أنه من الأهمية بمكان لمجلس الأمن التركيز تحديدا على المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أيضا أنه ينبغي النظر في انتهاكات محددة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنساء، في الهيئات الدولية المتخصصة.

وبالرغم من أوجه القصور المذكورة آنفا، يحدونا الأمل في أن يسهم اتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) في التنفيذ الفعال للمهام المتعددة الأوجه التي تواجه المجتمع الدولي في إطار برنامج المرأة والسلام والأمن. ونظرا لأهمية وجدوى هذه المسألة، رأينا أنه من الضروري التصويت تأييدا لمشروع القرار.

يشير تقرير الأمين العام الذي يحدد نتائج الاستعراض العالمي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بوضوح إلى أنه خلال السنوات الخمس عشرة الماضية أحرز تقدم في تعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها وفي إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ونود أن نشكر جميع الذين شاركوا في إعداد هذه الوثائق كل على حدة.

ونجد أنه من المشجع أن المرأة كانت في عام ٢٠١٤ جزءا من كل جهود الوساطة التي بذلتها الأمم المتحدة وكذلك أغلبية في الوفود الوطنية، في تسع عمليات من عمليات السلام الـ ١٢ التي تشارك فيها الأمم المتحدة. وازداد إلى حد كبير

عدد اتفاقات السلام التي تتضمن أحكاما خاصة تتعلق بالمرأة. كما زاد عدد النساء في البرلمانات والحكومات في البلدان الخارجة من النزاع المسلح، ويجب مواصلة العمل في هذا المجال.

وفي هذا السياق، نؤيد عددا من الاستنتاجات التي خلص إليها الأمين العام، على سبيل المثال، لا تزال مشاركة النساء في حل النزاعات وعمليات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع غير كافية بالرغم من وجود إطار معياري رسمي. ونوافق على أن هناك حاجة إلى منع نشوب النزاعات في مرحلة مبكرة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن منع نشوب النزاعات يجب أن يستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وتعد توصية الاستعراض العالمي باتباع نهج تغلب عليه الصبغة المحلية إزاء مسألة المرأة والسلام والأمن مفيدة للغاية. إذ يأخذ هذا بعين الاعتبار السمات المحددة لكل نزاع على حدة. ونحن نتفق على أن النهج النمطية والنهج الواحدة المناسبة للجميع على أساس ما يسمى بأفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها على جميع البلدان والحالات غير فعالة.

وما زلنا ندعو مجلس الأمن، لدى النظر في مسألة المرأة والسلام والأمن، إلى العمل على أساس التقسيم القائم للعمل داخل منظومة الأمم المتحدة، دون تكرار لدور هيئات مثل الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة التي لكل منها ولاية خاصة بها. لا يمكن أن يحل النظر في المسائل المتصلة بموضوع المرأة والسلام والأمن محل المجموعة الواسعة النطاق من الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تعهدت بها كل دولة.

ولا يزال موقفنا يتمثل في أن خطط العمل الوطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يمكن استخدامها كأداة لتقييم السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز وضع المرأة. ينبغي وضع هذه الخطط على أساس طوعي من جانب تلك الدول التي لا تزال في براثن النزاع المسلح أو في مرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وكما أشار الأمين العام، فإن وضع خطط من هذا القبيل ليس غاية في حد ذاته؛ لكن النتائج هي ما يهم.

فالاتحاد الروسي، على سبيل المثال، ليس لديه خطة من هذا القبيل. غير أننا هيأنا كافة الظروف الضرورية لتحقيق إمكانات المرأة على نحو كامل. ومكن هذا من اجتذاب الحياة السياسية للكثير من النساء النابهات والمؤهلات تأهيلا عاليا. كما أن النساء الروسيات مشاركات نشطات في المجالين الاجتماعي والسياسي. فعلى سبيل المثال، يشكلن أكثر من ٧٠ في المائة من الموظفين المدنيين. وتشغل المرأة حاليا مناصب رئيس مجلس الاتحاد ونائب رئيس مجلس الدوما ونائب رئيس الوزراء في حكومة الاتحاد الروسي ووزير الصحة، ويعملن أيضا مسؤولات رفيعات المستوى في الهيئات التنفيذية المحلية في عدد من المناطق.

وتشارك المرأة بفعالية في أعمال المجتمع المدني في روسيا. وحتى الآن، ثلث جميع المنظمات التي لا تهدف إلى الربح، ولدينا عشرات الآلاف منها، هي منظمات نسائية، التي تقوم بالكثير من الأعمال الاجتماعية والخيرية الرامية إلى دعم النساء والأطفال والأسر؛ منع العنف العائلي والاتجار بالبشر والعنف الجنسي؛ والأنشطة الأخرى الهامة للمجتمع المحلي.

واليوم تواجه المرأة تهديدات جديدة ومتزايدة الخطورة. ففي المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو جبهة النصرة أو بوكو حرام وغيرها من المنظمات الإرهابية، أصبحت النساء بشكل متزايد ضحايا للعنف الموجه ضدهن والزواج بالإكراه والاسترقاق الجنسي والاتجار بالبشر. ويستخدم العنف ضد المرأة كوسيلة لتخويف السكان المحليين وعرقلة الروابط الاجتماعية القائمة.

وما من شك في أنه يجب على المجتمع الدولي وضع حد لهذه الحالة المروعة. يجب أن تظل مكافحة الإرهاب وتنسيق

الجهود المبذولة في هذا المجال من الأولويات في أعمال مجلس الأمن والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي النظر في المسائل الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة على أساس الولايات المناسبة، حتى لا نقوض فعالية عمل تلك الهيئات بل نعززها. ولا يمكننا تحقيق النتائج المرجوة إلا من خلال الجهود المشتركة والتنسيق الملائم لجهود جميع الجهات صاحبة المصلحة، وفي المقام الأول جميع الدول الأعضاء، على أساس الامتثال الدقيق للقانون الدولي.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام ورئيس وزراء إسبانيا، السيد ماريانو راخوي بري، على جهودهما الرائعة لتعزيز جدول أعمال المرأة والسلام والأمن لمجلس الأمن. لقد أتاحت لنا جهودهما الاحتفال اليوم بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي هو في صميم العديد من القرارات الأخرى التي اتخذها مجلس الأمن وأيضا في قلب أولويات فرنسا.

وأود أن أنوِّه أيضاً بالعمل المتميِّز للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيل ملامبو - نغوكا، التي تقوم بدور تنسيقي أساسي تماما في تعزيز هذه الخطة والمساواة بين الجنسين في إطار الأمم المتحدة.

أخيراً، أود أن أشكر السيدة لوسانج والسيدة محمد والسيدة مرابط على شهاداتهن المؤثرة والتزامهن الثابت بإعلاء صوت النساء الكونغوليات والعراقيات والليبيات ومنحهن موقعاً وفرصة في مجتمعات كل منهنّ. إن التزامهنّ مصدر إعجاب وإلهام لنا جميعاً.

إنَّ هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن لا تقتصر على إحياء الذكرى السنوية لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٥ عاماً، ولا هي مجرد استعراض للتقدم المحرَز منذ عام ٢٠٠٠. إنها تمثِّل انطلاقة جديدة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن - انطلاقة جديدة نحو المزيد من المساواة. وفي هذا الصدد، أرحب باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بالإجماع، الذي سيتيح لنا تمهيد السبيل لتنشيط الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في السنوات المقبلة. وأودّ أن أؤكد على جانبَين لإعادة الإطلاق تلك.

أولاً، إنه تنشيط سياسي بأفضل ما تنطوي عليه هذه الكلمة من معنى. والحقيقة هي أنَّ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خطة سياسية، وينبغي للدول والأمم المتحدة معاملتها على هذا النحو. فعلى الدول مسؤولية ضمان تنشيط مشاركة المرأة في العلمليات السياسية ومفاوضات السلام وحل النزاعات وآليات منع نشوبها. وعلى الدول مسؤولية إشراك المنظمات النسائية في مناقشات السياسة العامة، ليس لسماع أصواتها فحسب، بل لتمكينها من الإسهام في القرارات فوق كل شيء. ومن مسؤولية الدول أيضاً تعيين المزيد من النساء في المناصب العليا، بما يشمل ما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلِّها. وتتحمَّل الأمم المتحدة أيضاً هذه المسؤولية السياسية. وتعيين المزيد من النساء في مناصب المبعوث الخاص أو الخبير الرفيع المستوى، إلى جانب الممثلين الخاصِّين للأمين العام خطوة في الاتجاه الصحيح. وهذه القرارت المتعلقة بالسياسة العامة يجب مضاعفتها. فالمسألة ليست مسألة رموز، بل مسألة قيمة مضافة في غاية الأهمية للمنظمة.

إنَّ استعراض الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يمثِّل إطاراً تنفيذياً جديداً أيضاً. وصون السلام وتوطيده يقتضيان بشكل خاص مشاركة المزيد من النساء، ليس في عمليات السلام فحسب، بل بخصوص جميع المسائل المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام أيضاُ. وينبغي مراعاة هذه المسائل عند التخطيط للعمليات وإنشاء ولاياتها في جميع مراحل الأزمة: في مراحلها المبكرة، وذلك لمنع المخاطر؛ وفي أثنائها لحماية المرأة من العنف؛ وفي أعقابها، لمساعدة الضحايا في إعادة البناء.

والتعاون الجيد بين إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أمر لا غنى عنه تحقيقا لتلك الغاية. وإنني أحيِّي جهود هاتين الإدارتين في أخذ حالة المرأة في عمليات حفظ السلام في الاعتبار بشكل أفضل.

وإنني أؤكد على مسؤولية الدول الأعضاء والأمم المتحدة عن التنفيذ في المسائل ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن. وأود أن أختتم ملاحظاتي بذِكْر إجراءات فرنسا في هذا الصدد. فمنذ عام ٢٠١٠، اعتمدت الحكومة الفرنسية خطتَي عمل وطنيتين لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وخطتا العمل الوطنيتان هاتان تخضعان للتقييم من قبل اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والبرلمان. وتحقيقا لتلك الغاية، خصَّصت فرنسا عدة ملايين يورو لدعم نحو ٥٠ مشروعاً مكرساً لتعزيز قدرات المرأة في البلدان التي تمر بحالات نزاع، مثل مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وللنساء السوريات التي يعيشن لاجئات في المخيمات في البلدان المجاورة، وذلك بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعدة منظمات غير حكومية.

لقد طلبتُم، سيدي، أن يكون هذا الاستعراض رفيع المستوى بمثابة فرصة للدول لكي تعلن التزامات محددة. وأود أن أتشارك معكم ثلاثة أمثلة على التزامات فرنسا.

على المستوى السياسي، فرنسا ملتزمة بتدعيم تعبئتها لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وطنياً ودولياً وإقليميا. فعلى المستوى الوطني، ستزيد تسليط الضوء على خطة عملنا. وتلتزم فرنسا، التي يشكل النساء أكثر من ٢٠ في المائة من سفرائها، بتحقيق هدف زيادة نسبة النساء المعيَّنات في مناصب دبلوماسية رفيعة إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٨. وهذه العملية جارية على قدم وساق.

وعلى المستوى الدولي، سنواصل جهودنا في مجلس الأمن لضمان التعبير بصورة جيدة عن أحكام القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ولايات عمليات حفظ السلام، كما هي الحال في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الاتحاد الأوروبي، نواصل دعم إشراك المرأة في السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع، ودعم حمايتها في حالات النزاع وفي مرحلة ما بعد انتهاء الأزمات.

أمَّا على المستوى التنفيذي، فإنَّ فرنسا - التي تُسهِم في ستِّ عمليات لحفظ السلام من خلال نشر أكثر من ٩٠٠ من العسكريين وأفراد الشرطة - ملتزمة بأقصى درجات اليقظة والحزم لضمان الالتزام بالأحكام التي أرستها الأمم المتحدة في مكافحة الاعتداء الجنسي واحترام حقوق الإنسان. وتجنيد أفرادنا وتدريبهم ونشرهم في العمليات سيتواصل وفقاً لعملية وطنية تضمن الامتثال لتلك الأحكام. وبخصوص الادِّعاءات عن حالات اعتداء جنسي مؤخراً، فإنَّ قادتنا السياسيين ملتزمون التزاماً عميقاً بفرض أقسى الجزاءات، إضافة إلى اتخاذ إجراءات قضائية عندما يوجد ما يثبت تلك الحالات.

أخيراً، على المستوى المالي، يسرني أن أعلن أن فرنسا ستُسهِم بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ يورو لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وآخر قرار من القرارات التي تتخذها الجمعية العامة كل سنتين بشأن مكافحة العنف ضد المرأة (القرار ١٤٧/٦٩)، والذي تقوده فرنسا وهولندا منذ عام ٢٠٠٦، يدعو الدول إلى المساهمة في الصندوق. ونأمل أن تحذو دول أخرى حذونا. وهذه المساهمة تُكمِل الدعم المالي البالغ نحو ٠٠٠ ١٠٠ يورو، والذي ستقدمه فرنسا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز إمكانية احتكام النساء إلى القضاء.

إنَّ هذه الجلسة الرفيعة المستوى لا تمثل نهاية الإصلاح الطموح لقضايا المرأة والسلام والأمن، بل بدايته. وفرنسا عازمة على دعم هذا الإصلاح من أجل المزيد من المساواة، بغية السماح بحدوث تغيير في فهم ومعالجة المسائل المتعلقة بالمرأة في الأمم المتحدة. وكما قال الشاعر الفرنسي لوي أراغون ذات مرة، ''المرأة هي مستقبل الرجل''. إن المرأة هي مستقبل السلام أيضاً.

**السيد شريف** (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر إسبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى لاستعراض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتقييم نتائجه الملموسة. وأشكر أيضاً الأمين العام بان كي - مون على بيانه، فضلاً عن السيدة فومزيل ملامبو - نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وناشطات المجتمع المدني، السيدة جوليين لوسانج والسيدة ينار محمد والسيدة آلاء مرابط، على إحاطاتهن الإعلامية وشهاداتهن.

إنَّ وفد بلدي يؤيد البيان الذي ستُلقيه السيدة بينِتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

لقد اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٥ عاماً، وأعقبته قرارات أخرى تدعو إلى جهود معزَّزة لحماية المرأة وتعزيز مشاركتها المتساوية في عمليات المصالحة وإعادة البناء. ودراسة الأمين العام العالمية بشأن هذه المسألة وآخر تقرير له في هذا الصدد (S/2015/716) يجسِّدان التقدم الكبير الذي أُحرِز على مستويات مختلفة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لكنهما في الوقت نفسه يُبرزان وجود بعض الثغرات والإخفاقات الخطيرة. فإشراك المرأة في منع نشوب النزاع وإدارته وتعيين النساء في مناصب رفيعة المستوى على الصعُد الوطنية والإقليمية والدولية يبقيان غير كافيين. وفي ظل هذه الظروف، سيكون من الصعب جداً - بل من المستحيل تقريباً - ضمان المجتمع الدولي للمساواة بين الجنسين التي جعلها هدفا له، في أي وقت قريب.

وفي ضوء ذلك التحدي، قرر مؤتمر القمة الذي عقدته الجمعية العامة في إطار دورتها السبعين، لاعتماد أهداف التنمية المستدامة، جعل المساواة بين الجنسين ركيزة أساسية لخريطة الطريق الجديدة للتنمية على جميع المستويات.

لا يزال يتعين فعل الكثير في ذلك الصدد، ابتداء بالأمم المتحدة ذاتها التي ينبغي أن تكون قدوة بمواصلة تعزيز توظيف وتعيين نساء على كفاءة لشغل مختلف المناصب الرفيعة في المنظمة. أما مجلس الأمن، من جانبه، فينبغي له في سياق عمله أن يتمسك تمسكا كاملا بالالتزام الذي تعهد به في القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) بشأن التنفيذ الموحد للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وذلك بتفعيل استراتيجية لمتابعة عمله في ذلك الصدد.

علاوة على ذلك، نود أن نشدد على أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في تحقيق أهداف قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالنساء والفتيات. وفي ذلك الصدد، أود أن أرحب باعتماد الاتحاد الأفريقي، في عام ٢٠١٤، لبرنامجه المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والذي مثَّل خطوة هامة في تعزيز الجهود لزيادة الوعي وتحسين قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي مواجهة التحديات الجديدة المرتبطة بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس الذي تُشكله مجموعات مسلحة، من قبيل بوكو حرام وداعش، ترتكب أعمال خطف واتجار بالنساء والفتيات وتمارس البغاء القسري، يتعين على المجتمع الدولي برمته وفرادى الدول حشد جهودها أيضا لشن معركة تتناسب مع حجم المخاطر القائمة.

وبينما نقر تماما بالتقدم الذي أُحرز خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، نلاحظ أنه عندما يتعلق الأمر بجهود الدولة لا نجد

إلا نحو ٥٠ بلدا وضعت خطط عمل، تعرقل تنفيذها بشدة الحاجة إلى التمويل. وفي العديد من البلدان النامية، بما في ذلك تشاد، فإن استمرار الجوانب الثقافية السلبية والتفسيرات المضللة للمبادئ الدينية لا تزال تمثل عقبات حقيقية أمام الطريق المفضي إلى تنفيذ الالتزامات المقطوعة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويُمكن التغلب على تلك العقبات بل وينبغي ذلك من خلال المشاركة القوية للمجتمعات المحلية والقادة التقليديين ورجال الدين حيث يجري تجاهل دورهم الرئيسي لصالح مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية في البحث عن حلول ملائمة. وتجدر ملاحظة أن التصورات السائدة لدى المجتمعات المحلية قد تطورت أيضا وأنه من المحتمل تماما إحداث تغيير حقيقي باستخدام هذه المؤسسات التي تعتبر نفسها الوصية على التقاليد. إن دمج المرأة ومشاركتها في كل جوانب عملية اتخاذ القرار العام والخاص سيُمكِّن من استئصال القواعد الاجتماعية السلبية والحد من التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين.

أما فيما يتعلق بجهود تشاد، فعلى الرغم من التصميم السياسي المتجسد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لم نتمكن حتى اليوم من إتمام خطتنا الوطنية، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى جوانب القصور المؤسسية والفنية والمستوى المتدني للملكية. ومع ذلك، منذ عام ٢٠٠٠ فإن الجهود المستمرة التي تقوم بها سلطاتنا الوطنية بدعم من وكالات منظومة الأمم المتحدة قد مكنت من زيادة إدماج المرأة في جميع جوانب المجتمع وعلى سائر الصُعد. وبالإضافة إلى تعزيز وجود المرأة في الحكومة والبرلمان، يجري تشجيع النساء على الانضمام إلى الخدمات الأمنية المحلية، ولا سيما الانخراط في قوات الدرك والحرس الوطني. وتخصص شرطتنا الوطنية منذ بعض الوقت حصة نسبتها ٣٠ في المائة للمرأة في مسابقات التوظيف، وبذلك تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، وفي هذا العام، بمناسبة الأسبوع الوطني للمرأة والاحتفال باليوم الدولي للمرأة، يجري التركيز على تمكين المرأة. وتحقيقا لتلك الغاية، وطيلة السنوات الأربع الماضية تم تفعيل سياسة خاصة لتوفير الائتمان البالغ الصغر النساء.

في الختام، أكرر التزام تشاد بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المسألة تماشيا مع قوانيننا الوطنية التي تولي الاهتمام اللازم للتوصيات التي وردت في الدراسة العالمية بشأن تنفيذ ذلك القرار، كما ورد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة.

**السيدة ياكوبونه** (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقديرنا للرئاسة الإسبانية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونشيد بتفاني الأمين العام من أجل تعزيز قضية المرأة. وأشكر السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا وأعضاء فريقها على عملهم المتفاني. كذلك أشكر السيدة جوليين لوسانج والسيدة ينار محمد والسيدة آلاء مرابط على اقتسام خبراتهن مع مجلس الأمن اليوم.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تصادف هذه السنة الذكرى الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يدعو إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام وتوفير حماية أكبر من انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة، وتحسين حصولها على العدالة والتدابير التي تعالج التمييز. واليوم يتعين علينا أن نعيد تقييم ما لا يزال يتعين القيام به لجعل التزاماتنا حقيقية.

لقد تحقق عدد من المنجزات الملموسة في السنوات الـ ١٥ الماضية. وبفضل أداة الاستجابة السريعة في مجال العدالة، يوجد المزيد من المحققين المدربين في مجال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. إن الزيادة في اعتماد خطط عمل

وطنية تُبين زيادة التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فخمس من بعثات حفظ السلام الـ ١٦ تقودها نساء، وجميع عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد لديها وحدات مختصة بالشؤون الجنسانية. ومهما يكن من أمر، لا يزال يتعين فعل المزيد، إذ أن الالتزام الحقيقي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلم والأمن لا تزال يوجد به فجوات في التنفيذ. وأود أن أشدد على بعض من تلك الفجوات.

أولا، في أحيان كثيرة جدا، تظل عمليات الوساطة وإحلال السلام تحت هيمنة الذكور. وبينما تتأثر النساء بصورة غير متناسبة جراء التراعات، وكثيرا ما يتم تجاهل دورها الحيوي في التفاوض وحفظ السلام وبناء السلام في مجتمعاهن. ففي سورية، لا يزال صوت المرأة أقلية في المساعي الرامية إلى إجراء محادثات سلام. وفي مالي، لم يكن هناك سوى خمس سيدات من بين كل مائة مشارك في المفاوضات التي أدت إلى اتفاق السلام والمصالحة.

فما الذي يُمكن عمله؟ إن التعليم جوهري في تسليح المرأة بالمعرفة والمهارات والثقة بالنفس. ومن سوء الطالع، أنه في العديد من التراعات تشكل الهجمات على المدارس والاعتداء على حرية الفكر واقعا سائدا. وعلاوة على ذلك، يُمكن في بعض الحالات أن توفر نُظم المحاصصة قوة دفع إيجابية لزيادة مشاركة المرأة. إن إشراك المرأة في مؤتمر الحوار الوطني في اليمن كان أساسيا في الاتفاق على التزام بتخصيص ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمان للمرأة. وفي أفغانستان، كفل نظام المحاصصة أن تشغل النساء ٢٨ في المائة من المقاعد في البرلمان. وذلك يعطيهن الفرصة للتأثير في القرارات السياسية الرئيسية.

لقد اعتمدت ليتوانيا تدابير لزيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات الإدارة الحكومية. وأدى التنفيذ المتسق والمنهجي في الأجل الطويل لسياسات المساواة بين الجنسين واتخاذ تدابير محددة وتنسيق الأعمال وإيجاد أوجه تآزر بين جميع أصحاب المصالح المعنيين إلى عدد من النتائج الملموسة. فمعدل تعليم المرأة لدينا يصل إلى ٩٠ في المائة. وتشغل امرأة حاليا اثنين من أعلى المناصب في البلد، أي منصب الرئيس ورئيس البرلمان. ويبلغ عدد الموظفين من الإناث ٧٠ في المائة من موظفي الإدارة الحكومية.

وستظل حكومتنا نصيرا قويا لتمثيل المرأة على جميع مستويات الحكم، ولا سيما في البلدان التي تتعافى حاليا من نزاعات. وترحب ليتوانيا بالتزام الأمين العام بتخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من نفقات عمليات بناء السلام في الأمم المتحدة للبرامج التي تزيد من تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

ثانيا، يترك تفشي الإرهاب والتطرف العنيف أثرا مروعا على حياة النساء والفتيات. وبينما تستحوذ صور وقصص النساء الإيزيديات اللواتي تقوم داعش باسترقاقهن أو الفتيات اللواتي يُرغمهن تنظيم بوكو حرام على أن يصبحن مفجرات انتحاريات على عواطفنا، علينا أن نتجاوز النظرة إلى المرأة بوصفها ضحية للإرهاب. فمن الحيوي تصور المرأة بوصفها قوة دفع في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

في أيلول/سبتمبر، عقدت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، برئاسة ليتوانيا، أول جلسة إحاطة مفتوحة بشأن الموضوع مع ممارسين من الميدان. وعلاوة على ذلك، وكما تشير الدراسة العالمية فإن البلدان التي توجد بها مساواة بين الجنسين بشكل نسبي، هي أقل عرضة للتطرف العنيف من تلك التي تكون فيها حقوق الإنسان للمرأة غير محمية. وبالتالي، يجب ربط جميع استراتيجيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بتقديم المساعدة المدنية وبرامج حقوق الإنسان الرامية إلى تشكيل بيئة اجتماعية مختلفة، وتجنب الغلو والتطرف، ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب.

ثالثا، ما زال الانتهاك الجنسي يلقي بظلال مشينة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الرغم من جميع الجهود التي تبذلها الأمانة العامة والدول الأعضاء. ويجب أن نعمل باستمرار من أجل تنفيذ سياسة عدم التسامح المطلق مع التركيز بشكل خاص على الوقاية، بما في ذلك التدريب السابق للنشر الموظفين وإدماج المنظور الجنساني في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن شأن عملية فرز كافية للأفراد أن تحول دون أن ينضم إلى الخدمة الأفراد الذين لديهم سجل من السلوك التعسفي أو الاستغلال الجنسي.

ليتوانيا تكفل أن جميع الأفراد الذين تنشرهم في بعثات حفظ السلام يتلقون تدريبا إلزاميا على تعميم مراعاة المنظور الجنساني والوقاية. ونحن ملتزمون أيضا بكفالة الاستجابة بصورة مناسبة إن وقع استغلال جنسي أو اعتداء جنسي، أي محاسبة مرتكبيه. وسوف نواصل توسيع نطاق مشاركة المرأة في عمليات السلام في كل من المجالين المدني والعسكري.

وأخيرا وليس آخرا، وكما أكد التقرير الأخير للأمين العام (S/2015/716)، فإن إمكانية وصول المرأة إلى العدالة تظل تحديا كبيرا. ولن نحقق تمكين المرأة أو المساواة بين الجنسين إذ استمر مرتكبو العنف ضد النساء والفتيات في الإفلات من العقاب. ويجب تعزيز القدرات الوطنية لمعالجة حالات العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب. إن على المجتمع الدولي دعم بناء قدرات الدول الأعضاء، إذ تسعى إلى بناء مؤسسات قانونية قوية ومستقلة ومحايدة.

وما زالت ليتوانيا ملتزمة بدعم آليات المساءلة الوطنية والدولية للتحقيق في العنف الجنسي والجنساني وضمان توفير الدعم الكافي للضحايا والجبر للضرر الذي لحق بهم. وما زالت المحكمة الجنائية الدولية أداة هامة في مكافحة العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع وينبغي أن تستخدم بنشاط من أجل تحقيق المساءلة.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام إذا كان نصف سكان العالم متخلفين عن الركب. وغالبا ما تكون المرأة في طليعة التغيير الإيجابي. وعلى المجلس التزام بالعمل من أجل التأكد من عدم إهدار هذه الإمكانات النفيسة. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بالإجماع، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في الميدان.

**السيدة قعوار** (الأردن): في البداية، أود أن أشكركم على عقدكم هذا الاجتماع الهام، وأتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالإضافة إلى المديرة التنفيذية لمؤسسة التضامن النسائي من أجل السلام والتنمية المتكاملة، والسيدة لوسانج والسيدة علا مرابط والسيدة ينار محمد.

إن أهمية حوار اليوم بشأن استعراض قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من الأقوال إلى نتائج فعالة، تكمن في أن القرار وبعد مرور ١٥ من اصداره أصبح يشكل في الواقع علامة بارزة في الجهود العالمية لحماية المرأة من العنف، وتعزيز دور المرأة في منع النزاعات وحلها وبناء المجتمعات العادلة والمستقرة. ساهم هذا القرار خلال السنوات الماضية في خلق وعي لحماية النساء والفتيات، وإدراك لأهمية مشاركة المرأة وحمايتها، ولعب دورا محوريا في تمكين المرأة ومشاركتها بشكل فعال جنبا إلى جنب مع الرجل في الهيئات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، خاصة في مجال حفظ وبناء السلام، ومنع النزاعات وإدارتها وحلها ومعالجة آثارها والحد من مخاطرها على الإنسانية.

كما ساعد في تطوير المعايير والأطر القانونية الخاصة بخطة أعمال المرأة والسلام والأمن حيث أصبحت ٩٠ بالمائة من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإنشاء أو تجديد ولايات بعثات حفظ السلام، تتضمن إشارة إلى خطة المرأة والسلام والأمن. كما يجري حاليا استخدام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كإطار معياري في العديد من الهيئات الإقليمية. كما دفع القرار إلى

تضمين العديد من اتفاقيات السلام الموقعة خلال السنوات الماضية أحكاما محددة بشأن المسائل المتعلقة بنوع الجنس.

إلا أنه على الرغم من كافة الجهود المبذولة لمواصلة تعزيز التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبعد كل هذه الفترة على صدوره، لا تزال هناك تحديات جمة تواجه خطة المرأة والسلام والأمن، وذلك لأن مفهوم السلام والأمن أصبح يختلف عما كان عليه قبل خمسة عشر عاما. كما أن شكل التهديدات التي تؤثر على المرأة والفتيات قد دخل عليها مستجدات جديدة، مثل تغيير المناخ وصعود التطرف العنيف حول العالم والزيادة غير المسبوقة في أعداد النازحين واللاجئين من النساء والفتيات حول العالم، ولا سيما في منطقتنا، منطقة الشرق الأوسط. كما تغيرت طبيعة وشكل النزاعات والحروب وأطرافها، والتي أصبح أهم سماتها انتهاك أبسط حقوق النساء والفتيات.

وعند الحديث عن حقوق النساء والفتيات في ظل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب علينا ألا ننسى أن هذا القرار ليس مجرد وسيلة لضمان دور المرأة في عملية التفاوض قبل النزاع وأثنائه وبعده، وإنما أيضا حول توفير الحماية للمرأة في ظل النزاعات. وهنا علينا إبداء تحية إلى النساء العربيات في فلسطين وسوريا واليمن والعراق وليبيا، اللواتي ما زلن يعانين من عواقب النزاعات المسلحة والإضطهاد. لذا، فإنه لا بد من اتخاذ خطوات فعالة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للتخفيف من معاناتهن.

يرحب الأردن بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2015/716)، مثل رفع مستوى مشاركة وتمثيل النساء في المواقع القيادية في الجهات العاملة في إطار السلام والأمن، وتطوير المساواة ما بين الجنسين على كافة المستويات في الأمم المتحدة، وتوفير التمويل اللازم لخطة المرأة والسلام والأمن، حيث أن تنفيذ هذه التوصيات سيمثل النقلة النوعية التي يحتاج إليها جميع الأطراف ذات العلاقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لتمكينهم من مواكبة التغيرات ومواجهة التحديات المرتبطة بتنفيذ هذا القرار.

اسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض الإجراءات على المستوى الوطني، فقد قام الأردن بالتوقيع على الإعلان السياسي المعنون: ”المساواة بين الجنسين بحلول ٢٠٣٠: لنحث الخطى“ الشهر الماضي والذي تضمن التزاما بتسريع اعتماد خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبناء على ذلك، بدأ الأردن بعملية تهدف إلى إعادة تقييم مدى فعالية مسودة خطة العمل الحالية لتتواكب مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومع التأثيرات الإقليمية الرئيسية في منطقتنا، والتي من أبرزها تدفق اللاجئين السوريين على الأردن حيث ما يزال الأردن يبذل أقصى جهوده لتوفير مستويات عليا من الحماية والخدمات للاجئات السوريات على أراضيه، مما يتوافق مع خطة المرأة والسلام والأمن.

الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في مكافحة الفكر المتطرف، والتأثير بشكل إيجابي على أطفالها من أجل الحفاظ على السلم والأمن ومنع تجنيدهم من قبل الجماعات المتطرفة.

كما يزال الأردن ملتزما بتعزيز دور المرأة في عمليات حفظ السلام ومشاركة المرأة في صنع القرار في عمليات حل النزاعات، حيث حرصت قيادات القوات المسلحة الأردنية على النهوض بدور المرأة العسكري، ليصبح أكثر فعالية من خلال إشراكها في قوات حفظ السلام والمهام الإنسانية الخاصة منذ العام ٢٠٠٧. إضافة إلى تعزيز دور النساء في الخدمات الطبية الملكية عبر المشاركة بالمستشفيات الميدانية خارج حدود الوطن، وقد لعبت المرأة العسكرية الأردنية دورا كبيرا في عمليات استقبال وحماية ورعاية اللاجئين السوريين.

وفي إطار التعاون الدولي يجري العمل حاليا على مشروع تقييم واقع النوع الإجتماعي في المؤسسات الأمنية بهدف

وضع استراتيجية لزيادة مشاركة المرأة الأردنية في القوات المسلحة وإدارة الأمن العام وقوات الدرك ومديرية الدفاع المدني، وذلك بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وختاما، اسمحو لي في أن أؤكد لكم أن الأردن سيستمر في تعزيز وضمان وحماية واحترام حقوق النساء والفتيات في القانون، وتمكين المرأة من المشاركة في مواقع صنع القرار، بالإضافة إلى حماية وصون حقوق الإنسان للنساء والفتيات من جميع أشكال العنف، ورفع الوعي المجتمعي وبناء القدرات والشراكات وتعزيز وتطويرالتعاون والتنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتفعيل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**السيد راميريز كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نرحب بوجود دولة السيد ماريانو راخوي بري، رئيس حكومة إسبانيا، ونشكر الوفد الإسباني على مبادرته بعقد هذه المناقشة الهامة. كما نود أن نشيد بمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، وهما الأمين العام بان كي - مون، ووكيلة الأمين العام فومزيليه ملامبو - نغوكا، التي نهنئها على أعمالها الدؤوبة والناجحة بصفتها المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونود أيضا أن نشكر السيدة جولبين لوسانج، والسيدة ينار محمد، والسيد آلاء مرابط على إحاطاتهن الإعلامية الهامة.

إن عدم المساواة بين الجنسين وأشكال العنف المختلفة المرتبكة ضد النساء والفتيات ناجمة عن ظواهر شتى تدعمها جذور دينية وسياسية واجتماعية - ثقافية عميقة سادت طوال التاريخ في العديد من البلدان وسببت انتهاكات واسعة النطاق ومستمرة لحقوق الإنسان للنساء والفتيات. وتلك حالة لا يمكن قبولها.

ولن يؤدي الاستبعاد وعدم المساواة وأشكال العنف الجنسي المختلفة التي ترتكب ضد النساء والفتيات في أوقات النزاع سوى إلى تجسيد وتفاقم حالات التفاوت وعدم المساواة التي تعاني منها النساء في غير فترات النزاع. وتلك الأوجه لعدم المساواة تهيئ الظروف لضعف محدد يتطلب اهتماما عاجلا وأعلى درجة للالتزام السياسي. وإذا لم نعالج ذلك الإجحاف في أوقات السلام، فإننا سنكون أقل قدرة على القيام بذلك في أوقات النزاع المسلح.

إننا نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أقر بالآثار غير المتناسبة والفريدة للنزاع المسلح على النساء والفتيات، وبالدور الرئيسي الذي تضطلع به النساء في منع نشوب النزاعات وتسويتها وأيضا في بناء السلام وتوطيد السلام. نحن نرحب بذلك.

وأُحرز تقدم هام في الميدان المعياري في الأعوام الـ ١٥ الماضية. وبالرغم من ذلك، لا يزال هناك تحديات كبيرة وشعور بالإحباط، نظرا لأن النساء في حالات النزاع ما زلن يعانين بشكل غير متناسب من الآثار الوحشية لتلك النزاعات. ولا تزال النساء أهدافا لأعمال العنف المتكررة والمنهجية والاعتداء الجنسي. وللأسف، تلك الحالة مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية والأيديولوجية والمالية للجماعات المتطرفة والإرهابية، ومن بينها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعلن ذاتيا، وجبهة النصرة وجيش الفتح وجماعة بوكو حرام، ضمن تنظيمات أخرى.

وإضافة إلى ذلك، فإن النساء غير ممثلات في المحافل المكرسة لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها. وتشكل الحالة دليلا واضحا على أنه، طوال الأعوام الأخيرة، هناك افتقارا إلى الالتزام السياسي الحقيقي نحو المسألة. ونحن على اقتناع بأن مشاركة النساء وإسهامهن على جميع المستويات وفي جميع المراحل والمجالات المتصلة بإدارة النزاع أمران ضروريان من أجل منع نشوب النزاعات وإحلال السلام الدائم. ولا يمكن إحلال السلام والأمن الدوليين لما لم نشمل نصف سكان العالم، وهم تحديدا النساء والفتيات، أو نوليهن الاعتبار الواجب وندمجهن.

إن فنزويلا أرض للسلام. ولا توجد لدينا مناطق للنزاع المسلح في أرضنا، ولا نشارك في أي نزاع. ولذلك السبب تقف ثورتنا البوليفارية في صدارة كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء لكي تتاح لهن إمكانية الخدمة بوصفهن قائدات في مجتمعنا. ومعركتنا الرئيسية ضد الفقر والإقصاء. وندرك بوضوح أن النساء يضطلعن بدور رائد في ذلك المسعى الإنمائي الأساسي، لأن النساء يجسدن ويمثلن الأساس الروحي لمجتمعنا والحبل السري لثقافتنا ومستقبلنا.

وفي ظل إلهام الرئيس الراحل هوغو شافيز فرياس وكجزء من عمليتنا الدستورية لعام ١٩٩٩، يكفل الدستور البوليفاري أوسع نطاق لحقوق الإنسان لشعبنا ويرسخ المساواة بين الجنسين، وفي الوقت نفسه يحظر أي نوع من أنواع التمييز ضد النساء، سواء كان على أسس دينية أو عنصرية أو عرقية. ونحن لا نتسامح مع أي نوع من أنواع الإقصاء أو أعمال العنف ضد المرأة.

وخلال الأعوام الـ ١٦ الماضية، عملت النساء، وفقا لدستورنا، رئيسات للجمعية الوطنية وقائدات في هيئاتنا القضائية والانتخابية؛ كما عملن قائدات معنويات. وقمنا بإصلاح قانوننا للعقوبات على وجه التحديد بتجريم ارتكاب أعمال العنف ضد النساء. وفي التشكيل الوزاري لحكومة بلدنا، تشغل النساء أغلبية المناصب. وفي انتخاباتنا التشريعية، يجب أن تكون نسبة ٥٠ في المائة من المرشحين من النساء وفقا للقانون الانتخابي الجديد.

لقد أنشأنا وزارة للسلطة الشعبية للمرأة، وتتولى النساء رئاسة المجالس المجتمعية، في أغلبيتها الساحقة، التي من خلالها يقمن بإدارة الموارد والمشاريع المباشرة الهادفة إلى تحقيق فوائد للمجتمعات المحلية. واليوم، توجه النساء في بلدنا الجوانب الأساسية لمجتمعنا على قدم المساواة مع الرجال. ولذلك نتمتع بالسلطة المعنوية الكاملة للمطالبة بوضع حد للتمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وبدحض مفهوم اعتبار النساء أدوات جنسية في مجتمع استهلاكي أو اعتبارهن غنائم للحرب في أيدي المتطرفين. وعلى هذا العالم، الذي تعصف به أعمال العنف والتطرف، أن يكون أكثر حسما، وعلى زعمائه أن يعملوا بعزم سياسي أكبر لمواجهة الإجحاف.

ونرحب بالإشارة الواردة في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، المتخذ اليوم، إلى أهمية انخراط الرجال والفتيان معا في تعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها وفي بناء السلام وفي حالات بعد انتهاء النزاع. وينبغي أن تعمل حملة ''HeforShe'' التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي نحن أعضاء في مجلسها التنفيذي، ونشيد بها، بوصفها التزاما ومرشدا لأعمال الجميع، وليس للنساء فقط في أوقات النزاع المسلح، بل أيضا في أوقات السلام.

إن منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية يشكل دائما أفضل وأنسب أداة لمنع الآثار الضارة والمدمرة التي تحدثها النزاعات المسلحة على السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. ولذلك، من الضروري وقف تدريب الأطراف من غير الدول والمتطرفين وتزويدهم بالمعدات ودعمهم، وهم يستخدمون كأدوات لزعزعة الاستقرار السياسي والاطاحة بالحكومات، ويعملون في خدمة الطموحات الجغرافية السياسية للجهات الفاعلة الأجنبية، وفي معظم الحالات، هم ليس سوى محرضين على ارتكاب الفظائع، ويقومون بالأعمال ضد النساء والأطفال بلا عقاب. وتلك الجماعات أغرقت أفريقيا والشرق الأوسط في بحر من الدماء. وهي مدفوعة بالأيديولوجيات المتطرفة التي تستهدف النساء والفتيات بأكثر الطرق المروعة وغير المقبولة.

وتماشيا مع القانون الدولي، فقد احترمنا احتراما كاملا الحظر المفروض على تزويد الجماعات المتطرفة بالأسلحة والدعم المالي وتقيدنا بهذا الحظر، سيكون هناك انخفاض كبير

في القدرات التشغيلية لتلك الأطراف الفاعلة، ومن ثم تقليص الآثار الضارة ويصعب تداركها التي تحدثها التراعات المسلحة على السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال.

ونرحب بالدعوة التي وجهت اليوم في القرار الذي اتخذ من فوره إلى مواصلة تحسين تدريب جميع الموظفين المنتشرين في الميدان بغية تعزيز وجود الخبراء والمستشارين الجنسانيين المعنيين بحماية النساء ضمن موظفي بعثات الأمم المتحدة المختلفة لحفظ السلام.

وتؤكد جمهورية فترويلا البوليفارية مجددا على دعمها لسياسة عدم التسامح إطلاقا فيما يتعلق بحوادث العنف والاعتداء الجنسي التي وقعت أو ستقع في العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

ينبغي للمنظمة إظهار العزم والتماسك فيما يتعلق بأهمية مساءلة أي فرد يرتكب مثل هذه الجرائم. ومن الضروري أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي أن يكون حازما في إدانة البلدان التي يرتكب مواطنوها هذا النوع من الجرائم، وتشجيعها على اتخاذ التدابير اللازمة لمعاقبة المسؤولين عن أعمال الاعتداء والاستغلال الجنسي، التيترتكبتها القوات الأجنبية غير المنتسبة إلى الأمم المتحدة، بحيث لا تمر تلك الأعمال المشينة بدون عقاب.

وفي الختام، نأمل أن تمكننا هذه المناقشة المثمرة والواسعة النطاق من التصرف والمضي قدما من أجل حل هذه المسألة حلا ملموسا. وكما ذكرنا، لم يعد بالإمكان اعتبار النساء والفتيات والفتيان غنائم حرب أو أن يتعرضو للظلم والعنف في أي مجتمع تحت أي ظرف من الظروف. من شأن ذلك أن يمثل إهانة لنا كبشر.

**السيد فان بوهمن** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا نود أن نشكر الأمين العام، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وممثلات المجتمع المدني على إحاطاتهن الإعلامية. وأود أن أثني على وجه الخصوص على السيدة لوسنغ، والسيدة محمد والسيدة مرابط على رسائلهن المباشرة والتحديات التي عبرن عنها أمام المجلس.

إننا نشكر ونهنئ إسبانيا والمملكة المتحدة على مبادرتهما لعقد هذه المناقشة، وتوجيهنا من خلال اعتماد القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) هذا الصباح. ومن الصواب أن نلقي نظرة جديدة على حالة النساء والفتيات في سياق السلام والأمن العالميين، وكما أشار إلى ذلك الكثيرون، فقد مر ١٥ عاما على اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

يمكن أن نشعر ببعض الارتياح لأننا حققنا على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية تقدما في ضمان مراعاة خطة المرأة والسلام والأمن، للجهود الدولية المبذولة لمنع نشوب التراعات وحلها. وهذا في حد ذاته ليس بالإنجاز الهين. ومع ذلك، فإن العبارات الواردة في القرارات والوثائق الأخرى، حتى في صياغة الولايات، لم توصلنا إلا إلى أين نحن الآن. وكما سمعنا اليوم، فإننا بحاجة إلى التركيز على الخطوات العملية لتحسين وضع المرأة في الميدان، وليس مجرد الكلام. إن المسألة ليست جديدة، ولكن المشهد لا يزال يتغير، وللأسف، فإنه يزداد سوءا. وقد أثر تصاعد أعمال التطرف العنيف، وزيادة أعداد اللاجئين والمشردين داخليا، والمقاتلين الذين لا يراعون حالة المدنيين الموجودين بينهم، على جميع النساء والفتيات بشكل غير متناسب. إن استخدام الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش، وجماعة بوكو حرام، المحدد الأهداف، للعنفين الجنسي والجنساني، كجزء من استراتيجيتهما المتعمدة، هو تطور بشع جديد.

ويجعل ذلك من الملح بشكل أكبر ضرورة التعامل مع التهديدات التي تشكلها هذه الجماعات والأسباب الكامنة التي تؤدي إلى الإرهاب. وبهذا المعنى الأوسع، فإن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تتم بغض النظر عن نوع الجنس

والسنّ، ولكن يجب علينا مواجهة حقيقة أن النساء والأطفال يعانون بشكل مفرط. وهذا واقع يجب على المجلس مواجهته، من خلال الجمعية العامة والدول الأعضاء. ولا أحد منا يستطيع أن يقول إن ذلك أمر يخص شخصا غيره. إنها مشكلة يجب أن نتصدى لها جميعا. وفي أحد المستويات، فإننا بحاجة لمخاطبة الناس في أوطانهم، أيا كان بلدهم أو معتقدهم الديني أو عرقهم، والقول لهم بأن إساءة معاملة النساء والأطفال، سواء كان ذلك استراتيجية متعمدة أو عرضية نتيجة للتراع، هو أمر غير مقبول تماما. ولن يتم التسامح معه أو قبوله. كما أن التسلط والتحكم والقهر، أيا كانت المصطلحات المستخدمة، هي تصرفات تثير الاشمئزاز. وينبغي أن يوصف أولئك الذين يقومون بمثل هذه السلوكيات بأنهم جبناء، ويجب مساءلتهم.

وعلى صعيد آخر، فإننا بحاجة إلى تجاوز النهج القائم على الأمن في حل التراعات. ويجب أن يكون الاعتراف بحقوق المرأة ووجهات نظرها جزءا من جميع البرامج والسياسات الرامية لتسوية التراعات، وتحقيق التنمية في مرحلة ما بعد التراع. ويجب أن تكون المرأة قادرة على الاضطلاع بدور مفيد وأساسي في عمليات حل التراع ونتائجها. ماذا يعني ذلك عمليا؟ إن ذلك يعني أن المرأة يجب أن تكون مستشارة ومفاوضة، وصانعة قرار ومنفذة، ومستقبلة لعملية السلام، إذا أردنا توفير فرصة مجدية لتحقيق النجاح.

لقد سعت نيوزيلندا بطريقتنا المتواضعة إلى القيام بدورها. فقد كان لدينا نساء اضطلعن بأدوار في الخطوط الأمامية لعمليات حفظ السلام منذ عام ٢٠٠٠. ونحن نعمل على ضمان إشراك المرأة في المزيد من المناصب العليا في عمليات حفظ السلام في المستقبل. وتركز خطة عملنا الوطنية على تحسين معدلات الانتشار الدولية لكبار الموظفين من النساء في قوة الدفاع النيوزيلندية، والشرطة النيوزيلندية لزيادة عدد النساء في مستويات صنع القرار، في بعثات حفظ السلام وتقديم المساعدات. ونحن ندرك أيضا أهمية تمكين المرأة على مستوى المحلي، وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة. وساعدت نيوزيلندا خلال مشاركتنا التي استمرت لسبع سنوات في أفغانستان، على إنشاء لجنة المرأة لأول مرة في الشرطة الوطنية الأفغانية، في مقر شرطة ولاية باميان. وتتمثل الأغراض الرئيسية للجنة في الدفاع عن الشرطيات ودعمهن، وتطوير وتنفيذ سياسات عدم التمييز والتحرش، لجميع العاملين في الشرطة، من أجل تشجيع توظيف الشرطيات والاحتفاظ بهن في عملهن.

ويتمثل الجانب الحيوي الآخر في خطة المرأة والسلام والأمن بالنسبة للمنظمة، على وجه الخصوص، في التصدي بشكل فعال مع مزاعم الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة من قبل أفرادنا. ومن العار فيما يخص عمل الأمم المتحدة والمجلس أن يستمر تواتر الادعاءات بمواصلة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة نهج هذا السلوك، وعدم رفض ذلك بشكل بديهي. لقد شعرنا ببعض الارتياح بعد التصريحات القوية للأمين العام بأنه لن يتم القبول بهذا السلوك، وبأنه ستتم مساءلة الجناة جنائيا. إننا نتفق بأنه يجب أن تكون ثمة وسائل للتأكد من ممارسة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ولايتها القضائية الجنائية على مواطنيها المشاركين في عمليات الأمم المتحدة عند ظهور مثل هذه الادعاءات. ونحن نتفق أيضا مع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى، بضرورة عدم السماح للدول التي لا تستجيب لذلك، بالمشاركة في عمليات حفظ السلام في المستقبل. والأهم من ذلك كله، فإننا نصر على ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة. وهذا أيضا مشكل يجب علينا جميعا التصدي له، إذا أردنا التعامل معه بفعالية.

في الختام، أود أن أؤكد أن نيوزيلندا، التي كانت أول بلد يعترف بحق المرأة في الاقتراع، على الصعيد الوطني، لا تزال ملتزمة بتحقيق الواقع الذي تقوم فيه المرأة بدور مماثل وعلى قدم المساواة، في الجهود الرامية إلى تحقيق أي سلام دائم.

**السيد إبراهيم** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد المناقشة المفتوحة الهامة اليوم ورئاستكم لها،

وعلى قيادة إسبانيا فيما يخص خطة المرأة والسلام والأمن. كما يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام بان كي – مون على ملاحظاته، والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطتها الإعلامية المتعمقة والثاقبة.

إن أصوات المجتمع المدني أساسية لخطة المرأة والسلام والأمن، وبالتالي، فإننا نشيد بحرارة بالسيدة جوليين لوسنغ، والسيدة ينار محمد، والسيدة آلاء مرابط على إطلاعنا على تجارهن ووجهات نظرهن.

إن ماليزيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لقد أثار اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) موجة من التغييرات في الطريقة التي ننظر بها إلى مشاركة المرأة في السعي لتحقيق السلام والأمن. وبعد مرور خمسة عشر عاما وصدور سبعة قرارات، يظل إيماننا بدور المرأة الأساسي في إنهاء التراعات ومنع نشوبها، ثابتا. لكن النتائج الميدانية، لم تكن مرضية بما فيه الكفاية. وفي إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تتيح هذه الجلسة، فرصة ذهبية لإحراز تقدم ملموس في ضمان الحماية، والمشاركة والتمثيل، وتمكين النساء والفتيات في حالات التراع.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر تزامن ثلاثة استعراضات رفيعة المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن، وعمليات حفظ السلام وبناء السلام، موارد غنية لمواصلة عملنا وإجراءاتنا. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر المؤلفة الرئيسية، السيدة راديكا كوماراسوامي، وأعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على الدراسة العالمية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونعتقد أن هذه البحوث والتوصيات تستحق النظر والفحص الكاملين من جانب الدول الأعضاء والأمم المتحدة وجميع أصحاب الشأن ذوي الصلة.

علينا أن نعترف بملكيتنا الجماعية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بغية تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكل أصحاب الشأن – الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأفراد – يمكن أن يكون لهم دور في ذلك.

وإننا نثني على الأمين العام لمبادراته المتجددة لتعزيز تمثيل المرأة في القيادة العليا للأمم المتحدة وأفرقة الوساطة وبعثات حفظ السلام، وكذلك لتحسين التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة في تعميم قضية المرأة والسلام والأمن.

وفي إطار تنفيذ هذه الخطة الفوري وفي المدى القصير، تعتزم ماليزيا التركيز على بناء القدرات في مجالي الحماية ومنع نشوب التراع. وإن ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة يضطلعون بجانب أساسي من جهود الحماية في حالات التراع وما بعد التراع. ونحن نؤيد تماماً تنفيذ تدريبات إلزامية قبل النشر لقوات حفظ السلام على منع العنف الجنسي والاستغلال والإيذاء الجنسيين.

وبغية النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يسرني أن أعلن أن ماليزيا تلتزم بمواصلة التدريب لبناء القدرات لقوات حفظ السلام، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين والشؤون الجنسانية والتنوع الثقافي، وذلك من خلال المركز الماليزي لحفظ السلام.

أما بالنسبة لحفظ السلام بعد التراع، فإن ماليزيا تبذل في الوقت الحالي جهودا ترمي إلى تقديم المساعدة الفنية والتعاون للنساء في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان الخارجة من التراع حديثاً، برعاية البرنامج الماليزي للتعاون الفني. وسيجري مراجعة تلك الالتزامات من وقت لآخر، على أن يتم تعديلها وفقاً لذلك، مع مراعاة احتياجات ومتطلبات كل من المتلقين والجهات المانحة.

إن القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) يمثل معلماً هاماً في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وهو يدلل على التزام مجلس الأمن بتعزيز إدماج الشواغل ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن في مجمل أعماله من خلال نُهُج إبداعية وتعزيز تبادل المعلومات.

وإنني أشكر وفدي إسبانيا والمملكة المتحدة على هذه المبادرة المهمة، مع التشديد على ضرورة بناء الثقة والتعاون الشامل داخل المجلس لدعم تلك الخطة.

مهمتنا خلال السنوات الخمس عشرة القادمة هي التأكد من أنه يمكن لكل امرأة أن تنجح، وخاصة النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع، لا أن تقف في ظل الرجال فحسب. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، التزام ماليزيا الثابت بهذه النتيجة داخل المجلس وخارجه على السواء.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر جميع المتكلمين ألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق من أجل تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تقوم بتعميم نصوصها المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عندما تأخذ الكلمة في القاعة. وأود أيضاً مناشدة المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بالسرعة الاعتيادية حتى يتسنى تقديم الترجمة الشفوية على نحو سليم.

أود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، لأن لدينا عدد كبير جداً من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس الوزراء وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في ناميبيا. ويسرني أن أفعل ذلك بصفة خاصة لأن ناميبيا هي البلد الذي كان يترأس مجلس الأمن عندما اتخذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**السيدة ناندي – ندیتواه** (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية): يعرب فخامة السيد هاغ غينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، عن تقديره للدعوة التي وجهتموها، سيدي الرئيس، إليه للمشاركة في هذا النقاش. بيد أنه فوضني في تمثيله نظراً لاضطلاعه بمسؤوليات أخرى للدولة لا تقل أهمية، متمنياً النجاح لهذه المداولات.

وناميبيا تؤيد القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذ للتو، ونرى أنه أحد الأدوات التي ستمكن من تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن بالكامل. وفي نفس السياق، نود أن نشكر إسبانيا على تنظيم هذه المناقشة اليوم.

قبل ١٥ عاماً، وتحديداً في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وتحت رئاسة ناميبيا، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ذلك القرار الذي يعترف بالدور الحاسم الأهمية الذي تقوم به المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها ويؤكد عليه، فضلاً عن دورها في إعادة الإعمار بعد النزاع. ومناقشة اليوم مهمة جداً، لأنها تتيح لنا فرصة لاستعراض التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٠. ولا شك أنه قد أحرز تقدم ملحوظ على الصعيدين الوطني والعالمي. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل كثير.

وأعتقد أننا كدول لدينا الكثير لتشاطره فيما يتصل بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فمع أن القرار معروف بأنه يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، فإن العنصر الرئيسي هو أهمية السلام العالمي. ولذلك، فإن المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء على جميع مستويات صنع السلام وبناء السلام أمر أساسي للسلام العالمي المستدام وللتنمية المستدامة التي يتعين تحقيقها. ونحن، كنساء، لا نريد المشاركة فحسب، ولكن نريد أن نعيش في عالم يسوده السلام.

إن نجاحات ذلك القرار التاريخي قد أثارت الوعي الدولي بشأن القضايا الفريدة والخطيرة التي تواجهها الفتيات والنساء أثناء النزاع وبعده.

في ناميبيا، نعي دائماً الصلة بين السلام والمساواة بين الجنسين. وهذا ما تعلمناه من سنوات طويلة من النضال من أجل

التحرر والاستقلال، والتي شاركت فيها المرأة، وأنا شخصياً، مشاركة كاملة. وقبل عودته من المنفى، وفي آخر خطاب عام له إلى الناميبيين في المنفى، في عام ١٩٨٩ في أنغولا، فإن رئيسنا المؤسس وأبو الأمة الناميبية، الرفيق سام نجوما الذي كان حينئذ رئيس منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا، دعا المرأة الناميبية للتأهب وعدم السماح بالعبث بالبلد بعد تحقيق الاستقلال. ولذلك، فإننا مقتنعون، ومحقون في ذلك، أن المرأة أدت، وما زالت تؤدي، دوراً في تحقيق وصون السلام الذي نتمتع به منذ استقلال ناميبيا قبل ٢٥ عاماً.

وناميبيا تعلق أهمية كبيرة على التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وستواصل القيام بدورها. وهي من أوائل بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي صدقت على بروتوكولها المعني بالشؤون الجنسانية والتنمية. ويدعو ذلك البروتوكول الدول الأعضاء إلى وضع تدابير تضمن تمثيل النساء ومشاركتهن على قدم المساواة في المواقع الرئيسية لصنع القرار وعمليات بناء السلام.

وأود أيضا أن أبلغ الأعضاء أننا استعرضنا مؤخراً سياستنا الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين وأدرجنا المرأة والسلام والأمن باعتبارها واحدة من شواغلنا الأساسية. وهذا يفسر لماذا كانت ناميبيا من أكبر الدول المساهمة بعناصر الشرطة النسائية في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، السودان. وفي واقع الأمر، فقد نشرنا خلال عام ٢٠١٠ أول وحدة كاملة من الإناث تضم ٣١ عنصراً في دارفور. والمرأة الناميبية في بعثات حفظ السلام أبدت التزاماً رائعاً وكفاءة عالية وقدرة على الابتكار.

والخطوة التي اتخذها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بإنشاء مكتب المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالمرأة والسلام والأمن جديرة بالثناء تماماً.

ومنذ إنشائها، ما زالت تواصل الاتصال بالمرأة في مناطق النزاعات في أفريقيا ومساعدتها في اتخاذ أفضل السبل التي تمكنها من الإسهام في تحقيق السلام في بلدانها.

وفي هذا العام فإن الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تمثل حدثا تاريخيا هاما ينبغي أن يوحدنا في العمل على اتخاذ إجراءات ملموسة، وحشد الجهود الدولية المتضافرة الرامية إلى تعزيز السلم الدولي بطرق تكفل مشاركة المرأة على جميع المستويات. وعشية الإعلان عن انطلاق الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار، تتاح لنا الفرصة لتقييم النجاح الذي تحقق فضلا عما ينبغي تعزيزه. وفي جوهر الأمر، إذ نستطيع التسليم بأن ثمة تحسينات قد حدثت، فإننا لا نزال نلاحظ نقصا في مشاركة المرأة في عمليات السلام في جميع أنحاء العالم. وينطبق هذا تحديدا على مرحلة ما بعد حل النزاع. وعليه، تشدد ناميبيا على ضرورة تعيين الأمم المتحدة المزيد من النساء في المستويات العليا لصنع القرار وعمليات السلام، بما في ذلك المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين وحفظة السلام والوسطاء والمفاوضين. ونحث المرأة على مواصلة العمل لشغل المناصب القيادية في جميع أنحاء المنظمة.

ونرى أن ضمان وجود حفظة السلام من النساء في حالات النزاع وما بعد النزاع يمثل ميزة إضافية في تهيئة حيز أكثر أمانا للفتيات والنساء اللاتي عانين من العنف الجنسي. وقد أظهرت الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة دعما للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، استنادا إلى خبرات في العمليات في كمبوديا وكوسوفو وتيمور - ليشتي وأفغانستان وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أيضا أن الجنديات لا يواجهن المعوقات الثقافية نفسها عند التعامل مع النساء والأطفال، مثلما يواجهها نظراؤهن من الذكور، وبالتالي فهن في وضع أفضل يمكنهن من الحصول على المعلومات من كلتا الفئتين الاجتماعيتين. ويجب الأخذ بتلك القدرة على كسب ثقة

السكان المحليين على أنها عنصر حيوي في أي من عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، تشير الأدلة إلى أن من شأن وجود المرأة أن يحدث تغييرا في الثقافات المؤسسية التي يهيمن عليها الذكور، فضلا عن تعزيز حقوق المرأة داخل أجهزة الأمن. وما دام بوسع مشاركة المرأة أن تجمع مختلف المهارات والكفاءات، فإن زيادة مشاركتها قد تساعد على إنشاء أجهزة أمنية مشروعة وتتمتع بالمزيد من الثقة.

وينبغي أن تلتزم الجهات المكلفة بقيادة ودعم عمليات السلام، وخاصة إدارة عمليات حفظ السلام والهيئات الإقليمية، بإشراك النساء الموهوبات في مفاوضات السلام وتوقيع اتفاقات السلام وتنفيذها. ومن الضروري أن يمضي مجلس الأمن قدما بجدول الأعمال من مجرد الدعوة العامة إلى توجيهات ملموسة بشأن الكيفية التي يمكن أن تعزز بها تلك الكيانات العاملة في ميدان حفظ السلام مشاركة المرأة من بين المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين وأفراد حفظة السلام والوسطاء والمفاوضين. وأرى أن بوسع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي اُعتمد اليوم، أن يؤدي بنا في ذلك الاتجاه.

وأخيرا، ترحب ناميبيا بالاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥ وبتقرير الأمين العام عن الدراسة العالمية (S/2015/716) واستعراض التقدم المحرز على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتساعد الدراسة العالمية التي ستطلق غدا على وضع الرؤية والاستراتيجيات العالمية. ومن الضروري أن نجعل من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أداة قوية لصون السلام والأمن. وينبغي أن تساعد الدراسة على وضع برامج محددة ذات منحى عملي ولها أهداف ومؤشرات قابلة للقياس بغرض توجيه عملية تنفيذ القرار في المستقبل. ومن شأنها أن تحسّن الآفاق المؤدية إلى عالمي سلمي إذا ما استخدمت الدول الأعضاء مخططا بغرض الدراسة الجادة لسياساتها الوطنية، فضلا عن تعلُّم كيفية الاستفادة منها.

وإذ نعمل على توطيد دور المرأة في عمليات السلام، فإنه يجب علينا أيضا أن نعالج الأسباب الجذرية للنزاعات. ويجب ألا يصبح النزاع أمرا عاديا في هذا القرن، بل يجب علينا إسكات المدافع. وبوصفنا بشرا، فإن علينا أن ندرك أن تصنيع المنتجات كالأسلحة والذخائر يبدو حافزا لنا على العمل ضد مصلحتنا الذاتية. فلمَ لا نكُفّ عن إنتاج الأسلحة ونشرع في المزيد من الصناعات الصديقة للبشر التي قد تساعدنا على إيجاد الوظائف والثروة اللازمتين للتنمية المستدامة؟ وينبغي ألا نغلّب مصالحنا الفردية على مصلحة تحقيق السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي. وتواصل ناميبيا الالتزام بتحقيق ذلك. ونرى أنه لا شك في أن مشاركة المرأة ستمكننا من النجاح في إيجاد العالم الذي نصبو إليه – عالم يسوده السلام ويمكن فيه تسوية النزاعات بالوسائل السلمية بدلا من النزاعات المسلحة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية في مصر.

**السيد سليم** (مصر): أود في البداية أن أعرب عن جزيل الشكر للمملكة الإسبانية، وللسيد رئيس الوزراء الإسباني، على المبادرة بعقد هذه الجلسة اليوم حول المرأة والسلام والأمن تزامنا مع مرور خمسة عشر عاما على صدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وعلى دعوتنا للمشاركة في هذه الجلسة.

وأود أن أتوجه أيضا بالشكر للسيد الأمين العام للأمم المتحدة، على الجهود التي بذلت لتسليط الأضواء على هذه المسألة الهامة، بما في ذلك من خلال تقريره الأخير عن تنفيذ القرار (S/2015/716) وهو التقرير الذي يولي اهتماما خاصا بمعالجة أزمتي نقص التمويل والانتقائية غير المنصفة في تخصيص الموارد المالية، وكذلك بالنسبة للروابط المباشرة بين قضايا التنمية، بما تشمله من ضرورة دعم الجهود الوطنية لتحقيق

تطلعات الشعوب وتوفير الحماية اللازمة للمرأة خلال النزاعات المسلحة وما يعقبها.

كماتؤيد مصر دعوة الأمين العام إلى تعزيز دور المرأة في إطار عمليات حفظ السلام وفي جهودها للوساطة وتسوية النزاعات.

إننا لمسنا – خلال تناول المواضيع المرتبطة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)– غياب الاهتمام بقضايا رئيسية تتعلق بهذا القرار، كمعاناة المرأة تحت وطأة الاحتلال الأجنبي، فضلا عن المبالغة في ربط القانون الدولي لحقوق الإنسان بالقانون الدولي الإنساني في إضعاف نظم الحماية المتوفرة في حالتي السلام والحرب. ولمسنا تسيسا للمواقف في تناول القضايا المرتبطة بالمنظومتين القانونيتين، وكذلك تجاهلا لاعتبارات السيادة الوطنية واحترام التشريعات الوطنية والأولويات المتعلقة بالسياسات والبرامج التنفيذية، مع الاعتماد على بيانات ودراسات غير رسمية قد تجانبها الدقة في تقييم مدى تحقيق الأهداف المرتبطة بالمرأة والسلام والأمن.

إن الإرهاب يهدد السلام والأمن، مثله مثل النزاعات المسلحة التي تعاني منها دول ومناطق مختلفة حول العالم، بل أصبح في كثير من الأحيان جزءا من تلك النزاعات، وهو تهديد بات يواجه مجتمعاتنا المحلية بشكل متزايد في الآونة الأخيرة، ويمثّل عائقا أمام قدرة الدول على تحقيق ما تطمح إليه من نمو ورخاء.

فالإرهاب، وإن كان يهدد المجتمع ككل، إلا أن المرأة تمثّل إحدى الفئات الأكثر عرضة لخطر تهديداته. وهي قضية سنعمل على إيلائها اهتماماً كبيراً. وفي هذا السياق، تبنت مصر القرار الذي اتخذه المجلس اليوم.

إن مصر تولي أهمية كبيرة لمواضيع المرأة ودورها كعنصر فاعل ومحوري في صنع وحفظ وبناء السلام. وهو الاهتمام الذي ينبثق من الجهود التي تبذلها مصر لدعم وتعزيز وضع المرأة في المجالات المختلفة. ويتسق هذا مع الرؤية المصرية الأكثر شمولاً لتمكين المرأة على كافة الأصعدة. ولقد دعمت مصر أهداف ومنطلقات قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) منذ اتخاذه في عام ٢٠٠٠ لما شكّله هذا القرار وما تلاه من قرارات مكمّلة لأهميته بالنسبة لقضايا المرأة خلال وما بعد النزاعات المسلّحة، وهو الدعم الذي أخذ شكلاً وصوراً عدّة على المستويين الإقليمي والدولي.

كما قام المجلس القومي للمرأة في مصر بصياغة وتطوير خطة وطنية لمتابعة وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار الدور النشط الذي تضطلع به في مجال تسوية النزاعات الدولية، لتصبح مصر واحدة ضمن ١٧ دولة أفريقية قامت بصياغة خطة وطنية مماثلة. وقد قامت مصر على مدار ١٥ عاماً منذ اتخاذ القرار بتنظيم عدد من الفعاليات ذات الصلة، منها ورشتا عمل إقليميتان بالتعاون مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وأولت مصر أهمية خاصة لمواضيع التدريب وبناء القدارت، إذ قام مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على تسوية النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا بتنظيم سبع دورات تدريبية ودورتي تدريب للمدربين وورشة عمل، خصصت جميعها لإعداد الكوادر وتبادل الخبرات حول تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تحت عنوان ”إدماج النوع الاجتماعي في مجال حفظ وبناء السلام“ خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥، تُستكمل بعقد خمس دورات تدريبية إضافية في ذات المجال حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦.

في النهاية، أعرب عن امتناني مجدداً للدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة التي حرصنا على المشاركة فيها في إطار دعم مصر لجهود الأمم المتحدة – ومجلس الأمن بصفة خاصة – لتعزيز دور ومكانة المرأة، وستحرص مصر على متابعة تلك

الجهود إقليمياً ودولياً في إطار جهودها الحثيثة لإقرار السلام والأمن الدوليين.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية السلفادور.

**السيد مارتينيث بونيا** (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): يسرّ السلفادور المشاركة في هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن بوصفنا بلداً عانى من حرب أهلية طويلة ودامية انتهت بتوقيع اتفاقات السلام التي وضعت الأساس لإرساء الديمقراطية. ولذلك نقرّ بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وحلّها، وكذلك بناء السلام، على النحو المبين في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وبناء على هذا الإقرار، فإننا نؤمن كبلد بأن العمل من أجل زيادة مشاركة المرأة في مختلف عمليات حفظ السلام هو إحدى الأولويات. وتبذل السلفادور جهوداً للتمكن من تعزيز مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام الستّ التي نشارك فيها، وفقاً لما نص عليه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تبعه من قرارات لمجلس الأمن.

ونظراً للأهمية التي يعلقها بلدي على الامتثال لهذا القرار، يسرني أن أبلغ أعضاء المجلس بأن السلفادور قد بذلت جهوداً على الصعيد الحكومي، بدعم من البلدان الصديقة والمنظمات الدولية، لإنشاء لجنة وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. وقد تقلّد أعضاء اللجنة مناصبهم بعد حلف اليمين في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وتضم اللجنة في تشكيلتها ١٧ من المنظمات الحكومية والوزارات العامة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ويتمثل هدفها الرئيسي في اقتراح سياسات ومعايير تكفل الامتثال لأحكام القرارات وضمان أن نواصل تعزيز تمثيل المرأة في جميع مستويات عمليات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية، فضلاً عن المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.

وفي عام ٢٠١٤، قدّمت آلية تعزيز مكانة النساء بوصفهن أعضاء في اللجنة الوطنية مشروع الوثيقة المعنونة ''ذاكرة الحُباحِب''، التي أُعدت بدعم من النساء الناجيات وأفراد أسر ضحايا المجازر التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. وقد أجرى ذلك المشروع تحقيقاً أنثروبولوجياً لجمع شهادات النساء ومساعدتهن نفسيا واجتماعيا في أماكن آمنة حيث تسنى لهنّ التحدث عن تجاربهن.

قاد ذلك إلى نشر كتاب وفيديو بعنوان ''ذاكرة الحُباحِب''، وهو عمل نهدف من خلاله إلى إعادة تشكيل المعرفة بما حدث خلال المذابح من منظور تجاربهن الحياتية الفعلية والحفاظ أيضاً على الذاكرة الشفوية. ونهدف بذلك إلى تعزيز عملية التعويض، ليس بأخذ التعويض المدني في الاعتبار وحسب بل أيضاً بتسليط مزيد من الضوء على تجارب أولئك النسوة.

وعلاوة على ذلك، في آب/أغسطس ٢٠١٥، نظّمت السلفادور أول حلقة عمل إقليمية بشأن التدريب على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مع البلدان الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى. وكان الهدف هو التشجيع على وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في بلدان أخرى في المنطقة. وافتتحت حلقة العمل واختتمتها رئيسة شيلي، السيدة ميشيل باشيليت، ورئيس السلفادور، السيد سلفادور سانشيز سيرين. وحالياً، فإن بلدنا في طليعة وضع خريطة طريق ستجعل من الممكن ضمان متابعة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة.

وتعرب السلفادور عن تأييدها لجميع المبادرات التي من شأنها أن تكفل مشاركة المرأة في مختلف وحدات حفظ السلام،

تمشياً مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تبعه من قرارات لمجلس الأمن.

وفي الختام، أود أن أنوه بالعمل الهام الذي قامت به إسبانيا بصفتها رئيس مجلس الأمن. وبالمثل، أود أن أشكر هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعمها ورعايتها التقنية والسياسية والمالية للجهود التي نبذلها في لجنتنا الوطنية. وفي نفس الوقت، أود أن أطلب استمرار هذا الدعم.

ويحدونا الأمل في أنه كلما زادت معرفة الناس بتجربتنا، فإن البلدان الأخرى في المنطقة سيتم تشجيعها على مواصلة العمل في ما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين، ولا سيما من منظور شمول الجميع الذي حُدد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والمغتربين في السنغال.

**السيد ندياي** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أثني على الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن وأن أرحب برئيس الحكومة الإسبانية في هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود أيضاً أن أثني على جودة تقرير الأمين العام (S/2015/716)، فضلاً عن الترحيب بالإحاطات الإعلامية التي قدمتها المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والآخرون الذين تكلموا بعدها. وبوصفه معلماً تاريخياً، فإن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يسهم في سد الفجوة القائمة على صعيد البحث عن السلام الدائم وتحقيق المصالحة بين الناس وضمان إقامة العدل.

إن العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس بوصفه جزءا لا يتجزأ من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، ينتهك العقد الاجتماعي الذي يربط بين المدنيين وقوات الأمن ويقوض أسس السلام ويدمر الجهود الإنمائية. وعلاوة على ذلك، فإن التمييز ضد المرأة في جهود السلام، بالإضافة إلى زيادة تفاقم هذا الظلم، ينطوي على خطر غرس بذور تجدد النزاع في المستقبل.

وقد أدى تنفيذ هذا الإطار البرنامجي والتنفيذي – مدعوما بقرارات أخرى – إلى أن يأخذ المجلس في الاعتبار مسألة المرأة والسلام والأمن في ٧ اتفاقات من أصل ١٣ اتفاقا أبرم في عام ٢٠١٣ وفي ١٤ قرارا من أصل ٢٠ قرارا بإنشاء ولايات حفظ السلام أو توسيعها. وأود أن أثني على مشاركة المرأة في جميع جهود الوساطة لإرساء السلام تحت قيادة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣.

ومع ذلك، فعلى الرغم من أن هذه الجهود مشجعة للغاية، لا تزال النساء والفتيات عرضة لخطر خروج أمراء الحرب على القانون. ولهذا السبب نرى من الأهمية بمكان، ونحن نمضي في بذل جهودنا في إطار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والنصوص الموضوعية الأخرى، أن نعتمد نهجا متكاملا وشاملا يعطي الأولوية للمناظير السياسية والتنموية والمتعلقة بحقوق الإنسان من أجل تحسين المحافظة على السلام، وكسر حلقة الإفلات من العقاب، وكفالة تحقيق المصالحة والإدماج الاجتماعي للضحايا وجلاديهم السابقين.

ويقودني هذا إلى مسألة تمكين المرأة – لا سيما التمكين الاقتصادي – أثناء النزاعات وبعد انتهائها حيث إنها تشارك في جهود الإنعاش التي تثمنها لجنة بناء السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الإسهامات الهامة التي يمكن أن تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بل ويجب أن تقدمها، من أجل تنفيذ تلك الخطة. وفي ضوء ذلك، أؤكد من جديد على أن السنغال – بصفتها سابع أكبر البلدان المساهمة بقوات والمرشحة للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٦–٢٠١٧، تواصل إيلاء أولوية لبرنامج المرأة والسلام والأمن.

وقد تجلت تلك الأولوية بالفعل في مشاركة ٦٠ امرأة سنغالية في بعثات الأمم المتحدة وفي إسهام السنغال نحو جعل

فكرة إنشاء غرفة عمليات مفهوما مألوفا. وبرزت ثقة السنغال في قيادة المرأة من خلال اختيار الرئيس ماكي سال المشاركة في إطلاق حملة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي.

وأخيرا، أود أن أشيد أيما إشادة باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي شاركت السنغال في تقديم مشروعه.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والفرنكوفونية والتكامل الإقليميفي غابون.

**السيد إيسوزي – نغوندي** (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وأن أعرب – بالنيابة عن فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة في جمهورية غابون – عن بالغ الامتنان لدعوتنا للمشاركة في مناقشة اليوم بشأن الموضوع البالغ الأهمية المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. كما أشيد بحضور عدد من الشخصيات الرفيعة المستوى، والأمين العام بان كي – مون، والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

إن اعتماد المجلس في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان نقطة تحول تاريخية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل ضمان توفير مزيد من الحماية للنساء والفتيات في حالات النزاع المسلح. كما ساعدنا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على إدراك الدور الحيوي الذي يجب أن تضطلع به المرأة في مختلف مراحل عملية السلام، وهي: منع نشوب النزاعات، وتسويتها، وبناء السلام. وتشكل مناقشة اليوم فرصة للنظر بموضوعية في التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ضوء الاحتفال بالذكرى العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين.

وعلى الرغم من جهودنا الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في النزاعات المسلحة، يجب الاعتراف بأن الفظائع التي أصابت النساء والفتيات لم تكن أبدا مروعة كما هي اليوم. وكما هو مؤكد بحق في تقرير الأمين العام (S/2015/716)، فإننا في الواقع نشهد زيادة غير مسبوقة في عدد النساء المشردات وجرائم العنف الجنسي وغيره من أشكال الاستغلال. وقد تفاقم ذلك نتيجة الخطر المرتبط بالتهديدات الجديدة مثل تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والإرهاب، والتكنولوجيات الجديدة في الحرب. وفيما يتعلق بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات في النزاع المسلح على وجه الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الضحايا قد يصبن بالصدمة عندما يفتقرن إلى إمكانية الحصول على الرعاية الطبية أو الدعم النفسي والاجتماعي.

ويؤكد القرار ١٩٨٣ (٢٠١١)، الذي اعتمده مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١١ بناء على مبادرة من غابون، على أن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في النزاع المسلح يمكن أن يشكل في بعض الحالات عاملا من عوامل الخطر في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وانتشاره.

وترحب غابون بإدراج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ضمن أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما الهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

وتكتسي المشاركة الكاملة للمرأة في مفاوضات السلام أهمية أكبر حيث أنها تكفل إدراج شواغلها في اتفاقات السلام. وبالمثل، فإن مشاركتها في منع العنف وحفظ السلام وبنائه تشكل ضرورة من أجل حل النزاعات. وفيما يتعلق بإصلاح عمليات حفظ السلام الجاري حاليا، يجب إشراك المزيد من النساء في مسارح العمليات، وفي مجال الوساطة وجهود الدبلوماسية الوقائية، وفي إسداء المشورة اللازمة لإعادة تأهيل ضحايا العنف وإدماجهن في المجتمع.

ويجب أن يزداد عدد الموظفات المنتشرات في وحدات حفظ السلام، وذلك من أجل ضمان اتباع نهج شامل إزاء

الأوضاع على أرض الواقع. وفي الواقع، فإن وجود المزيد من النساء في هذه العمليات يمكن أن يساعد على تخفيف حدة التوترات وتهيئة بيئة من الثقة وتوسيع ولايات البعثات في الميدان. ونحن نثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام لترقية المرأة لتولي المناصب العليا داخل منظومة الأمم المتحدة بوجه عام وفي عمليات حفظ السلام على وجه الخصوص. وخير دليل على ذلك هو تعيين نساء على رأس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان منذ إنشائها في عام ٢٠١١. ويشجعه بلدي على مواصلة العمل لتحقيق هذه الغاية.

وأؤكد مجددا على التزام بلدي بالنهوض بقضية المرأة والسلام والأمن. وما فتئت غابون تشكل ملاذا للاجئين والأشخاص المشردين من بلدان المنطقة دون الإقليمية التي تعاني من حالات نزاع. ومن المؤسف أن تشكل النساء والأطفال معظم هؤلاء اللاجئين والمشردين، ويمثل بعضهم ضحايا للعنف وسوء المعاملة. وما برحت غابون تعمل لتقديم الدعم المناسب لهؤلاء النساء الضحايا عن طريق إنشاء الهياكل الأساسية للرعاية الصحية من أجل المشردين أو اللاجئين من النساء، بمن فيهن المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالمثل، فإن برامج الإدماج والتمكين التي بدأتها حكومة غابون قد أدت إلى تيسير توافر الأراضي الصالحة للزراعة.

وتعد المتابعة الدقيقة للجهود المبذولة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أمرا مفيدا. وتؤكد غابون من جديد على استعدادها للحفاظ على ذلك الزخم. وفي الختام، تشيد غابون باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، وتتعهد بضمان تنفيذه.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أوكرانيا.

**السيد كليمكين** (أوكرانيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الهامة جدا، التي تتيح لنا تكرار وتجديد التزامنا بالتنفيذ الكامل في الوقت المناسب وبشكل فعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام والأمن.

لقد قال زميلي وزير خارجية إسبانيا، غارسيا مارغاللو، في بيانه خلال المناقشة العامة الحالية للجمعية العامة (انظر A/70/PV.21)، إن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن المرأة، وأنا أوافقه هذا الكلام. كما أعتقد أن عام ٢٠١٥ هو عام محوري لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونحن اتفقنا على إدراج هدف منفصل بشأن الجنسانية في أهداف التنمية المستدامة، وتعميم المنظور الجنساني في كل أجزاء الخطة. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبالذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

(تكلم بالإنكليزية)

ويصادف هذا العام مرور خمسة عشر عاما على اتخاذ القرار التاريخي الذي وضع الأساس للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والذي يدعو إلى توفير الحماية الخاصة للمرأة، ومشاركتها الكاملة والمتساوية في جميع جهود منع نشوب النزاعات، وتسويتها، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ويواصل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأيضا القرارات الستة الأخرى ذات الصلة التي اتُخذت من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣، توفير المبادئ التوجيهية الرئيسية والإطار الحقيقي للدول الأعضاء في وضع السياسات واتخاذ التدابير المتعلقة بالمجالات المذكورة أعلاه، وكذلك في ميدان التقليل من أثر النزاعات على النساء والفتيات.

وبهذا المعنى، نرحب بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي قدّمته إسبانيا، بوصفه أداة هامة لإظهار التغييرات التي حدثت منذ عام ٢٠٠٠، وإدراج منظور جديد وهام في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والواقع أن المرأة تعاني المزيد من الصعوبات كنتيجة مباشرة للعواقب الاقتصادية التي تنجم عن النزاعات، وهي معرضة لخطر متزايد بسبب الاتجار بالبشر

وإجبارها على العمل في مجال الجنس، ومواجهة الآثار الحادة للنظم الصحية الضعيفة. أمّا العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك استخدام الاغتصاب بشكل منهجي، وتزايد العنف المنزلي، فهي أمور يُعترف على نطاق واسع بأنها متفشية في حالات النزاع.

وتؤكد أوكرانيا من جديد دعمها لسياسة عدم التسامح إطلاقا التي تنتهجها الأمم المتحدة بشأن جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، بمن فيهم جميع الموظفين المدنيين المنتشرين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فالسلوك والانضباط على النحو السليم من قبل جميع الأفراد المنتشرين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هما أمران حيويان بالنسبة إلى فعاليتها. وأوكرانيا، بوصفها مساهمة هامة في عمليات حفظ السلام، ترحب بحقيقة أن الاستعراضات الشاملة لهيكل حفظ السلام وبناء السلام في الأمم المتحدة تجري بالتزامن والتفاعل مع استعراض الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبطبيعة الحال، نحن نؤيد بقوة الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للمجموعة الكاملة من الانتهاكات والاعتداءات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تواجهها المرأة في حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد النزاع.

وتدرك أوكرانيا إدراكا مباشرا مدى التأثير غير المتناسب للنزاعات المسلحة على النساء. وبسبب العدوان الروسي على أوكرانيا، فإن المسائل المشمولة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تتصف بأهمية خاصة لبلدنا. والغالبية العظمى من المشردين داخليا هم نساء، حيث تصبح الكثيرات منهن قائمات لوحدهن على رعاية الأطفال والأقرباء كبار السن. وهناك حتى اليوم أكثر من ١,٥ مليون شخص من المشردين داخليا أُجبروا على مغادرة ديارهم نتيجة

احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم والعدوان في دونباس. وثمة قرابة ثلثي المشردين داخليا هم من النساء.

إن حكومة أوكرانيا تعكف على اتخاذ عدد من الخطوات التي تستهدف التصدي للتحديات التي يسببها العدوان الأجنبي الجاري للنساء في أوكرانيا.

وتدرك السلطات الأوكرانية إدراكا تاما الاحتياجات الخاصة لأسر المشردين داخليا، ولا سيما النساء. والقانون الذي سنّته أوكرانيا بشأن المشردين داخليا في عام ٢٠١٤ حظي بالترحيب من المجتمع الدولي، بما في ذلك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ويهدف هذا القانون إلى كفالة حقوق المشردين داخليا وحرياتهم، بمن فيهم النساء، وإلى معالجة المسائل الرئيسية في هذا المجال، من خلال تيسير تقديم المساعدة الإنسانية، في جملة أمور أخرى. وفي ٥ آذار/مارس، تم تعديل قانوننا المتعلق بالمشردين داخليا، بغية تعزيز توفير الحماية الاجتماعية لهم، بما في ذلك عن طريق معالجة مسألة البطالة.

والاستفادة الكاملة من المعارف والمهارات والخبرات التي تتحلى بها المرأة الأوكرانية أمر حيوي بغية التوصل إلى حل للأزمة الحالية في أوكرانيا وحولها. وبوسعنا أن نذكر عددا من الأمثلة على مشاركة المرأة. فهي تعدّ وتجمع وتوزع الأغذية، والملابس، والكثير من الأمور الأخرى في سياق توفير المساعدات الإنسانية. وثمة مثال آخر هو العضوة في البرلمان، السيدة ايرينا غيراشينكو، التي جرى تعيينها في العام الماضي مبعوثة خاصة لرئيس أوكرانيا بشأن التسوية السلمية للحالة في دونباس.

ونود أن نكرر بصفة خاصة التزامنا بكفالة إدراج الالتزامات العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي تتضمنها الخطة في سياساتنا وقوانيننا الداخلية، من أجل المساهمة في تمكين المرأة، والارتقاء بمشاركة المرأة وقيادتها الهامة في جميع جوانب السلام والأمن، فضلا عن تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار بعد النزاع.

وتؤكد أوكرانيا إرادتها السياسية واستعدادها للاضطلاع بالالتزامات والتعهدات التالية التي تتماشى مع الأهداف

الرئيسية لهذه المناقشة المفتوحة: أولا، تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرارات العامة؛ ثانيا، زيادة دور المرأة في كفالة السلم والأمن؛ وثالثا، وضع وتنفيذ البرامج المعنية بمساعدة النساء من الفئات الضعيفة والنساء اللواتي يعانين من العنف المترلي.

إن الوثيقة الرئيسية التي سوف تمكّننا من تنفيذ هذه التعهدات هي خطة العمل الوطنية المعنية بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فلقد وضعت الحكومة بالفعل مشروع هذه الوثيقة بالتشاور والتفاعل الوثيقين مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن المجتمع المدني. وتهدف خطة العمل إلى تعزيز مشاركة أكبر للمرأة في الحياة العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وعملية السلام، وعملية الانتعاش، ومنع أعمال العنف القائم على نوع الجنس ومكافحتها، وإعادة إدماج الأشخاص المتضررين من آثار العدوان الأجنبي الجاري ضد بلدي.

والوثيقة الهامة الأخرى هي الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي وافق عليها رئيس أوكرانيا في آب/أغسطس. ووفقا للاستراتيجية، فإن كفالة الحقوق المتساوية للمرأة والرجل؛ ومكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس والاتجار بالبشر والرق ومكافحة العنف العائلي تعد الأهداف الرئيسية لسياسة حقوق الإنسان في أوكرانيا على مدى السنوات القادمة. ومن بين الخطوات التي اتخذت مؤخرا، يمكنني أن أشير أيضا إلى قانون الانتخابات المحلية الذي وقع في آب/أغسطس. وينص القانون على أنه في الدوائر الانتخابية ذات الولاية المتعددة على الصعيدين المحلي والإقليمي يجب أن يمثل النساء أو الرجال ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من كل قائمة حزبية.

وفي الختام، أود أن أوجه الانتباه الخاص إلى قضية السيدة ناديا سافتشينكو التي تمثل الوجه الأنثوي لما يحدث في أوكرانيا. إن ناديا سافتشينكو سجينة سياسية وعضو الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ما زالت رهن الاحتجاز من جانب الاتحاد الروسي دون أسس قانونية وبالرغم من أنه في إطار ترتيبات مينسك لا بد من إطلاق سراح جميع الرهائن والأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية. أود أن أكرر ندائي إلى المجتمع الدولي مواصلة ضغوطه السياسية والدبلوماسية على الاتحاد الروسي لوقف ممارسته لقمع حقوق الإنسان وأن يفرج فورا عن ناديا سافتشينكو والسجناء السياسيين الأوكرانيين الآخرين.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر وزير خارجية أوكرانيا على التحدث باللغة الإسبانية في بداية بيانه. إن اللغة الإسبانية هي اللغة مشتركة بين العديد من أعضاء المنظمة، واحتفلنا بالأمس بيوم اللغة الإسبانية هنا في الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة المساواة الاجتماعية في إسرائيل.

**السيدة غمليئيل** (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن هذا الموضوع الهام. غير أنني أجدني مضطرة أن أبدأ بالمجاهرة برفض حملة الإرهاب التي تشن ضد شعب بلدي بلا هوادة. ففي الأسابيع الأخيرة هزت إسرائيل موجة من الهجمات العنيفة وعمليات الطعن والسيارات المفخخة والقنابل الحارقة. واستهدف الرجال والنساء والأطفال وحتى الرضع أثناء سيرهم في الشوارع أو في طريق عودتهم من الصلاة.

كنا نتوقع الاستماع إلى إدانة مدوية لذلك العنف، ولكن عندما يتعلق الأمر بالهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين، تبدو أصوات المجتمع الدولي ومجلس الأمن خافتة. وحتى هذا الصباح استمعت إلى زملائي القادة في هذه القاعة يتحدثون عن الإرهاب في حين لم يذكروا كلمة عن الإرهاب في إسرائيل، حيث ندفن اليوم آخر ضحاياه.

وللأسف تواجه إسرائيل جيلا من النساء والمراهقين وحتى الأطفال الصغار يحرض على الكراهية والاستشهاد وقتل

الأبرياء لا على السلام والتعايش. ويأتي صبي عمره ١٣ عاماً، بدلاً من الخروج للعب، للقتل بعد أن جرى له غسل دماغ. وتأتي طالبة أمامها حياتها كلها للقتل. أعتقد كمرأة وأم أن التعليم هو المفتاح لتنشئة جيل من الشباب ملتزم بالتفاهم والتسامح. في إسرائيل، الكلمات الأولى التي يتعلمها أطفالنا في المدارس هي شالوم وسلام – السلام.

أحضر هنا اليوم بصفتي وزيرة المساواة الاجتماعية في إسرائيل – وهي وزارة أنشئت للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل للتعامل مع قضايا الأقليات والمتعلقة بنوع الجنس ولتعزيز جهود إسرائيل الرامية إلى مكافحة التعصب ومكافحة عدم المساواة الاجتماعية. ومنذ إنشائها، ظلت إسرائيل ملتزمة برؤية مجتمع المساواة في الفرص. إن إعلان استقلالنايكفل المساواة في الحقوق لجميع المواطنين، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين.

ونعتقد أن المرأة ينبغي أن تكون حرة في اختيار مسارها في الحياة، دون أن تعوقها الحواجز والتحيز. تمهد هذه الحرية السبيل نحو مجتمع أفضل وأكثر استقرارا للجميع. وفي إطار جهودنا الرامية إلى تحقيق السلم والأمن، تؤمن إسرائيل بأن النساء يشكلن عاملا قويا للاعتدال، ولا سيما في مواجهة التطرف. وكقائدة وصانعة القرار يمكن أن تكون المرأة قوة لتحقيق الاستقرار. إن المرأة وتحديدا في منطقتنا من العالم هي إمكانيات غير مستغلة لتحقيق مجتمعات أكثر سلما.

وكجزء من التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين، سنت إسرائيل تشريعات عام ٢٠٠٥ تكفل مشاركة المرأة المتساوية في عملية صنع القرار العام وبناء السلام والمصالحة وتمثيل المرأة في جميع المسائل المتعلقة بالسياسات الوطنية. إن إدراج المرأة هو الحل لفتح الأبواب أمام السلام المستدام. وما فتئت ماشاف – وكالة التنمية الدولية لإسرائيل – تضطلع بنشاط بتدريب النساء في جميع أنحاء العالم لتزويدهن بمهارات القيادة اللازمة حتى يتمكن من شغل مناصب عليا في المجتمع. والتزام إسرائيل بالمشاركة الكاملة أمر مدرك هنا في الأمم المتحدة. تعتز إسرائيل بانضمامها مؤخرا إلى ٤٨ من الدول الأعضاء في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. وسنعمل معا على تعزيز التقدم على الصعيد العالمي في تحقيق تمكين المرأة.

فالسلام والرخاء في المستقبل يتوقف على المسار الذي نطرقه اليوم. والمساواة بين الجنسين والمشاركة المتساوية هي الخطوات الأولى على طريق تسوية النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام. وتعتز إسرائيل بالانضمام إلى الشركاء في الطريق نحو عهد جديد تقف فيه المرأة إلى جانب الرجل وتتولى زمام القيادة نحو الأهداف النبيلة المتمثلة في تحقيق السلام والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة شؤون المرأة في الجمهورية الدومينيكية.

**السيدة غرمان** (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الجمهورية الدومينيكية، أود أن أشكر المجلس على تنظيم مناقشة اليوم. إن هذا الاجتماع الرفيع المستوى لهو دليل واضح على الاهتمام الكبير الذي يبديه مجلس الأمن، وتحديدا مملكة إسبانيا، بتعزيز حقوق المرأة ودورها في مجال السلام والأمن الدوليين.

ولهذه المواضيع أهمية أساسية في عالَم من المهم فيه مواصلة النهوض بثقافة حماية النساء والمراهقين والفتيات والتضامن معهم.

ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٠، شهدنا تقدماً حقيقياً في حماية النساء في حالات النزاع، وفي المضيِّ نحو مشاركتهن الكاملة والشاملة في ظروف متساوية في عمليات السلام والأمن الدوليين. وإننا نرحب بالتقدم الذي أُحرِز في تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، لكننا ندرك أنه يتعين علينا تنسيق العمل في تنفيذه، بغية تحقيق نهج أكثر شمولية.

ولمنظومة الأمم المتحدة دور أساسي تؤديه لتلك الغاية. وعلينا تعزيز الإجراءات الفعالة حقاً، التي ستتيح للنساء أن يُصبحن أطرافاً فاعلة رئيسية في تنفيذ القرار، ولا يعتمدن على قرارات الآخرين. وتركيز الاهتمام على حالة النساء يصبح أكثر إلحاحاً حين نلاحظ أنَّهنَّ وأَسَرهنّ الأكثر تضرراً من الحروب الأهلية. فهنَّ أهداف عمليات الاختطاف، ويملأن القوارب البدائية الصنع التي تعبر مياه البحر الأبيض المتوسط، ويبقين في مناطق التراع، بينما يفرُّ أزواجهن من الاضطهاد والقمع.

ومن المهمّ استذكار أننا اعتمدنا للتوّ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وإننا في هذا العام نُحيي الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، والذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، اللذين أرسيا الأساس للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحتفل أيضاً بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، الذي يؤكد أهمية العمل من أجل مشاركة المرأة في منع نشوب التراعات وإدارتها وإعادة التأهيل بعد انتهائها.

إنَّ لدينا فرصة تاريخية لمواصلة تعزيز إعداد خطة مُركَّزة تعطي الأولوية لقيمة مشاركة المرأة بصفتها قوة محرِّكة لتحقيق السلام والأمن المستدامَين. والدور الرئيسي الذي تؤديه المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعاتنا يجعل الحقوق الاقتصادية والسياسية المتساوية بين الرجال والنساء منطقية وصحيحة، لا سيما في ما يتعلق بمنع نشوب التراعات الدولية وحلها. ونعتقد أنه إذا أتيحت الفرص للنساء، فبإمكانهنَّ المساهمة في كل مرحلة من أية عملية سلمية، بما يشمل بناء السلام.

وإننا ندعم تسمية الأمين العام رسمياً هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمثابة الكيان التنسيقي في إطار الأمانة العامة، لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونعتقد أنَّه يجب تنشيط اللجنة الدائمة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وأن تنشِّط بدورها أعمال الأمم المتحدة ضد العنف الجنسي في حالات التراع، بما يشمل العنف الجنسي، المساءلة وتقديم المساعدة للضحايا. وينبغي أن يكون لدى إدارة عمليات حفظ السلام أيضاً خطة استراتيجية لتعزيز قيادة المرأة ومشاركتها. ونحن ندرك أنَّ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يجب أن تصبح جزءاً كاملاً من الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، في ضوء الدور الذي تؤديه النساء بصفتهن ضحايا، ودوافع وعناصر للتغيير.

إنَّ الجمهورية الدومينيكية تثق بأنَّ الدراسة الشاملة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) ستكون فرصة فريدة لصياغة خطة للسياسات الشاملة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على المستويات السياسية والتنفيذية، بحيث يمكننا العمل معاً، مركِّزين على الإجراء الذي يجعل من الممكن إعادة التصميم بصورة ملائمة لاستراتيجيات مموَّلة للمضيّ بهذه الخطة قدُماً.

ومن حُسْن الحظ أنه ليس لدى الجمهورية الدومينيكية نزاعات مسلحة. غير أنَّ رئيس الجمهورية يعمل من أجل المساواة بين الجنسين ومن أجل تمكين المرأة، بغية ضمان استقلالية النساء الاقتصادية والمادية والسياسية. ولتلك الغاية، قررنا أنه يتعيَّن على جميع الخطط والمشاريع قيد التفكير، في إطار استراتيجية التنمية الوطنية حتى عام ٢٠٣٠، أن تشمل المساواة بين الجنسين. وقد اعتمدنا أيضاً برنامجاً لضمان أن تشمل ميزانيات جميع المؤسسات الحكومية، اعتباراً من عام ٢٠١٦، موارد مخصَّصة لتحقيق المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة. وفي هذه السنة، اعتمدت الجمهورية الدومينيكية قانوناً جديداً يوجِد نظاماً شاملاً لضمان المنع، والاستكشاف، والرعاية الشاملة، والمقاضاة، والمعاقبة والمتابعة في ما يتعلق بجميع أشكال العنف ضد المرأة.

لذا، نثق بأنَّ مناقشة اليوم ستفضي إلى التزامات محددة لضمان أنَّ النساء سيُحترَمن بصورة شاملة، بصفتهنّ أولوية دائمة في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما، وهو ما تدعمه الجمهورية الدومينيكية دعماً كاملاً.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل في أندورا.

**السيدة فيرير** (أندورا) (تكلمت بالإسبانية): لا يسعني في البداية إلاَّ أن أهنِّئ إسبانيا على العمل المتميز الذي قامت به في مجلس الأمن، وفي قيادة المبادرة بعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى، التي ستتيح لنا إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠). وإنني أغتنم هذه الفرصة لأتمنَّى لكم، سيدي، كل نجاح في ترؤس مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأشكر أيضاً الأمين العام، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وممثلات المجتمع المدني الحاضرات هنا على مساهماهتم وقيادهتم في هذا المجال.

يصادف هذا العام مرور ١٥ سنة على اتخاذ القرار الإجماعي التاريخي ١٣٢٥(٢٠٠٠) من قِبَل مجلس الأمن. ومنذ ذلك الحين، شهدنا تقدماً ملحوظاً لصالح المرأة، مثل إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٠، والاعتراف الدولي بالعنف الجنسي بصفته تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وأندورا، كما يعلم الجميع، ليست لديها قوات مسلحة، لكنها مع ذلك واصلت دعم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومجموعة من المبادرات المختلفة للمنظمة. ولا يفوتني أن أذكر مشاركتنا في تقديم القرار ٢٢٢٥(٢٠١٥) المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، والمتعلق بالأطفال في حالات النزاع المسلح، والذي له بعض التأثير على مناقشة اليوم، ويؤكد القلق حيال العنف الجنسي ضد الفتيات ويشجع الدول على مواصلة تنفيذ سياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

إنَّ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) يحثّ أيضاً الدول الأعضاء على إشراك المرأة في عمليات صنع القرارات. وفي هذا الصدد، أود أن أسلِّط الضوء على تجربة أندورا، التي شكَّلت برلماناً متوازناً جنسانياً، بدون اتخاذ تدابير تشريعية، وإنما نتيجة مجتمع استطاع أن يتطور على صعيد المساواة. والسلطة التشريعية الحسَّاسة تجاه خطة العمل جعلت من الممكن القيام بأنشطة هامة متعلقة بالمساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، كانت أندورا الدولة العاشرة التي صدَّقت على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، متيحة بذلك إنفاذ الاتفاقية. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، اعتمدنا أيضاً قانوناً يجرِّم العنف القائم على الجنسانية والعنف المنزلي. والقانون يدعو إلى إنشاء لجنة وطنية لمنع هذا العنف. وقد تعهَّدت أندورا بالتزام، كما فعلت أثناء الدورة الثانية من الاستعراض الدوري العالمي، لتزويد تلك الهيئة بالموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف بفعالية.

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير أيضاً، اعتمدت كل المجموعات الممثَّلة في البرلمان اتفاقاً لتعزيز المساواة بين الجنسين في المجلس العام. ويدعو الاتفاق إلى إعداد كتاب أبيض بشأن المساواة وتنفيذ التوصيات الواردة في خطة العمل للبرلمانات المراعية للاعتبارات الجنسانية، والتابعة للاتحاد البرلماني الدولي.

إن ما تكون لدينا من خبرة في السنوات القليلة الماضية يبين لنا مرة أخرى فعالية إدراج المرأة في عملية اتخاذ القرار. وبوسعي أن أؤكد أن التزام أندورا من أجل المساواة بين الجنسين ما برح قويا.

قامت مؤخرا حكومة أندورا بإنشاء دائرة تُعْنى بسياسات المساواة تحت رئاسة وزير الدولة للشؤون الاجتماعية، وهي في حد ذاتها وزارة الصحة، والشؤون الاجتماعية والعمل. إنها هيئة حكومية مسؤولة عن تنسيق سياسات المساواة على الصعيد الوطني. وهكذا قطعت أندورا التزاما بأن تسن قريبا

قانونا شاملا يتعلق بالمساواة بين الجنسين سيُمكن من تعزيز الإطار التشريعي الحالي. كذلك فيما يتعلق بهذا القانون المقبل، تدعو الحكومة إلى اعتماد خطة وطنية بشأن المساواة بين الجنسين، وسوف تضمن هذه الخطة مشاركة المجتمع المدني.

تكرر أندورا التزامها من أجل المرأة عندما يتعلق الأمر بصون السلم والأمن الدوليين. ومما لا شك فيه، أن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ورصده وشمول المرأة في عملية صنع القرار سوف تمكن من إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان، وسوف تمكن أيضا من تحسين حالة السلم والأمن في العالم. انطلاقا من هذه القناعة، يشرفني أن بوسعي أن أعلن في هذه القاعة الموقرة قرار أندورا بالمشاركة في تقديم مشروع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) والذي تولت مكان الصدارة في العمل عليه إسبانيا والمملكة المتحدة. وهو قرار اتُخذ اليوم في هذا المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى وزيرة التضامن الوطني والأسرة وشؤون المرأة في الجزائر.

**السيدة مسلم سي عامر** (الجزائر): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه لكم بأحر التهاني بمناسبة تولي بلدكم المملكة الإسبانية رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما نشكركم على تنظيم هذا النقاش المفتوح البالغ الأهمية.

أتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكذلك ممثلي المجتمع المدني على إحاطاتهم القيمة. أنقل أليكم أيضا أحر تحيات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي كلّفني بإلقاء هذه الكلمة نيابة عنه.

قبل نحو خمس عشرة سنة، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي كان يرمي إلى دق ناقوس الخطر حول آثار النزاعات المسلحة على النساء والفتيات. وقد أتى هذا القرار نتيجة التعبئة الفعالة التي قامت بها المجموعات النسائية على الصعيد العالمي بعد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المعقود في بيجين عام ١٩٩٥، والتصميم القوي الذي ابداه القادة السياسيون آنذاك.

ولكن على الرغم من جهود المجتمع الدولي لإرساء الأطر القانونية والمعيارية، بما فيها قرارات مجلس الأمن المتتالية، ما انفك العنف الجنسي في النزاعات متزايدا، وآخذا في التعقيد. فلا يزال العنف الجنسي يُستخدم كأسلوب وسلاح حرب من أجل إذلال الخصوم في النزاع، ومع ظهور تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام، فإن عمليات الاغتصاب الجماعي العلني، والاسترقاق الجنسي، وبيع النساء، والفتيات دون سن المراهقة، والحمل، والإجهاض قسرا كلها أضحت سمات عصر الترهيب والجور.

إن الاستعراض الرفيع المستوى الحالي لتطبيق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والدراسة العالمية التي سيستند إليها، يتيحان فرصة قيمة للغاية للوقوف على الحالة الراهنة فيما يتعلق بتطبيق خطة المرأة والسلام والأمن، وللتعهد بالتزامات محددة وطموحة لتحقيقها بالكامل. في هذا الإطار، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية. أولا، يجب علينا تعزيز مشاركة المرأة وتعميم المنظور الجنساني في تسوية النزاعات وعمليات السلام. ويتعين في هذا المجال، توفير التدريب الملائم للوسطاء والمبعوثين المشاركين في عمليات الوساطة، ووقف إطلاق النار والسلام والدبلوماسية الوقائية، وكفالة أن تتضمن اتفاقيات السلام أحكاما محددة تتعلق بتعزيز دور المرأة في النزاعات المسلحة، في ضوء اتفاق الجزائر من أجل السلام والمصالحة في مالي.

ثانيا، إن كسر جدار الصمت ورفع مستوى الوعي أمران ضروريان لمنع العنف الجنسي وحماية الضحايا من الإقصاء، وإتاحة الفرصة لهن لإعادة الاندماج في مجتمعاتهن المحلية، مع العمل على تقوية الترسانة القانونية بتدابير تحصن الضحايا

وتعاقب المتسببين في هذا العنف، إلى جانب تشجيع المجتمع المدني على العمل على تغيير طرق التفكير، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تنامي العنف الجنسي.

ثالثا، ينبغي تكثيف أنشطة مكافحة الإرهاب على الأصعدة كافة. فالجماعات الإرهابية والمتطرفة لا تزال ترتكب أعمال العنف الجنسي الوحشية مع توسيع في صفوف ضحاياها والتي تمس بحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الفئات الضعيفة بشكل خاص. هذا بالإضافة إلى ضرورة دعم مبادرات الحوار ومحاربة التطرف العنيف، كما تأكد ذلك في المؤتمر الدولي للقضاء على التطرف الذي انعقد في الجزائر في شهر تموز/يوليه ٢٠١٥.

في عدد كبير جدا من البلدان، لا تتوفر لضحايا العنف الجنسي إلا سُبل قانونية محدودة جدا وضعيفة، هذا إن وجدت أصلا. وإلى أن يتغير ذلك، لن يُردع المعتدون وسيتردد الضحايا في الإبلاغ، وستظل العدالة بعيدة المنال. في هذا الصدد، نؤكد مرة أخرى أهمية دور الإبلاغ والوقاية والحماية وإعادة الإدماج الذي يؤديه المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية وقادة المجتمع والزعماء الدينيون ووسائط الإعلام والناشطون في مجال حقوق الإنسان. وندعم جهود المنظومة الأممية من أجل بناء قدرات تلك المجموعات.

إن التصميم على التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع لا يقتصر على الأمم المتحدة، فعلى الصعيد الإقليمي عقدت مبادرة التضامن الأفريقي تحت رعاية الاتحاد الأفريقي عملية تشاور ضمن أطر دولية لتطبيق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا، وبروتوكول منع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال وقمعه.

أما على الصعيد الوطني، فكما تعلمون ما فتئت الجزائر، تحت القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، وتنفيذا لبرنامجه، تعمل جاهدة على تعزيز المنظومة القانونية ومراجعة قوانين حماية المرأة والنهوض بقضيتها على جميع الأصعدة، إيمانا منها بدور المرأة الفعال في استتباب الأمن والنهوض بتقدم المجتمع ومحاربة جميع أشكال العنف واللامساواة.

و بفضل هذا، حققت المراة الجزائرية تقدما ملحوظا داخل المجتمع الجزائري بتمتعها بمكانة مهمة في المشاركة في صنع القرار والمشاركة السياسية على وجه خاص، حيث تمثل المراة الجزائرية الآن ٣٠ بالمائة من مقاعد البرلمان، أكثر من ٤٠ بالمائة من مناصب القضاة، مع التذكير أن منصب رئيس مجلس الدولة تشغله إمراة، وكذا كثير من المناصب العليا في الأمن والدفاع الوطني.

للتذكير، لقد كان للمرأة الجزائرية دور هام وفعال في مكافحة الاستعمار وإخماد نار الفتنة التي ميزت حقبة التسعينات، ونسميها نحن في الجزائر ”العشرية السوداء“، من خلال تجندها لإنجاح مسار السلم والمصالحة الوطنية، كما كانت لها الفرصة أن تترك بصمتها على تنفيذ الإنجازات التنموية للبلاد.

كما تؤيد الجزائر إدراج منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ومتابعته بشكل منهجي في ولايات البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام. وينبغي لتلك البعثات ولجان التحقيق وغيرها من الآليات ذات الصلة النظر فى أن تضم مستشارين لحماية النساء. ونتطلع أيضا إلى إمكانية إدراج هذه المسألة في عمل الهيئات المعنية برصد جزاءات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي ختام بياني، لا بد لي من التأكيد على أن الكفاح المستمر من أجل إحلال السلام والأمن وصولا إلى بناء مستقبل أفضل للعالم لا يمكن أن يحقق أهدافه إلا بعد القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة بوجه عام، والعنف الجنسي في حالات النزاع بشكل خاص. وبالتالي يجدر التذكير، نحن المجتمع الدولي، أنه لا بد علينا ألا نتجاهل أن الجهل والفقر

عاملان يغذيان التطرف والإرهاب، وعلينا القضاء عليهما بكل الطرق والجهود وذلك بتمكين المرأة وترقيتها.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر المتكلمين بأنه ينبغي لهم قصر مدة بياناتهم على أربع دقائق، وإلا فسنقضي الليلة بأكملها وربما حتى الصباح.

أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

**السيدة كينتوس – ديليس** (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): لم يقصّر التاريخ في تذكيرنا بندوب الحرب وجراحها، العميقة جدا في روح البشرية – مع ما تخلفه الحرب من أثار دماء تقود دائما إلى عتبة امرأة تنزف وكابوس طفل باكٍ. لقد حان الوقت لأن تضمن جميع الحكومات إعطاء المرأة دورا أكبر في منع نشوب النزاعات المسلحة أو، بعد نشوبها، في حلها وكفالة تحقيق مكاسب السلام الدائمة والشاملة للجميع.

وفي الفلبين، نحن نكافح لتحقيق كليهما. وتستمد مساعينا الحالي سياقها من عقود طويلة من النزاع المسلح الداخلي، الذي ينطوي على جبهات مسلحة مختلفة، وتتضمن خطتنا الحالية للسلام خمسة مشاريع قوانين تتعلق بإحلال السلام. إن توقيع الحكومة الفلبينية الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، تاريخي ليس فقط لأنه كان مؤشرا على انتهاء حرب طال أمدها في جنوب الفلبين، بل أيضا لأنه أول اتفاق من نوعه في العالم يحمل توقيع ما مجموعه ثلاث نساء، يمثلن نصف فريق التفاوض الحكومي، ونحو ربع العدد الإجمالي للموقعين عليه. وهو أول اتفاق من هذا القبيل يحمل توقيع امرأة بصفتها كبيرة المفاوضين، السيدة ميريام كورونيل – فيرير.

وعلاوة على ذلك، تمثل النساء ٦٩ في المائة من الأمانة العامة لفريق الحكومة، بمن فيهم رئيسه، و ٦٠ في المائة من الفريق القانوني، بمن فيهم رئيسه. ورئيستا هاتين الهيئتين عمرهما أقل من ٣٥ و ٣٠ سنة على التوالي. وقد التزم الفريق الحكومي بإنفاذ حق المرأة ”بالمشاركة السياسية الحقيقة وبالحماية من جميع أشكال العنف“ في وثيقته المرجعية واتفاقه الإطاري، وأثمر عن بنود ملموسة تراعي الاعتبارات الجنسانية في مرفقاته الأربعة، وكذلك في مشروع قانون بانغاسامورو الأساسي الذي ينتظر الآن موافقة الكونغرس لدينا. واليوم، النائبات في الكونغرس هن من بين أقوى المدافعين عن القانون المقترح، وفي الوقت نفسه، ومن جانب الفرع التنفيذي، فإن امرأة تشارك في رئاسة لجنة التطبيع المشتركة التي تشرف على أنشطة متعددة في مجالي الأمن والعدالة الانتقالية والمجال الاجتماعي – الاقتصادي، تهدف إلى كفالة استدامة السلام – ليس فقط في القانون، ولكن على أرض الواقع.

وفي عام ٢٠١٠، اعتمدت حكومة الفلبين خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن الدوليين، وأصبحت أول بلد في آسيا يقوم بذلك. إن خطة عمل الفلبين الوطنية التي بدأها المجتمع المدني ومنظمات السلام وحقوق المرأة تقوم على أربع ركائز. وهناك نتيجتان مستهدفتان محددتان بإيجاز بوصفهما الحماية والوقاية، والتمكين والمشاركة؛ وعمليتا دعم شاملتان، أي التعزيز والتعميم، والرصد والتقييم.

وقد يكون أفضل ما يصف قصة خطة العمل الوطنية الفلبينية هو استخدام استعارة النسج، وعلى وجه التحديد، نسج الحُصُر، وهو أمر شائع في البلدان الآسيوية، وكما أن النسج لا يتم تعلمة بين عشية وضحاها، ولكنه يعود لأجيال خلت – فإن خطة العمل الوطنية الفلبينية تستفيد من عقود من زيادة الوعي وتنظيم المرأة والسلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان. ولذلك، فإن خطة العمل الوطنية الفلبينية تختصر الزمن. ولكن، مثل الحصيرة الجيدة حيث شُدت جميع الخيوط بقوة معا، فإنها تختصر الحيز أيضا. إنها تستفيد من حكمة المجتمع المدني وطاقاته وخبرته. إنها تراهن على أن الحكومة

وأدواها – باختصار، البيروقراطية – هم من سيحلون لواء حملة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

واليوم، فإن خطة العمل الوطنية الفلبينية قد اكتملت ووفرت الأساس القانونيمن خلال قانون الفلبين وفي الطليعة الميثاق بشأن المرأة والتشريعات التي سنت مؤخرا واعتمدت معايير حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية الدولية. ولدينا أيضا تشريع سابق يطلب من جميع الوكالات الحكومية ووحدات الحكومة المحلية تخصيص ما لا يقل عن ٥ في المائة من ميزانياها المخصصة لصندوق نوع الجنس والتنمية، وبالتالي ضمان توافر الأموال لتلبية الاحتياجات عند البدء الفوري والحشد.

و لم يترك الأمر لوكالة واحدة لتنفيذ خطة العمل الوطنية، بل مجموعة مسارات من البيروقراطية الحكومية المندمجة في إنشاء اللجنة التوجيهية الوطنية، التي تألفت في أول الأمر من تسعة رؤساء وكالات حكومية أضيف إليهم ثماني وكالات أخرى. وتشارك في تنفيذ البرنامج الحكومي (PAMANA) أو ”المجتمعات المسالمة والمزدهرة“، الذي يوفر أنشطة في مجالات التنمية والحكم الرشيد في المناطق المتضررة من التراع. وإجمالا، يعمل برنامج (PAMANA) في أكثر من نصف المقاطعات.

ومنذ البداية، لم نرد أن ينتهي الأمر بخطة العمل الوطنية كمجرد وثيقة أخرى قد تكون جيدة للقراءة أو العرض على رفوف الكتب ولكن غير قابلة للتنفيذ أو التطبيق. وكما هو الأمر في حالة الحُصُر المنسوجة التي لها تاريخ طويل حيث تستخدم استخداما شاقا وبخشونة في بعض الأحيان في بيوت الفلبينيين، فنحن عازمون على جعل خطة العمل الوطنية أمرا ملموسا يحدث تغييرا في حياة المرأة.

إن تنفيذ خطة العمل الوطنية الفلبينية عملية مضنية، لأننا نريد أن نغطي جميع الأسس، بما في ذلك السياسات والتخطيط والتنفيذ، وآليات الرصد، فضلا عن اعتبارات الميزانية. ويجري الإبلاغ عن نتائج أولية متواضعة. ومن بين النتائج التي يجري تحقيقها بالفعل هي زيادة حضور المرأة في مفاوضات السلام وتنفيذ اتفاقات السلام، وإنشاء أماكن ملائمة للمرأة توفر التدابير اللازمة لإفساح مجال خاص وآمن للنساء والفتيات المشردات داخليا في مراكز الإجلاء، واعتماد سياسات وآليات واضحة للمساواة بين الجنسين بوصفها جزءا لا يتجزأ من إدارة القوات المسلحة الفلبينية، وبرامج للنساء المسلمات لعلاج الصدمات النفسية التي تراعي الجوانب الثقافية، ودمج قضايا المرأة والسلام والأمن في البرامج التدريبية لموظفي السلك الدبلوماسي، والخطة الرامية إلى إنشاء فريق متخصص من المدعين العامين لحالات العنف الجنسي والجنساني في المناطق المتضررة من التراع. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير الوسائل للوحدات الحكومية المحلية من إجل إصدار خطة العمل الوطنية باللغات المحلية، الأمر الذي يكمل دعما تمويليا رئيسيا من مواردها الخاصة. وقبل أسبوعين تحديدا، بدأن أول دورة تنفيذية حكومية بشأن المرأة والسلام والأمن، بالاشتراك مع إحدى الجامعات الوطنية الرائدة.

أتاحت لنا الأعوام الخمسة الماضية من صياغة مجموعة دقيقة للأطر القانونية وهياكل التنفيذ والولايات المؤسسية، وبالطبع، كما هو الحال دائما، تشكيل حماساتنا الشخصية والنوايا المشتركة بين الأجيال والشاملة للجميع. وعلينا كفالة أن تضمن خطة العمل الوطنية التي شرعنا في صياغتها الانتقال المقبل إلى إدارة جديدة في عام ٢٠١٦. ويجب تعزيز عناصر الخطة، الناشئة من البرامج الاستراتيجية لوكالات التنفيذ الوطنية والمحلية، والنهوض بها لحماية النساء وتمكينهن على السواء، بهدف وضع حد لجميع التراعات المسلحة الداخلية في الفلبين بصورة سلمية وعادلة ودائمة. وينبغي أن تكون خطة العمل الوطنية مفيدة. وينبغي أن تكون دائمة. وينبغي أن تحدث فرقا يمكن أن يشعر به المرء في قرارة نفسه.

ونشاطر الدعوة العاجلة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اعتماد خطة عمل وطنية وصياغتها بصورة محكمة

وبقوة بغية إحداث فرق حقيقي في حياة النساء والأطفال المحاصرين في خضم أشد النزاعات عنفا في الوقت الحالي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة لورينا كروز – سانشيز، رئيسة المعهد الوطني للمرأة في المكسيك.

**السيدة كروز – سانشيز** (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الرئيس إنريكي بينيا نييتو، أشكر الرئيس ماريانو راخوي بري وحكومة إسبانيا على عقد هذه المناقشة الهامة في سياق الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما أود أن أعرب عن أحر التحيات للسيدة مزيليه ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

إن مشاركة النساء الكاملة في جميع ميادين الحياة العامة أمر أساسي لتحقيق السلام والتنمية الشاملة للجميع. وعززت المكسيك بفعالية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وباعتبارنا عضوا غير دائم في المجلس في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، خلال الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أسهمنا في تعزيز الإطار القانوني لمجلس الأمن في هذا المجال بتأييد اتخاذ القرارين ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). ونرحب باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

واليوم، بعد ١٥ عاما، يتوفر لدينا أُطر مؤسسية أكثر قوة لضمان دور النساء بوصفهن أطرافا فاعلة رئيسية لتحقيق الاستقرار والسلام، وكذلك آليات لمنع العنف الجنسي في النزاع المسلح. وينبغي لمجلس الأمن ألا يقيد نفسه بمعالجة هذه المسألة بطريقة معزولة أو مخصصة. ونرى أنه ينبغي إدماج منظور جنساني بطريقة شاملة وثابتة في جميع قرارات المجلس.

وتشكل عمليات حفظ السلام وجهود المنع والوساطة نموذجين ملموسين. وفي الماضي، ربما نكون قد رأينا أن تطبيق تركيز جنساني على عمليات حفظ السلام يعني ببساطة نشر عدد أكبر من النساء على أرض الواقع أو زيادة عدد النساء في القوات المسلحة. ومع أن هذا لا يزال إحدى الأولويات، فإن اعتماد مفهوم واسع للمساواة بين الجنسين يمكننا في الوقت الحالي من إدراك أن جميع الأنشطة في أية عملية معينة – بما في ذلك الدوريات وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون، والتمتع الفعال بحقوق الإنسان – ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المحددة للنساء وينبغي أن تقر بأهمية مشاركتهن في التفاعل مع المجتمعات المحلية.

ومن الأهمية البالغة بمكان المحافظة على زخم مشاركة النساء في عمليات الوساطة وفي المفاوضات بشأن اتفاقات السلام بغية وقف أعمال القتال لتشجيع تحقيق المصالحة الوطنية القائمة على أساس احترام وتطبيق الحقوق الإنسانية والاجتماعية والمدنية لأشد قطاعات السكان ضعفا، بدعم من المجتمع المدني.

وينبغي أن نضع في الاعتبار أن كل حالة من حالات النزاع تتطلب تحليلا مختلفا لآثارها على النساء والأطفال، وأن على جميع أفراد حفظ السلام إدماج منظور جنساني في الجوانب المختلفة لعملياتهم من اللحظة التي يبدأ في تخطيط هذه العمليات. هذا العام، حين نناقش تنقيح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتوصيات لإصلاح عمليات حفظ السلام، ينبغي أن نسعى لإقامة علاقات التآزر ونشجعها ولوضع خرائط طريق واضحة من أجل الشروع في تنفيذ توصيات الأمين العام.

ويتعلق أحد الجوانب الهامة الأخرى لهذه المناقشة بضرورة تخصيص الموارد البشرية والمالية الوافية للبرامج التي أثبتت نجاحها. ولذلك السبب، يرى وفد بلدي أن من الضروري ضمان نشر مستشارين متخصصين في الشؤون الجنسانية في عمليات حفظ السلام وفي البعثات السياسة الخاصة. وستتطلب

منا تلك الاستراتيجية تعزيز جميع أنشطتنا بالتنسيق المناسب مع الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بغية تحاشي الازدواجية واحترام اختصاصات كل جهاز مستقل.

لقد أبلغت المكسيك الجمعية العامة بالخطوات المحددة التي اتخذتها لإعادة المساهمة تدريجيا في عمليات حفظ السلام. وكجزء من التزاماتنا، أود أن أشير إلى أننا سنزيد بناء القدرات والتدريب المتخصص للضباط المكسيكيين، لا سيما أفراد القوات المسلحة المكسيكية، على أساس المعايير التي أرساها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة اللاحقة. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشأنا بالفعل آليات مع عدد من البلدان ستمكننا من تعزيز أنشطتنا المحددة في مجال بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، في الأسبوع الماضي، عقدت حكومة المكسيك إحدى تلك الدورات التدريبية المتخصصة في مركز الدراسات البحرية المتقدمة في المكسيك، بالتعاون مع حكومتي إسبانيا وهولندا.

وفي ذلك الإطار، نتعهد بجعل الخطة المتعلقة بالمرأة والأمن والسلام عنصرا أساسيا لإعادة مساهمتنا التدريجية في عمليات حفظ السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

**السيدة سكوغن** (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر لممثلي النساء والمجتمع المدني الذين خاطبونا صباح هذا اليوم.

حينما اتخذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٥ عاما، كنا نرى أنه سينجم عنه المزيد من السلام المستدام والمزيد من الأمن. واليوم نعلم أننا كنا على حق. وتبين البحوث الأخيرة أن من المرجح أن تؤدي عمليات السلام التي تدمج النساء بشكل حقيقي إلى اتفاق ومن المرجح أن تدوم هذه العمليات. لذلك لماذا إذن لا تزال النساء في أغلب الأحيان غائبات عن طاولة المفاوضات؟ ولما لا تسمع أصواتهن حتى حينما يكن حاضرات؟ وبالرغم من حدوث زيادة مستمرة في عدد الوسطاء من النساء والخبيرات في الشؤون الجنسانية، لا يزال أمامنا شوط طويل لنقطعه.

وقد تعلمنا أن بوسع توفر الإرادة السياسية وبنود الميزانية أن تضع المساواة بين الجنسين في جدول الأعمال، حتى في أوقات الحرب. ولذلك السبب خصصت النرويج أموالا لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على أرض الواقع. ولعدة سنوات، خصصنا مبلغ ٤ ملايين دولار تقريبا لأعمال منظمات المجتمع المدني. ومن المقرر أن تخصص للمرأة والسلام والأمن نسبة عشرة في المائة من الموارد التي تنفق على جهود السلام والمصالحة في البلدان محور التركيز. وخصص مبلغ ٣,٦ مليون دولار تقريبا على وجه التحديد لإدماج المنظور الجنساني في المساعدة الإنسانية التي نقدمها في عام ٢٠١٥.

و نحتفل اليوم بالتقدم المحرز، ونحن محقون في ذلك. ولكن هذا أيضا يوم لنفاذ الصبر. فقبل أسبوعين، التزمنا جميعا بتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة. كما التزمنا بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ومن الواضح أن علينا أن نعلم الآن أنه لا يمكن تحقيق أحد الأمرين بدون الآخر.

وأشعر بالفخر إذ أقول إن جميع جهود السلام والأمن التي تنخرط فيها النرويج، من المقرر أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء والرجال وأولوياتهم وحقوقهم. وينبغي مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. وتشترط القيادة الوطنية النرويجية المشتركة الإلمام بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) باعتباره مطلبا أساسيا من جميع النرويجيين المقرر نشرهم في العمليات الدولية. ويشكل المنظور الجنساني جزءا لا تجزأ من التدريب النرويجي قبل الانتشار.

ونعتز بالدور الذي اضطلعنا به بوصفنا ميسرين في عملية كولومبيا، حيث تجلس النساء على طاولة المفاوضات ويسمعن أصواتهن. وتهدف النرويج إلى زيادة مشاركة النساء في عمليات السلام. واستلهاما لنموذج شبكة الوسطاء من النساء الأفريقيات، نقوم الآن بإنشاء شبكة للوسطاء من نساء الشمال الأوروبي.

وتوفر النرويج أيضا التمويل للتحالف العالمي للمرأة لمواجهة التطرف وتعزيز السلام والحقوق والتعددية لأننا ندرك الحاجة إلى إشراك النساء إذا أردنا أن ننجح في مكافحة التطرف العنيف.

وللمنظمات الإقليمية دور رئيسي في هذا الشأن. ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تعمل الآن على إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع أنشطتها وعملياتها. وسنواصل العمل مع الناتو. وقد وقعت النرويج مؤخرا اتفاقا بشأن تقديم الدعم لمكتب المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالمرأة والسلام والأمن.

قبل ١٥ عاما، شرع مجلس الأمن والأمم المتحدة في عمل كبير. ونحن نعتمد على استمرار قيادتهما. وستواصل النرويج إثارة جدول أعمال القرار ١٣٢٥ في أي مناقشات بشأن السلام والأمن لأننا نريد السلام، ونحن نريد سلاما يستمر.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية في الاتحاد السويسري.

**السيد روسييه** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وممثلي المجتمع المدني على بياناتهم. ترحب سويسرا باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي شاركنا في تقديم مشروعه.

بعد مرور ١٥ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال سويسرا تلتزم التزاما قويا بدفع أهدافه قدما. ولهذا السبب، يسرني أن أعلن أننا قدمنا الالتزامات التالية.

في الشهر الماضي، قررت الحكومة السويسرية دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمبلغ ٥٠ مليون دولار تقريبا خلال السنوات الثلاث القادمة. وعلى الرغم من محدودية الميزانية في الوقت الراهن، فقد زادت الحكومة مع ذلك تبرعاتها بنسبة ٢٥ في المائة، وهو ما يسلط الضوء على الأهمية التي توليها سويسرا لهذه المسألة.

إن المشاركة الموضوعية للمرأة تمثل شرطا مسبقا لجودة اتفاقات السلام واستدامتها. وسواء كانت هذه المشاركة على طاولة المفاوضات أو من خلال قنوات أخرى، فإن النساء يطرحن مقترحات جديدة في عمليات السلام، وهو أمر لا غنى عنه لكفالة السلام الدائم. ويجب أن يمثل ذلك أولوية، حيث أن سجلنا حتى الآن غير جيد بالقدر الكافي. وفي هذا الصدد، تؤيد سويسرا الشبكات النسائية على جميع المستويات، ولا سيما في عمليات السلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وميانمار، وسنواصل هذا الدعم.

وتنفق سويسرا حاليا ما يقرب من ١٥ مليون دولار سنويا على البرامج الرامية إلى مكافحة جميع أشكال العنف الجنسي. ويجري تنفيذ معظمها في حالات طوارئ، ولا سيما في سياقات ما بعد النزاع كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وسورية ولبنان ونيبال وطاجيكستان وغرب البلقان وبوليفيا.

وبالنسبة لسويسرا، سيظل التصدي لجميع أشكال العنف الجنسي إحدى الأولويات في السنوات القادمة. وسنواصل زيادة التزامنا من خلال أنشطتنا الإنسانية والإنمائية وكذلك من خلال تشجيع البرامج الرامية إلى تعزيز السلام وطي صفحة الماضي. ونحن ندعم، في جملة أمور، مبادرة الاستجابة السريعة

في مجال العدالة التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتهدف المبادرة، ومقرها جنيف، إلى التمكين من إجراء تحقيقات سريعة وشاملة في الاتهامات بالعنف الجنسي.

كما يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع أعمال الاعتداء الجنسي من قبل أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام ومعاقبة مرتكبيها. وتشاطر سويسرا الأمين العام شعوره بالسخط إزاء هذه الجرائم. وندعو إلى عدم التسامح مطلقا ونرحب بالتدابير التي أعلن عنها.

لقد أقر مجلس الأمن مرارا بالحاجة إلى تمكين المرأة وزيادة مشاركتها بوصفها من عوامل تخفيف انتشار التطرف العنيف. وسويسرا داعم قوي للصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف، وهو أول جهد عالمي يهدف إلى دعم المبادرات المحلية الرامية إلى تعزيز القدرة على مواجهة التطرف العنيف.

وسيكون تعزيز دور المرأة من بين المسائل الرئيسية التي يتعين أن يعالجها الصندوق، الذي ستقدم له سويسرا ٤ ملايين دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة. وعلاوة على ذلك، نرحب بإدراج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في خطة عمل الأمم المتحدة بشأن منع التطرف العنيف المقرر تقديمها في أوائل عام ٢٠١٦. وسندعم بنشاط تنفيذها.

خلال الأعوام ال ١٥ الماضية، حققنا تقدما جيدا جدا في إنشاء إطار معياري للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلينا الآن أن نضمن إنشاء آلية فعالة للتنفيذ والرصد والمساءلة. وستدعم سويسرا تعزيز دور آليات حقوق الإنسان، ولا سيما الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، من أجل تعزيز المساءلة في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، نرى أن اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تمثل، في ضوء قيمتها المضافة، الأداة المناسبة للقيام بذلك.

وفي الختام، فإن موقف سويسرا واضح جدا. لقد حان الوقت أخيرا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بصورة شاملة. وعلى حد تعبير أنجيلينا جولي عندما تكلمت في هذه القاعة، فإننا جميعا نضع المعايير.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية كولومبيا.

**السيد إتشفيري لارا** (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن حكومة كولومبيا، أود أن أتوجه بالشكر إلى الحكومة الإسبانية على قيادتها بعقد هذه المناقشة في الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، كما نرحب بحضور رئيس وزراء إسبانيا راخوي بري هنا اليوم. وأود أيضا أن أشكر كل الوفود التي تكلمت قبلي على ما أعربت عنه من دعم لعملية السلام في كولومبيا، والتي نأمل في التوقيع على اتفاق في سياقها قريبا.

وأود أيضا أن أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على عملهما والتزامهما حيال هذه المسألة، وهو أمر ذو أهمية خاصة. كما أود أن أعرب عن امتناننا لممثلات المنظمات النسائية الحاضرات معنا اليوم على إحاطاتهن الإعلامية وإسهاماتهن.

لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، معلما هاما في الاعتراف بدور المرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام وأكد مجددا على أهمية مشاركتها فيها. وأدت القرارات الستة التالية التي اتخذها المجلس بشأن هذه المسألة إلى إثراء جدول الأعمال هذا.

ومع ذلك، وكما هو مشار إليه في المذكرة المفاهيمية (S/2015/749، المرفق) وكما يتبين من الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا وإن كنا قد قطعنا خطوات

كبيرة في تنفيذ جدول الأعمال هذا، لا يزال من الضروري مواصلة التنفيذ من أجل توسيع نطاق دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وضمان المشاركة المتكافئة لها في جهود حفظ السلام وكذلك في تعزيز السلام والأمن.

تتفق الدراسة العالمية مع تقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات السلام وتقرير فريق الخبراء الاستشاري عن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥. وهذه التقارير الثلاثة تدعو إلى تعزيز دور المرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، ليس بوصفها طرفا متضررا من الحرب فحسب، ولكن أيضا بوصفها جهة فاعلة أساسية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وفي تحقيق السلام الدائم. وتكتسي مشاركة المرأة في مختلف مراحل ما بعد النزاع أيضا أهمية خاصة في هذا الصدد.

وأود اليوم أن أؤكد مجددا على التزام بلدي بقضية المرأة والسلام والأمن. وأود أن أسلط الضوء على عدة جوانب نعتقد أنها قد تكون مفيدة.

إن كولومبيا على وشك تحقيق السلام، كما أكد الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون في قاعة الجمعية العامة قبل بضعة أسابيع (انظر A/70/PV.4). ويحدونا الأمل في أن تكون الدروس التي تعلمناها خلال سنوات النزاع الداخلي الطويلة والتقدم الذي نحققه على طريق إحلال السلام بمثابة أمثلة في سياق التصدي للنزاعات المسلحة في أنحاء أخرى من العالم.

في خضم عملية الحوار الجارية اليوم مع مقاتلي القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، نجحت الحكومة في ضمان التمثيل الفعال للمرأة وأن يكون لها صوت على طاولة المفاوضات. وتشارك حاليا وزيرة الخارجية ومديرة دائرة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية في فريق المفاوضين المفوضين، وهو هيئة استشارية تشكل فيها النساء أغلبية كبيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، عقدت منتديات في مناطق مختلفة من البلد، وأتيح لعدة وفود من الضحايا فرصة للسفر لمخاطبة أعضاء فريق التفاوض. وتشكل النساء أكثر من ٦٠ في المائة من تلك الوفود. وتم تشكيل لجنة فرعية معنية بالشؤون الجنسانية تحديدا بغرض ضمان إدراج حقوق المرأة في الاتفاقات النهائية.

لقد شاركت كولومبيا، بما في ذلك خلال القرن الماضي، في مختلف البعثات وساهمت بأفراد من الشرطة والجيش، لا سيما عن طريق إرسال مراقبين وخبراء. وتلقينا لسنوات عديدة الدعم من جانب المجتمع الدولي. ونحن الآن على استعداد لإعادة تأكيد استعدادنا للتعاون بشأن الأمن. وفي هذا الصدد، سنستمر في تقديم المشورة بخصوص بناء قدرات الشرطيات، كما دأبنا على القيام بذلك في العديد من البلدان، بما في ذلك هايتي. وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأن كولومبيا وقعت في كانون الثاني/يناير، تعبيرا عن رغبتها في دعم وتعزيز السلم والأمن الدوليين، على اتفاق إطاري مع الأمم المتحدة بشأن الإسهام في الترتيبات الاحتياطية لحفظ السلام.

ويشكل بذل الدول جهدا جماعيا أفضل وسيلة لتحقيق مبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتلك هي روح مناقشة اليوم. ويمكن للمجلس التعويل على كولومبيا في هذا المسعى لمواجهة التحديات المستمرة في أنحاء العالم والتي تعوق تحقيق تقدم فيما يتعلق بالخطة، المنصوص عليها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتغلب على هذه التحديات.

منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، حققت الدول تقدما كبيرا في اتجاه زيادة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي أصبح متاحا لها الآن فرص حقيقية للقيادة على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، يروج بلدي للمبادرة المتعلقة بدعم النساء المرشحات لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة. إن أمام المنظمة، الوفية لواجبها المتمثل في احترام حقوق الإنسان

بطريقة متوازنة، فرصة كبيرة الآن لأن تكون قدوة من خلال انتخاب امرأة لرئاسة عملية اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

**السيد فيرشبو** (تكلم بالإنكليزية): أن يكون المرء امرأة في مناطق التراع أخطر من أن يكون جنديا. وقد أدى هذا الواقع الوحشي إلى أن تتخذ الأمم المتحدة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قبل ١٥ عاما. فماذا كان الهدف من القرار؟ استلهام نهج جديد فيما يخص الأمن الدولي، تكتسي بموجبه وجهات نظر المرأة وأفعالها نفس أهمية وجهات نظر وأفعال الرجال، ويضمن إدماجها.

تم لفترة طويلة للغاية تجاهل احتياجات النساء ومصالحهن، سواءخلال التراعات أو عند صنع السلام وحفظه. وإذا أريد للسلام أن يكون مستداما، يجب أن يشمل أصوات النساء. ولا يمكننا أن نتجاهل نصف سكان العالم.

إن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) فخورة بسجلها فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن خلال عملياتنا في أفغانستان والبلقان، أحدثنا تغييرا ملموسا في حياة النساء في البلدان التي تشهد نزاعات وتلك التي تمر بمرحلة ما بعد التراع.

وتكمن أسباب نجاحنا حتى الآن في تضمين المنظور الجنساني وترسيخه في منظمتنا، وفي التصرف بطريقة عملية قدر المستطاع. إن المنظمة تدمج المنظور الجنساني في تحليل جميع عملياتها وبعثاتها والتخطيط لها وتنفيذها وتقييمها. ويطبق قادتنا الاستراتيجيون مبادئ توجيهية جديدة بشأن منع العنف الجنسي والجنساني خلال التراعات، والتصدي لهما. ولدينا شبكة واسعة من المستشارين الجنسانيين. ونحن نضع المنظور الجنساني في صلب التخطيط الدفاعي والإبلاغ من جانب دولنا الأعضاء. وتشكل المسائل الجنسانية مبدأ أساسيا في مبادرة بناء قدراتنا الدفاعية، مع شركائنا في جميع أنحاء العالم. ونحن نعكف مع الأردن على إنشاء أول صندوق استئماني للتدريب في المجال الجنساني للقوات المسلحة الأردنية. وقمنا في أيار/مايو ٢٠١٥، بتعيين أول قائدة على الإطلاق لقوات تابعة للناتو، العميدة جيزيل ويلز، من جيش الولايات المتحدة، في مقر المنظمة في سراييفو.

من هنا، فإن الناتو يبذل جهودا كبيرة. ولكننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود، خصوصا فيما يتعلق بتعزيز المشاركة على قدم المساواة في إطار المنظمة نفسها. كما أننا بحاجة إلى زيادة المشاركة النشطة والحقيقية للمرأة. ولهذه الغاية، نتعهد بتبادل أفضل الممارسات والدروس القيمة المستفادة مع حلفائنا وشركائنا بشأن زيادة مشاركة المرأة في مستويات صنع القرار في الهياكل الخاصة بنا؛ وبتسريع النهوض بالمرأة في مقرنا الرئيسي من خلال إنشاء شبكة مهنية وبرنامج إرشادي للنساء؛ وبالتشجيع النشط للحلفاء على تقديم مرشحات لأعلى مناصب صنع القرار لدينا؛ وبتعزيز شراكتنا من أجل المساواة بين الجنسين مع باقي المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وبتمويل أبحاث تراعي المنظور الجنساني وتهدف إلى تحديد الأسباب التي تدفع نحو الفكر المتطرف والتطرف العنيف؛ وبإعداد استجابات محددة الأهداف وقائمة على الأدلة، بما في ذلك تمكين المرأة، من أجل حماية المجتمعات المحلية.

ونرحب أيضا بالمشاركة الواسعة النطاق للمجتمع المدني فيما يخص إعداد وتنفيذ ورصد خطة العمل بشأن المرأة والسلام والأمن التي أعدها مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية التابع للناتو. وكخطوة تالية، فإننا نتعهد بتشكيل فريق استشاري من المجتمع المدني من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الانخراط الإيجابي.

إن العالم يتغير بسرعة. ونحن نواجه موجة متصاعدة من التطرف العنيف والإرهاب. وستكون المرأة، مرة أخرى، الأكثر عرضة للمخاطر. ولذلك، من الضروري أن تشارك المرأة في كل مرحلة وفي كل مستوى من عملياتنا وبعثاتنا، وتحسين المساواة الجنسانية داخل الناتو لا يحسن مصداقيتنا فحسب، بل إنه ضروري لقدرتنا على القيام بمهمتنا كما يجب. وتعزز المساواة بين الجنسين قدرتنا على مواجهة الأزمات والتعامل معها. والتنوع يمدنا بالقوة. وسيتيح لنا إشراك الجميع بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والأمن الدائمين.

أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لأتكلم هنا اليوم، وأتقدم بالشكر الخاص لرئيس حكومة إسبانيا على رئاسته لهذه الجلسة الهامة للغاية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائبة وزير خارجية سلوفينيا.

**السيدة بافداج كوريت** (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر بصدق إسبانيا على عقد جلسة مجلس الأمن اليوم. وأتوجه بالشكر إلى الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لا سيما على الدراسة العالمية، التي تعطي لمحة عامة ممتازة عن التحديات التي تواجه جعل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن واقعا وتحقيق إنجازات.

إن سلوفينيا تؤيد البيانين اللذين سيلقيهما في وقت لاحق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل تايلند الذي سيتكلم بالنيابة عن شبكة الأمن البشري. وقد انضمت سلوفينيا أيضا للدول المقدمة لمشروع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي أثق بأنه سيعزز مراعاة المنظور الجنساني في الخطة المتعلقة بالسلام والأمن.

يتيح لنا الاحتفال بالذكرى السنوية لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة فريدة للتفكير بشأن أنشطتنا على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية وتجديد التزاماتنا. لقد كانت سلوفينيا نشطة في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مختلف المحافل. ونحن عضو في المجموعة غير الرسمية لأصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار الناتو وفرقة العمل غير الرسمية التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتنفيذه.

وفي عام ٢٠١٤، استضافت سلوفينيا الحلقة الدراسية الثالثة للمبادرة بشأن الوساطة في البحر الأبيض المتوسط، التي تناولت دور المرأة في مجال الوساطة. وفي أيلول/سبتمبر، ناقش المنتدى الاستراتيجية بليد إنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع.

وقد أنجزت معظم أنشطة سلوفينيا بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ من أجل تنفيذ القرارين ١٣٢٥(٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

والتمثيل السياسي للمرأة في سلوفينيا جيد جدا -٤٧ في المائة في الحكومة و ٣٤ في المائة في البرلمان. وتحقق تحسن كبير في مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في القوات المسلحة. وتبلغ النسبة المئوية للإناث من أفراد القوات المسلحة السلوفينية الآن حوالي ١٥ في المائة، مما يضع سلوفينيا ضمن أوائل البلدان في العالم من حيث هذه النسبة.

وفيما يتعلق بالتزامات سلوفينيا في المستقبل، أود تسليط الضوء على ما يلي. سوف نواصل تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أنشطتنا في المنظمات الدولية والإقليمية، وتعزيز الاتساق فيما بينها. وسوف تواصل سلوفينيا إثارة هذا البند من جدول الأعمال في مجلس حقوق الإنسان، لا سيما لدى معالجة الحالات القطرية وفي نطاق آلية الاستعراض الدوري الشامل. وسوف نعزز دور المرأة في جدول أعمال السلم والأمن الدوليين، وسنعزز الجهود الرامية إلى حمايتها في حالات النزاع. وذلك أيضا أحد أهداف برنامجنا الوطني

الجديد بشأن تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

وستستمر سلوفينيا في إيلاء اهتمام خاص للتدريب والتعليم بشأن المرأة والسلام والأمن في الجيش والشرطة والقضاء. وفي عام ٢٠١٦، نعتزم وضع استراتيجية بشأن المساواة بين الجنسين في مجال التعاون الإنمائي الدولي، ستأخذ في الاعتبار أيضا قضايا المرأة والسلام والأمن. كما سنواصل تقديم الدعم المالي للمشاريع ذات الصلة التي يقوم بها القطاع غير الحكومي السلوفيني.

وفي الختام، أتفق مع المتكلمين السابقين بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يجب معالجتها بصورة شاملة. وأناشد جميع أصحاب المصلحة تنسيق أنشطتهم في تنفيذ جدول الأعمال هذا الذي يكتسي الأهمية على الصعيد العالمي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر نائبة وزير الشؤون الخارجية على إعلانها الاشتراك في تقديم القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة لنائبة وزير التنمية المجتمعية وشؤون المرأة والطفل في جمهورية تنزانيا المتحدة.

**السيدة شانا** (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب جمهورية تنزانيا المتحدة بالدور الريادي الذي تضطلع به إسبانيا فيما يتعلق بأهمية دور المرأة في السلام والأمن. كما نشيد برئاسة إسبانيا لمجلس الأمن لتركيزها على المساهمة القيمة التي يمكن للمرأة تقديمها بغية التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونشكر الأمين العام بان كي - مون، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورئيسة المجلس الإداري لمنظمة التضامن النسائي من أجل السلام والتنمية المتكاملة، ورئيسة منظمة حرية المرأة في العراق على إحاطاتهم الإعلامية.

قبل خمسة عشر عاما قام مجلس الأمن باتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي وفر الأساس الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق استنادا إليه مشاركة المرأة على نحو أكبر في مجال السلام والأمن الدوليين. ويسر تنزانيا أن تلاحظ إحراز التقدم. فإنشاء إطار معياري بشأن المرأة والسلام، وإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإنشاء مكتبي الممثلتين الخاصتين للأمين العام المعنيتين بالعنف الجنسي في حالات التزاع وبالأطفال والتزاعات المسلحة، تطورات إيجابية أحدثت أثرا حقيقيا.

ومن الواضح أن هناك الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بتمكين المرأة من المشاركة في عمليات السلام والانتقال السياسي بعد انتهاء التزاعات، وفي حماية الأطفال والتصدي لإيذائهم. وهذه الثغرات تعزى إلى حد كبير إلى عدم القيام بجمع الموارد الكافية، والالتزام السياسي المتباطيء، وانعدام نظام قوي للمساءلة.

ولدى النهوض بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يضطلع مجلس الأمن، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء والمجتمعات المدنية بأدوار هامة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمختلف هيئات الأمم المتحدة وكياناتها أن تسعى دون كلل إلى الوفاء بولاياتها بتقسيم واضح للعمل وعلى نحو منسق. وبالمثل، تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق المرأة. وفي خضم الجهود الرامية إلى حماية حقوق المرأة وتعزيز دورها في السلام والأمن، فإن تولي الحكومات الوطنية لزمام الأمور يجب تثمينه. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا تقديم المساعدة إلى البلدان المحتاجة، مع التركيز على بناء القدرات.

ويشكل تحقيق النهوض بالمرأة الأساس الحقيقي لبلوغ تمكين المرأة. وفي الوقت الراهن، فإن الدعم الإنمائي والمساعدة التقنية الدوليين غير كافيين لتلبية احتياجات المرأة، لا سيما في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى

تحسين دعمه لقضايا المرأة والتنمية. ومن الأهمية بمكان دعم بناء قدرات البلدان المعنية، فضلا عن دعم المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني التي تضطلع بأدوار في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والمصالحة الوطنية.

وينبغي تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام وفي الحياة العامة دعمه بشراكات استراتيجية مع أعضاء البرلمانات الوطنية ومع قادة المجتمعات المحلية والقيادات الدينية. وقد نجحت هذه الشراكة في تنزانيا، ونحن ملتزمون بضمان تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار وحماية حقوقها وكفالة أمنها بصورة حقيقية. ونعتقد أن المجتمعات التي تكون فيها المرأة ممثلة تمثيلا كاملا تنعم بقدر أكبر من السلام والاستقرار. كما نعتقد أن المجتمعات التي يتم القضاء فيها على العنف القائم على نوع الجنس وتشارك فيها المرأة في تسوية النزاعات يزداد فيها السلام توطيداً واستدامةً.

وتؤكد تنزانيا اليوم من جديد التزامها بالقيام بما يلي. ستنفذ على الصعيد المحلي جميع المعاهدات المتعلقة بحقوق المرأة. وستسن قانونا قائما بذاته بشأن العنف ضد المرأة. وستشجع وتدعم تمويل التنفيذ المستدام للخطط الوطنية وخطط السلطات المحلية لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال، وتكفل تنسيق الحماية على جميع المستويات. وستكفل تحقيق مبدأ المناصفة في تمثيل الرجال والنساء – المساواة بين الجنسين – في جميع المناصب الرئيسية لصنع القرارات. وستواصل تفانيها من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام لوزارة الخارجية في هولندا.

**السيدة جونز – بوس** (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئ مجلس الأمن على اتخاذه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٥ عاماً، والقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي نعتز بأن كنا من مقدميه، اليوم. وأود أن أشكر رئيس الوزراء راخوي براي والرئاسة الإسبانية للمجلس لإتاحة هذه الفرصة لنا لكي نجدد الالتزامات التي قطعناها قبل ١٥ عاماً بشأن قضايا المرأة والسلام والأمن. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به السيدة راديكا كوماراسوامي وفريقها. لقد أخرجوا لنا تقريراً ممتازاً (S/2015/716) يبين كم كان مجلس الأمن محقاً في اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في المقام الأول. وأينما جرى تنفيذه، فقد ثبت أن وراءه فكر سليم.

والقيمة الكبيرة للتقرير الذي أشرت إليه للتو تكمن في الأدلة التي تم جمعها ميدانياً من الرجال والنساء الذين يواجهون الواقع المرير للنزاعات يومياً. وأحيي النساء الحاضرات هنا اليوم اللواتي استمعنا إليهن هذا الصباح، وبعضهن من بلدان كالعراق وليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا وأفغانستان واليمن والسودان وجنوب السودان وبوروندي وغيرها من البلدان المتضررة بالنزاعات. وهؤلاء هن الخبيرات الحقيقيات، ونحن نتطلع إليهن لتشكيل جدول أعمالنا. وعلى غرار الشركاء الذين جاءوا إلى هولندا لحضور مؤتمرنا في شباط/فبراير، فقد عرضن تجاربهن وأفضل ممارساتهن وإسهاماتهن، التي أقدمن عليها في ظروف تمثل خطراً على حياتهن.

وثمة دليل واضح على أن زيادة المشاركة السياسية للمرأة تؤدي إلى مفاوضات أفضل واتفاقات أفضل وأكثر استدامة، وحوكمة أفضل، والمزيد من الثروة التي توزع بشكل أكثر إنصافاً، ووقاية أكبر وأفضل من النزاعات، وبالتالي تحقيق مزيد من السلام والأمن، في نهاية المطاف. ومملكة هولندا تتعاون مع المنظمات النسائية من أجل السلام والعدالة والتنمية، وتمكين النساء والفتيات أمر بالغ الأهمية في كل تلك المجالات. ولكن، ما زالت تنتظرنا تحديات جمة. فالنزاعات لا تزال منتشرة، ونواجه تطرفاً في العنف أكثر من أي وقت مضى. وفي الحالات من هذا القبيل، قد لا تحسن المرأة الأداء. وعندما لا تحسن المرأة الأداء، يعاني العالم وتكون الغلبة للمدافع، والنتيجة هي العنف

والإفلات من العقاب ودوامة المزيد من الفقر والتراع. ومن الأمثلة المروعة لذلك اغتيال شريكة لنا، هي المحامية الليبية سلوى بوقعيقيس، في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

ولا بد من كسر تلك الدوامة، ونعتقد أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يحتوي على المفتاح للتصدي لتلك التحديات. والفكر الماثل وراء هذا القرار يكمن في صميم السياسات الهولندية الحالية بشأن المعونة والتجارة والأمن وحقوق الإنسان، وهو من الأهمية بمكان لشراكاتنا من أجل السلام والعدالة والتنمية. وقبل نهاية هذا العام، سوف نصدر خطة عملنا الوطنية الثالثة، وهي نتاج برنامج فريد من نوعه تعاونت الحكومة بشأنه مع أكثر من ٥٠ من منظمات المجتمع المدني. ونحن نقدم ٤ ملايين يورو سنوياً لتنفيذ الخطة، ودعم المنظمات في الميدان التي تعمل لحماية المرأة وتمكينها سياسياً في حالات التراع. ونقدم الدعم الدبلوماسي والمالي لجهود المرأة السورية للإعراب عن آرائها بشأن مستقبل بلدها في المحافل الدولية. فالمرأة تأتي في مركز الصدارة في رؤيتنا للمستقبل.

لكن على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة، سيتحدد مصير العالم إلى حد كبير بما إذا كانت المرأة قد نجحت في أن تتبوأ مكانها الصحيح في التاريخ أم لا. هل نريد تحقيق أهدافنا العالمية؟ أنريد مكافحة عدم المساواة؟ إيجاد سلام دائم؟ إننا نحتاج إلى نساء العالم لكي يفعلن ذلك. وعليه، لا بد لنا جميعا أن نكثف دعمنا لمنظمات مثل الكرامة، وهي منظمة غير حكومية إقليمية مقرها في القاهرة وتعمل في جميع أنحاء الشرق الأوسط في ائتلاف مع مئات من الشركاء لوضع حد للعنف ضد المرأة.

وقبل خمسة عشر عاماً، كانت هولندا، عضو مجلس الأمن آنذاك، من المؤيدين الرئيسيين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد شاركت شخصياً في الترويج له، وأنا مهتمة بهذا الموضوع بشدة. وهولندا تطمح الآن لكي تصبح عضواً في مجلس الأمن مرة أخرى، وذلك، جزئيا، من أجل دعم تسريع وتيرة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخلفه، القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). ولدينا ما نقدمه - الرغبة والقدرة على الوقوف مع المرأة، والاستثمار في المرأة، فهي القوة المحركة للتغيير. فالوقت قد حان، كما يردد إلفيس بريسلي في أغنيته الشهيرة، ”للكف عن الكلام قليلاً، [و] العمل أكثر قليلاً“.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

**السيدة بيريث كولمان** (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر مملكة اسبانيا على دعوتنا للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن، وذلك بمناسبة مرور ١٥ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

تولي الأرجنتين أولوية لإدماج المنظور الجنساني في تصميم سياساتها العامة وتنفيذها. وتطبيق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، فضلاً عن منع العنف الجنسي في حالات التراع المسلح والتصدي له، يتجسد في الالتزام الراسخ للأرجنتين بالصكوك الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان للمرأة، والتي منحتها الصفة الدستورية، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وكان إشراك الأرجنتين للمرأة في عمليات حفظ السلام وفي عمليتها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو استجابتها لقرار سياسي بتعميم المنظور الجنساني في السياسات العامة والدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة في كل المجالات والنهوض بها. وفي هذا الصدد، فقد وضعنا في عام ٢٠٠٨ خطة وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مجال الدفاع، وفي عام ٢٠١٢، فعلنا نفس الشيء في مجال الأمن. ومؤخراً، وافقت رئيسة الأرجنتين كريستينا فرنانديز دي كيرشنر، في ١٥ أيلول/سبتمبر، على خطة عمل وطنية لتنفيذ الأرجنتين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة التي تعزز سياساتنا المختلفة بشأن

النهوض بحقوق الإنسان للمرأة والدفاع عنها. وتهدف الخطة إلى زيادة حضور المرأة في بعثات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية ومشاركتها في هيئات صنع القرار. ونحن عازمون على زيادة المشاركة السياسية للمرأة في مفاوضات السلام وإدارة النزاع وفي عمليات صنع القرار في تلك المجالات. سندمج المنظور الجنساني في كل أنشطة بناء السلام والبعثات الإنسانية، ولا سيما أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسنوفر الحماية أيضاً لحقوق الإنسان للنساء والفتيات في البلدان التي تشهد نزاعات والبلدان الخارجة من النزاع، بما في ذلك المقيمات في مخيمات اللاجئين والنازحات، وخاصة في التصدي للعنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي، وتعزيز سلامتهن ورفاههن.

والنساء في الأرجنتين يستأثرن بنسبة ١٦ في المائة من المكون العسكري، وبالتالي كان من المعالم المهمة مؤخراً ترقية أول امرأة في قواتنا العسكرية إلى رتبة الجنرال. كما عززنا وجود المرأة في مشاة الجيش وسلاح الفرسان، بعد أن ظلا مغلقين أمام النساء حتى عام ٢٠١٢. وأنشأت القوات المسلحة مكاتب للشؤون الجنسانية تعمل مع مختلف الوحدات العسكرية، وعززت نقاط الاتصال الجنسانية من أجل تدريب المشاركين في عمليات حفظ السلام قبل نشرهم.

والنساء يقعن ضحايا مختلف أشكال العنف في النزاعات. وأثرها على النساء والفتيات متنوع وغير متناسب ومتعدد الأبعاد ومعقد، ولها آثار مدمرة جسدياً وعلى حقوقهن الأساسية. وكانت الأرجنتين أحد مقدمي قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٩، الذي أعلن ١٩ حزيران/يونيه اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، بهدف رفع مستوى الوعي للتصدي لاستخدام تلك الآفة كسلاح في الحرب والمساعدة على الترويج لثقافة السلام التي من شأنها أن تضمن وضع حد لذلك النوع من القسوة، الذي يشكل تهديداً لكرامة الأشخاص ولاحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ونحن نتفق مع التقييم الوارد في الورقة المفاهيمية (S/2015/749، المرفق) التي أعدتها مملكة إسبانيا بشأن الحاجة إلى ضمان أن تعمل الإدارة العليا للأمم المتحدة، سواء في المقر أو في الميدان، بعزم أكبر في الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال المرأة والسلام والأمن على نحو فعال، ونعتقد أن علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نجدد التزامنا بدمجها في سياساتنا وقوانيننا الوطنية.

تؤيد الأرجنتين جميع القرارات الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المحددة اللاحقة المتعلقة به. وتدل مشاركة بلدي في آلية الاستجابة السريعة في مجال العدالة منذ شباط/فبراير ٢٠٠٩ على التزام بلدي بتمكين المرأة من الوصول إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. والأرجنتين الآن أحد الأعضاء الـ ١٠ في المجلس التنفيذي لهذه الآلية، وهي تشارك بانتظام في اجتماعاتها وتواصل توفير خبرتها في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

وتدعم الأرجنتين عمل المجتمع الدولي المستمر لتحقيق هدف عدم التسامح مطلقا مع أعمال العنف الجنسي في النزاعات، وتؤمن بأهميته. ويؤدي الإفلات من العقاب على هذه الأعمال إلى آثار ضارة نظرا لأنه يؤدي إلى تفاقم دوامة النزاع. ويجب علينا أن نحقق التحول من ثقافة الإفلات من العقاب إلى ثقافة للمنع قادرة على تعزيز العدالة والمسؤولية وسيادة القانون. وإن للأمم المتحدة دورا بالغ الأهمية في دعم الدول في هذه العملية.

والأرجنتين ملتزمة بأن تقدم في عام ٢٠١٦ على وجه التحديد اقتراحا بتخصيص حصة قدرها ٣٣ في المائة للمرأة في جميع الرتب والمناصب التنفيذية داخل القوات المسلحة؛ وبأن تعمل بالاشتراك مع مراجع الحسابات العام في القوات المسلحة بغرض إنشاء وظيفة مراجع للشؤون الجنسانية للمضي

قدما بعملية معالجة المسائل التأديبية من منظور جنساني كامل؛ وبأن تمضي قدما في تنفيذ السجل الموحد لحالات العنف ضد المرأة في الإجراءات القضائية التي تضطلع بها القوات المسلحة.

وتكمن أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الإقرار بأهمية دور المرأة بوصفها طرفا رئيسيا فاعلا في عمليات السلام والدبلوماسية الوقائية، فضلا عن مشاركتها في مفاوضات السلام وفي مرحلة التعمير بعد انتهاء النزاع. ونؤكد مجددا التزام الأرجنتين بالانضمام إلى الجهود الرامية إلى كفالة إمكانية الأخذ بهذا النهج الاستباقي. ونحن مقتنعون بأنه لن يتسنى لنا تحقيق السلام الدائم والمستدام إلا بمشاركة المرأة على جميع مستويات عملية السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأفريقي.

**السيدة ديوب** (تكلمت بالإنكليزية): لم تتمكن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، من الحضور معنا اليوم، ولكنها تهنئ إسبانيا على قيادتها للجهود المبذولة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتتمنى للمجلس النجاح في المناقشة الرفيعة المستوى.

عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، تعامل الاتحاد الأفريقي مع هذا القرار التاريخي على أنه قرار يخصه على وجه التحديد. ويقينا أن بروتوكول مابوتو ينص في المادة ٢ منه على أنه ”يجب على جميع الدول الأطراف مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة عن طريق اتخاذ التدابير التشريعية والمؤسسية وغيرها“.

كما يطلب الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا إلى رؤساء الدول والحكومات في أفريقيا أن يعملوا من أجل ”كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتمثيلها في عملية السلام“ على النحو المنصوص عليه في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويطالب الإعلان أيضا بتعيين المرأة في مناصب المبعوثين والممثلين الخاصين للاتحاد الأفريقي.

وقد اتخذت أفريقيا بالفعل إجراءات فيما يتعلق بمقتضيات القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وابتداء بقيادة المؤسسة، متمثلة في مفوضية الاتحاد الأفريقي، هناك ٥ نساء من أصل ١٠ أعضاء في الهيئة التنفيذية للمفوضية. وما فتئت الرئيسة، السيدة زوما، تعمل على تعزيز مشاركة المرأة بتعيينها مؤخرا سيدات في مناصب الأمين العام للمفوضية ورئيس الديوان ونائب رئيس الديوان. وقد عُيّنت ثلاث نساء في منصب رئيس ونائب رئيس هيئة تمثيل مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ووضعت إدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي برنامج عمل للسلام والأمن والشؤون الجنسانية بغرض مساعدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال خططها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونشكر شركاءنا – المملكة المتحدة والسويد والنمسا والنرويج – الذين يدعمون هذا البرنامج. وعلى الصعيد نفسه، شرع الاتحاد الأفريقي في بناء القدرات بزيادة عدد الموظفين عن طريق تدريب النساء في مجالات الوساطة من أجل السلام ومراقبة الانتخابات واستشارات الشؤون الجنسانية، بهدف نشرهن في عمليات الوساطة ومراقبة الانتخابات.

واتخذ الاتحاد الأفريقي موقفا قويا بشأن مسألة الاعتداء والاستغلال الجنسيين. فقد اتخذت رئيسة المفوضية موقفا واضحا بشأن سياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي الصومال، استجاب الاتحاد الأفريقي بنشر فريق للتحقيق والتقييم في أعقاب الادعاءات المثارة ضد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ووضع سياسة فعالة في ذلك الشأن. ونشر الاتحاد الأفريقي حفظة سلام وأفراد شرطة من النساء في عمليات دعم السلام. وفي الوقت الحالي تواصل المرأة الأفريقية الكفاح في صفوف الجيش لأجل إلحاق الهزيمة

بحركة الشباب. وفي جنوب السودان، كُلفت لجنة للتحقيق من قبل الدول الأعضاء، ويمثل العنف الجنساني أحد مجالات التركيز في ذلك التحقيق. وقد حصل أطراف النزاع على نسخة رسمية من التقرير، وتم الاتفاق الآن على إنشاء محكمة مختلطة معنية بتحقيق العدالة للمواطنين في جنوب السودان.

واستضافت مفوضية الاتحاد الأفريقي مشاورات إقليمية كي يتسنى للمرأة الأفريقية الإسهام في الدراسة العالمية، وهنا أود أن أهنئ وأشيد بالجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومديرتها التنفيذية، شقيقتي السيدة ملامبو - نغوكا. وبينت الدراسة العالمية أن لدى أفريقيا أكبر عدد من النساء في هيئات اتخاذ القرار السياسي، وهي أول منطقة تعيّن مبعوثة خاصة معنية بالمرأة والسلام والأمن. ولا ريب أن بلدانا مثل رواندا وسيشيل وناميبيا وجنوب أفريقيا والسنغال تندرج ضمن البلدان الرائدة على الصعيد العالمي حين يتعلق الأمر بتمثيل المرأة في البرلمانات.

ومن الواضح أن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يزال بطيئا، وإن كنا نلاحظ أن الكثير من الجماعات الاقتصادية الإقليمية قد اعتمدت خطط عمل إقليمية في هذا الصدد. وحتى الآن هناك ١٦ بلدا في أفريقيا تمكن من وضع خطة عمل وطنية ذات صلة. وعلاوة على ذلك، ليس هناك إبلاغ منتظم بشأن ما حققته البلدان في هذا المجال. ونحيي الجهود المبذولة في الدراسة العالمية، والتي ساعدت على استعراض الإنجازات التي حققتها الدول الأعضاء في أفريقيا.

وفي هذا الصدد، فقد كُلّفت بصفتي مبعوثة خاصة بكفالة إسماع صوت النساء والفئات الضعيفة بوضوح أكبر في عمليات بناء السلام وتسوية النزاعات. وبصفتي المبعوثة الخاصة، فقد زرت مختلف البلدان مع مديرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إذ ذهبنا معا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وذهبنا بدعم من شركائنا أيضا إلى جنوب السودان والصومال ونيجيريا. وهنا، يمكنني القول أن النساء من مختلف الجماعات الدينية والعرقية والأحزاب السياسية يواصلن صنع السلام في مجتمعاتهن المحلية، وهن بحاجة إلى المزيد من دعمنا. وفي شمال نيجيريا، أعربت الفتيات من بلدة شيبوك واللائي هربن من الخاطفين عن رغبتهن في مواصلة الدراسة. وهن بحاجة إلى تلقي الدعم المستمر لإكمال تعليمهن.

وقررت أفريقيا أن تجعل المرأة محورا لخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وأعلنت الدول الأعضاء الـ ٥٣ عام ٢٠١٥ عاما لتمكين المرأة وعام ٢٠١٦ عاما للحقوق الإنسانية للمرأة. ولا ريب في الأهمية القصوى لخطة العمل المتعلقة بالمرأة لتحقيق السلام والرخاء. ولا ريب في أننا بحاجة إلى أن نشهد المزيد من العمل في أفريقيا. ونحن بحاجة إلى المزيد من المساءلة أيضا. وسوف نحقق ذلك عبر الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عقدنا جلسة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بمشاركة نساء من الصومال وجنوب السودان ومنطقة البحيرات الكبرى.

وفي ختام الاجتماع، أصدر مجلس السلم والأمن تكليفا لمكتب المبعوث الخاص بالعمل بشأن الإطار القاري لرصد تنفيذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وغيرها من الجهات ذات الصلة لمختلف الصكوك والالتزامات الأخرى. مرة أخرى، أشكر هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم هذه العملية ومكتبي في الاتحاد الأفريقي، وعلى كفالة أن يكون لدينا إطار من هذا القبيل. كما أعرب عن تقديري لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على ما قدمه من دعم للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا.

وأود أن أردد أصوات الأفريقيات في الميدان - النساء اللاتي لا يستطعن الانتظار واللائي يتعين علينا الاستماع لهن.

إنهن يقلن: لا مزيد من الإعلانات؛ إنما العمل الرسمي فحسب والنواتج فحسب.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

**السيد كانسيلا** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأن أشيد بالتزام الرئاسة المستمر تجاه مسألة على هذه الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي.

يشرفني أن أكون حاضرا هنا ممثلا لرئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، السيد تباريه فاثكيث، ولعرض رؤية أوروغواي بشأن التحديات التي تنتظرنا والتزاماتنا في المستقبل.

نحن ندرك مساهمة المجتمع الدولي، وخاصة منظومة الأمم المتحدة، لكن علينا أن نعترف بأن التنفيذ الكامل للأهداف الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة لم يتحقق بعد. وتبين هذه القرارات بوضوح أن منع نشوب التراعات وتسويتها يتطلب إدماج نساء يضطلعن بدور فعال في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم.

هناك أدلة واضحة على أن النساء هن أكثر من يعول عليه للتكلم عن احتياجات المجتمعات المحلية. إنهن الأكثر جدارة بالثقة في جمع الأدلة وإبلاغ المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي. إنهن أساسيات لتنمية الاقتصادات المحلية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهناك أمثلة أخرى عديدة على أهميتهن في إعادة بناء مناطق التراع. وعلى الرغم من ذلك، تشير هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن ١٥ في المائة فقط من بين جميع اتفاقات السلام الموقعة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ تتضمن إشارات إلى المرأة.

لقد مر ١٥ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وترأس النساء ١٩ في المائة من بعثات الأمم المتحدة الميدانية؛ إنهن يشكلن ٣ في المائة من الأفراد العسكريين و ١٠ في المائة من أفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام. إن اهتمامنا الأساسي بالإشارة إلى هذه الأرقام هو للتأكيد على الفرص والقدرات التي تبددت نتيجة عدم التركيز بشكل مكثف على إدماج المرأة في عملية تسوية التراعات. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء بصفة خاصة على التزام الأمين العام بتخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من تكاليف عمليات حفظ السلام لبرامج تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

تلتزم أوروغواي التزاما جديا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وستواصل الإسهام في تنفيذ الخطة وستضاعف جهودها. أولا، سنحافظ على نسبة مئوية تفوق المتوسط للنساء العاملات في بعثات حفظ السلام. حاليا، تشكل النساء ٩ في المائة من قوات أوروغواي المنتشرة في بعثات حفظ السلام. ثانيا، سنواصل التدريب الإلزامي السابق للانتشار للقوات التي ستشارك في منع العنف والاستغلال والإيذاء الجنسي والتصدي لها. ثالثا، سنواصل التطبيق الصارم لسياسة عدم التسامح مطلقا في حالات سوء السلوك، ولا سيما فيما يتعلق بحالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

ونعتقد أن التزامات محددة كالتي ذكرها توا، إلى جانب تدابير مثل الإدماج الصريح للبعد الجنساني في ولايات عمليات حفظ السلام، وتوفير الدعم المعياري والفني والتقني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتركيز على التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، هي شروط مسبقة لتحقيق تقدم جوهري في تنفيذ الخطة قيد المناقشة اليوم.

أخيرا، أود أن أذكر أن أوروغواي ستواصل، في حالة انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، العمل لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، استنادا إلى الاقتناع بأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ما برح يكتسي أهمية بالغة ولا يزال يمثل

نقطة مرجعية موضوعية بشأن الطريق صوب تحقيق السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

**السيدة ماريناكي** (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. نود أن نهنئ إسبانيا على إيلاء هذا القدر من الاهتمام الشديد للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ووضعهما في صلب أولويات مجلس الأمن. ونرحب أيضا غاية الترحيب بالالتزام الشخصي لدولة رئيس الوزراء ماريانو راخوي بري من خلال حضوره هنا اليوم.

ومن نفس المنطلق، نود أن نثني على القيادة المقتدرة للرئاسة في توجيهها، مع وفد المملكة المتحدة، للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) صوب اتخاذه في نهاية المطاف بالإجماع. ونلتزم جميعا التزاما تاما بتنفيذه.

كما نشكر الأمين العام بان كي - مون على التزامه الشخصي بقضية المرأة والسلام والأمن، ونشيد إشادة خاصة بالعمل الممتاز الذي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومديرتها التنفيذية، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، وفريقها الممتاز الذي نرتبط بتعاون ناجح وطويل الأجل معه.

أخيرا، نرحب بالممثلات الثلاث للمنظمات غير الحكومية اللائي وضعن، من خلال سردهن الصريح والواقعي للحقائق التي تواجههن على أرض الواقع، المشكلة في منظورها المناسب.

يلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء منذ أمد طويل بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إجراءاته الداخلية والخارجية على حد سواء. ويشارك الاتحاد الأوروبي، بصفته جهة فاعلة أمنية وإنمائية وسياسية، مشاركة قوية في دعم منع نشوب النزاعات وعمليات السلام وفي معالجة الآثار المترتبة على النزاع. وتشكل المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عنصرا حيوي الأهمية من عناصر سياستنا الخارجية، التي تتراوح بين ١٧ بعثة مدنية وعسكرية ننشرها حاليا في جميع أنحاء العالم ودوره في صدارة مقدمي المعونة الإنمائية والمساعدة الإنسانية على الصعيد العالمي.

ومن الإرهاب إلى الزيادة الكبيرة في تدفقات اللاجئين والمهاجرين، من الأهمية بمكان معالجة الأعراض والأسباب الجذرية لجميع التحديات العالمية بحزم وإنصاف.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، من المهم أن نفهم وندعم دور المرأة في تسوية النزاعات ومنع نشوبها. من الضروري الاستماع إلى صوت المرأة، إذ أن كل خطوة على طريق إعمال حقوق المرأة وكل انتصار على الوضع الراهن قد تحقق أُحرز بشق الأنفس، وكما أشارت ملالا يوسفزاي فإننا لا ندرك أهمية صوتنا إلا عندما يتم إسكاتنا.

يمكن للاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بلا شك أن يقوما بالمزيد لضمان إيصال صوت المرأة والعمل وفقاً لذلك. ويوفر الاستعراض الرفيع المستوى فرصة لتقييم التقدم المحرز وتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولهذا السبب، ساهم الاتحاد الأوروبي بنشاط في الأعمال التحضيرية للدراسة العالمية. ونرحب بعمل السيدة كوماراسوامي والفريق التابع لها، وكذلك جميع الجهود المبذولة حسبما ورد في تقرير الأمين العام (S/2015/716).

لذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي كفالة أنه يركز على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة ومشاركتها بوصفها عنصراً إيجابياً للتغيير والسلام والتنمية. وسوف نجعل تسوية النزاعات وبناء السلام أكثر فعالية من خلال حمايتهن، مع القيام في الوقت نفسه بحماية النساء في حالات النزاع ومنعهن من أن يصبحن ضحايا أو جناة.

وعلاوة على التزام الاتحاد الأوروبي القائم منذ وقت طويل والفعال والمتواصل، فهو يعتزم أن يفعل أكثر من ذلك. ونحن نتعهد بتحمل التزامات مالية كبيرة، لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل شامل وإدراج إجراءات جنسانية في الصكوك المالية للاتحاد الأوروبي، وتخصيص أكثر من ١٠٠ مليون يورو على مدى السنوات السبع القادمة للمساواة بين الجنسين ولمشاريع تمكين النساء والفتيات. وفي سياق المساعدة الإنسانية التي نقدّمها، سنكيّف أدواتنا الموجّهة لتقييم مدى فعالية إدماج الإجراءات الإنسانية للاتحاد الأوروبي للمنظورين الجنساني والعمري. وبطبيعة الحال، سنواصل أيضاً إعطاء الأولوية لتعاوننا، أولاً مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار شراكتنا الاستراتيجية وبموجب مذكرة التفاهم بيننا. ثانياً، سنواصل دعم عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب بانغورا، وجميع الأعمال ذات الصلة الرامية إلى صياغة نهج متكامل لمنع أعمال العنف الجنسي والمعاقبة عليها، فضلاً عن تحقيق العدالة والخدمات والتعويضات للضحايا.

يشجع الاتحاد الأوروبي أيضاً على تعزيز البعد الجنساني من خلال تحسين التآزر الحالي في هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة، وفميا بين الاستعراضات المختلفة الجارية في الأمم المتحدة. وسوف نواصل المشاركة في حوار وثيق وندعم فعلياً جميع أشكال التعاون مع المجتمع المدني بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة في حالات النزاع وما بعده، وتمكين المرأة من المشاركة والقيادة في مبادرات بناء السلام. وسنولي اهتماماً خاصاً بحماية المدافعين عن حقوق المرأة، ولا سيما في حالات النزاع.

وما زلنا على اقتناع تام بأن التنسيق فيما بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع المنظمات الدولية والإقليمية أمر أساسي للتنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحن نؤمن أيضاً بالتمسك بأعلى المعايير الممكنة. ولذلك، يتعهد الاتحاد الأوروبي بتحسين الطريقة التي يتبعها لقياس أثر جميع الإجراءات التي يتخذها في سبيل تعزيز مساءلته. وفي هذا الصدد، سنستكمل مؤشراتنا المتعلقة بالنهج الشامل لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) لقياس أثر إجراءاتنا على نحو أكثر فعالية. وعلاوة على ذلك، نحن بصدد الانتهاء من دراسة أساسية لقياس الكيفية التي أدمجنا بها المنظور الجنساني في بعثات وعمليات إدارة الأزمات للاتحاد الأوروبي.

ويجب علينا معالجة المسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن في التحديات الناشئة. وسيقوم الاتحاد الأوروبي بالتنسيق النشط لسياساته المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبشأن منع التطرف العنيف ومكافحته بجميع أشكاله. إننا ندين جميع أشكال العنف والاعتداءات التي تعاني منها النساء والفتيات – وكذلك الرجال والفتيان – على أيدي الجماعات الإرهابية والأنظمة في مناطق النزاع، ولا سيما عندما تخوض الجماعات الإرهابية معاركها على أجساد النساء والفتيات. ولا بد من تعزيز الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه المرأة في سياق مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أسرهن ومواطنهن المحلّية ومجتمعاتهن.

كما أن تعزيز المساواة بين الجنسين هو أيضاً من أولويات الاتحاد الأوروبي على الصعيد الداخلي، ونحن ملتزمون بضرب المثل لتحسين التوازن بين الجنسين في مواقع صنع القرار في مؤسساتنا، بما في ذلك من خلال تحسين التمثيل للمرشحات المؤهلات في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا وكرؤساء لوفود الاتحاد الأوروبي في الخارج.

وفي الوقت نفسه، أنشأت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الشهر الماضي وظيفة المستشار الرئيسي المعني بالمسائل الجنسانية وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المعني بالمرأة والسلام والأمن لإبراز انخراط الاتحاد الأوروبي مع الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية والدولية بشأن السياسات والإجراءات المتصلة بالمسائل الجنسانية والمرأة والسلام والأمن. ويشرفني أن تم تعييني في هذا المنصب،

ويتركّز التزامي على تعزيز إبراز المسائل الجنسانية وتحديد أولوياتها على نحو فعال، فضلاً عن المرأة والسلام والأمن، في جميع الإجراءات الخارجية للاتحاد الأوروبي، ولمساعدة أعمال الأمم المتحدة، بالتشاور الوثيق مع جميع أجهزة ووكالات الأمم المتحدة.

وأخيراً، أود أن أختتم بياني بالإعراب عن توقّع الاتحاد الأوروبي لصدور نتائج طموحة عن الاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ولتنفيذ أسرع وأكثر طموحاً للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي اتخذناه اليوم.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

**السيد فتح الله:** اسمحوا لي في البداية أن أهنّئ بلدكم الصديق، إسبانيا، على تولّي رئاسة المجلس لهذا الشهر تشرين الأول/أكتوبر، وعقدها لهذه المناقشة المفتوحة التي تهدف لمراجعة وتقييم التقدّم المحرز في تنفيذ قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، حيث تتمثّل أهمية الذكرى الـ ١٥ لإصدار هذا القرار المعني بالمرأة والأمن والسلام في كونها تأتي في خضمّ مرحلة من التحوّلات الكبيرة شهدها ولا يزال يشهدها الوطن العربي، تعرّضت خلالها المرأة إلى العديد من الانتهاكات هددت المكاسب التي سبق وأن حققتها المرأة في المنطقة العربية في أوقات سابقة.

وفي هذا السياق، أودّ أن أتوجّه بخالص التهاني للجمهورية التونسية بمناسبة فوز اللجنة الرباعية للحوار الوطني في تونس بجائزة نوبل للسلام. وفي هذا الشأن، أحيي بصفة خاصة المرأة التونسية على وجه الخصوص، التي قدّمت صوراً منيرة للنضال من أجل التغيير، فقد كانت المرأة التونسية فاعلاً ومشاركاً أساسياً في هذا الحوار وعلى قدم المساواة في إحداث التحول الديمقراطي في تونس.

واستجابة لبواعث القلق الناجمة عن الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها المنطقة العربية خلال الأعوام الأخيرة، وإيماناً من جامعة الدول العربية بأهمية القضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، قطعت جامعة الدول العربية خطوات هامة نحو تنويع أساليب مواجهة العنف ضد المرأة، مابين إعداد استراتيجيات إقليمية وتعزيز العمل المجتمعي في مجال وقف العنف ضد المرأة، التزاماً منها بالقرارات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يطالب جميع أطراف المجتمع الدولي بضرورة تمكين المرأة وحمايتها في أوقات السلم وأوقات النزاعات والحروب على حدّ سواء.

وقد أطلقت جامعة الدول العربية عام ٢٠١١، الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة تحت عنوان ”حق المرأة العربية في حياة خالية من العنف“. وتهدف الاستراتيجية إلى وقاية المرأة من العنف وحمايتها منه، خاصة في حالة النزاعات المسلحة والحروب. كما ترتكز على زيادة مشاركة المرأة وضمان تمثيلها في جميع مستويات صنع القرار، ومنع النزاعات، وبناء السلام من خلال التعليم والتدريب والتأهيل وتعزيز التوعية وبناء ثقافة السلام. كما حرصت جامعة الدول العربية – وتحرص دائما – على إشراك منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا تنمية المرأة بهدف تعزيز ومساندة الجهود المبذولة على مستوى الدول العربية، أو في إطار العمل العربي المشترك عبر توسيع نطاق التوعية العامة لحماية المرأة من جميع أشكال العنف والتمييز ضدها.

كما اعتمد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته الأخيرة، المنعقدة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، استراتيجية إقليمية وخطة عمل تنفيذية حول حماية المرأة العربية والأمن والسلام، حيث تعد خطوة أساسية على طريق رفع وعي المسؤولين والأطراف الفاعلة ذات الصلة

بالقرارات الدولية والإقليمية، ووضعها موضع التنفيذ، وتحديد الالتزامات بالمرأة والأمن والسلام، وتحديد سبل معالجة التحديات والمستجدات. كما تهدف إلى توفير الحماية للنساء والفتيات في المنطقة العربية، وتعزيز مشاركتهن الكاملة في بناء السلام، حيث ترتكز الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل التنفيذية على أربعة أركان رئيسية، هي: المشاركة، والوقاية، والحماية، والتمكين. كما تم إطلاق خطة العمل التنفيذية حول حماية المرأة العربية والأمن والسلام، خلال أعمال النشاط الموازي، الذي اشتركت إدارة المرأة والأسرة والطفولة بالأمانة العامة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنظيمه على هامش هذا النقاش المفتوح، وذلك يوم أمس؛ أي الاثنين ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. كما تم خلال هذا النشاط تناول كيفية رفع الوعي بقضايا المرأة ذات الصلة بالأمن والسلم، والتعريف بآثار الحروب والنزاعات المسلحة على النساء والفتيات في المنطقة العربية، وما قد ينتج عنه من هجرة ونزوح، وآليات تفعيل تبادل الخبرات والنماذج الناجحة على المستوى الوطني والإقليمي. وفي هذا السياق، تعتزم جامعة الدول العربية عقد مؤتمر إقليمي حول كيفية إعداد خطط عمل لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة على المستوى الوطني خلال شهر كانون الأول/ديسمبر القادم، كخطوة أولى في سبيل تنفيذ خطة العمل التنفيذية حول حماية المرأة العربية.

ولا يفوتني في تلك المناسبة الهامة الإشارة إلى إعلان القاهرة المعنون ”جدول أعمال المرأة العربية لما بعد عام ٢٠١٥“، الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في المنطقة العربية، يوم ٢٣ شباط/فبراير لعام ٢٠١٤، حيث أعلنت الدول العربية – ضمن جملة أمور – عن التزامها بتعزيز قدرات النساء والدفع نحو مشاركتهن الفعالة في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وجميع المجالس المنتخبة ومنظمات المجتمع المدني بكافة أنواعها، من أجل توفير بيئة أكثر عدالة، ولضمان مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار على أسس من الاستحقاق والكفاءة. كما أعلنت عن اعتماد تدابير وقائية أكثر شمولا لمناهضة العنف ضد المرأة بالتركيز على توعية الجمهور – أي الرأي العام – وتطوير وسائل الإعلام بكافة أشكالها، بحيث تضمن الحقوق الإنسانية للمرأة وواجبات حماية كرامتها الإنسانية وتوفير سبل الوقاية من العنف وحماية الضحايا ومعالجتهن وإعادة تأهيلهن. وفي هذا الإطار، يقوم قطاع الإعلام والاتصال بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، بتنظيم اجتماع رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة، غدا الأربعاء الموافق ١٤ تشرين الأول/أكتوبر الجاري، تحت عنوان ”النوع الاجتماعي ومحطات النزاع“.

وأخيرا، فإنني في ختام كلمتي، أدعو مجلس الأمن الدولي إلى ضرورة تحمل مسؤولياته – طبقا للقانون الدولي – تجاه إزالة العقبات التي تحول دون إعمال حق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال في تقرير مصيرها، وإصدار قرار يكفل حماية الشعوب الرازحة تحت الاحتلال، وبخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة منها، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني الذي يحتاج إلى هذه الحماية على الفور، وأكرر، يحتاج هذه الحماية على الفور. فالمرأة العربية في الأراضي المحتلة تعاني من الناحية النفسية والمعنوية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، حيث تتحمل المرأة العربية تحت الاحتلال عبئا كبيرا نتيجة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وعلى رأسها الانتهاكات الحادة لحقوق الإنسان والأوضاع الاقتصادية المتدهورة نتيجة الحصار وتقييد حرية التنقل والتهجير والفقر. وأخيرا وفي هذا السياق، أود إعطاء مثال بسيط لهذه الانتهاكات والجرائم التي لن ينساها التاريخ أو يغفر لها الضمير الإنساني. ففي فجر

يوم الأحد الماضي، قتلت الطفلة رفاه حسن البالغة من العمر أربع سنوات، ووالدتها التي كانت حاملا جراء قصف طائرة إسرائيلية حربية لبيتهما في غزة. أما يوم الأربعاء الماضي، فقام مستوطن بالاعتداء على فتاة فلسطينية متوجهة للصلاة في المسجد الأقصى وخلع حجابها - أي غطاء رأسها - فلما حاولت صده، أخرج سلاحه وأطلق عليها عدة رصاصات، استقرت إحداها بالرأس.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثل منظمة الدول الأمريكية.

**السيد لينيز** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن منظمة الدول الأمريكية واللجنة النسائية للبلدان الأمريكية التابعة لها، على إتاحة الفرصة لمخاطبة هذا الاحتفال التاريخي بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي شكل لحظة فاصلة بالنسبة لنساء العالم من حيث الطريقة التي يتأثرن بها جراء جميع أنواع النزاعات والأزمات، ومشاركتهن فيها.

تمر الأمريكتان بعصر من توطيد الديمقراطية امتاز، من ناحية، بوجود لحظات من التقدم، ومستويات أوسع نطاقا من المشاركة في السياسة وصنع القرار، واستقرار نسبي في مستويات النمو الاقتصادي، ومستويات غير مسبوقة من التواصل وإمكانية الوصول إلى المعلومات. ومن ناحية أخرى، كانت هذه التغييرات مصحوبة أيضا بتزايد مستويات التفاوت في الدخل، وتفشي الفساد، وتزايد عدم الرضا بشأن نوعية الديمقراطية التمثيلية، وفي المقام الأول ارتفاع مستويات الجريمة والعنف.

ويضطلع الأمن بدور محوري في نجاح ديمقراطياتنا الجديدة. ففي حين لا توجد في الأمريكتين أي بلدان توصف رسميا بأنها في حالة نزاع، فإن منطقتنا تعاني من مستويات عالية من انعدام الأمن للمواطنين، وهو واقع يذكر بانتظام في استطلاعات الرأي العام بوصفه أحد الشواغل الرئيسية لدى مواطنينا. ونواجه العديد من المسائل التي تواجهها البلدان التي تمر بحالة نزاع، بما في ذلك ضعف سيادة القانون، والمؤسسات الأمنية غير القادرة على احترام حقوق الإنسان أو غير الراغبة في ذلك، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وارتفاع مستويات العنف بجميع أنواعه، بما في ذلك العنف ضد المرأة، ولا سيما قتل النساء بسبب نوع الجنس، المعروف في منطقتنا بقتل الإناث.

وعلى الرغم من أن انعدام أمن المواطنين يمثل مشكلة تؤثر على جميع السكان، تعاني المرأة من العنف والسرقة والاتجار ومسائل أمنية أخرى بشكل مختلف عن الرجال نتيجة علاقتها المتباينة مع الأماكن العامة. بالإضافة إلى ذلك، وكما أشار كثيرون، فإن المناقشات العامة بشأن المسائل الأمنية والسياسات العامة والبرامج التي تهدف إلى معالجة تلك القضايا كثيرا ما تستند إلى مؤشرات تقلل من العنف إلى مستوى الأنشطة الإجرامية، التي لا تشمل عادة العنف ضد المرأة، الذي يمارس في أغلب الأحيان داخل المنزل.

وفي هذا المنتدى، تلتزم منظمة الدول الأمريكية ببذل الجهود الآيلة إلى تعزيز أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بالإضافة إلى القرارات الأخرى المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا سيما تلك التي تتصدى للعنف الجنسي في فترات النزاع والأزمات. وتوفر اتفاقيتنا، وهي اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه، إطارا قانونيا قويا لدعم التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أمّا آلية المتابعة للاتفاقية فهي تؤكد تأكيدا خاصا على العنف ضد المرأة الذي ترتكبه الدولة أو الأشخاص الذين يتصرفون بالنيابة عن الدولة.

وعدم مراعاة الحالة الأمنية للنساء، من ناحية، وغيابهن عن الهياكل التي يتم فيها اتخاذ القرارات والإجراءات في مجال الأمن، من ناحية أخرى، هما بمثابة السياسة الأمنية في معظم بلدان المنطقة، متجاهلة أكثر من ٥٠ في المائة من السكان.

واعتماد معايير المفاضلة لتحليل التهديدات الحالية يعزز قدرة قطاع الأمن على توفير الاستجابات الملائمة وفقا لحقوق كل مجموعة سكانية وأولوياتها.

وتحقيقا لهذه الغاية، تعرض منظمة الدول الأمريكية تعاونها الكامل للمساعدة على إدماج حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج الأمنية الإقليمية والدولية، وخاصة ما يتعلق بتعزيز الرقابة المدنية على قطاع الأمن، ومواجهة العنف ضد المرأة ومنعه بفعالية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

**السيدة بيهام** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على السماح لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالمشاركة مرة أخرى في هذه المناقشة الهامة، وبتشاطر خبراتنا في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن دواعي سروري الخاص أن أكون هنا اليوم بالنيابة عن الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري وتهنئتي لكم، سيدي، ولمجلس الأمن إزاء اتخاذ قرار هام آخر بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أود أن أشكر المتكلمين السابقين، ولا سيما مقدمو الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المثيرة للاهتمام والإلهام.

إن الذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هي فرصة مناسبة جدا لنا جميعا للتفكير في كيفية جعل عالمنا أكثر سلما وعدلا عن طريق توفير الأمن الذي يشمل الجميع.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي أكبر منظمة أمنية إقليمية في العالم تتناول الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات، وإعادة التأهيل بعد النزاع. ونحن لدينا نهج كلي للأمن يشمل المسائل السياسية والعسكرية، والأمن الاقتصادي والبيئي، فضلا عن حقوق الإنسان وسيادة القانون. والمساواة بين الجنسين كمسألة شاملة هي أحد الأركان الأساسية لمفهومنا الأمني الشامل والتعاوني، لذلك فإن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تؤدي دورا محوريا في عملنا.

هناك عدد من الوثائق السياسة الرئيسية للمنظمة تشير صراحة إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإذا نظرنا إلى السنوات الخمس عشرة من تنفيذ القرار، لأمكننا أن نرى بوضوح أن تقدما قد تم إحرازه. فعلى سبيل المثال، ثمة ٢٧ خطة عمل وطنية من خطط العمل الوطنية القائمة البالغ عددها ٥٤ خطة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هي من منطقة منظمة الأمن والتعاون، وهناك عدة خطط إضافية قيد الإعداد. وثمة عدد من الدول المشاركة في المنظمة تطبق أحكام القرار دون أن تكون لديها خطة عمل وطنية.

من الناحية العملية، إن شبكتنا التي تتألف من ٥٩ مركزا لتنسيق الشؤون الجنسانية في جميع الهياكل التنفيذية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون تساعد الموظفين على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملهم، وتشرك المرأة في مشاريعنا وإجراءاتنا كافة، وتدمج التحليل الجنساني في أعمالنا المتعلقة بدائرة النزاع. ولقد قمنا أيضا بتطوير أدوات ووسائل لهذا الغرض، وأجرينا دراسة بشأن خطط العمل الوطنية البالغ عددها ٢٧ خطة، بهدف الحصول على فهم أعمق حيال موقعنا تجاه تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون.

وجاءت نتائج الدراسة متفقة إلى حد كبير مع النتائج التي توصلت إليها المشاورات الإقليمية التي عقدناها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والحكومة الليتوانية في فيلنيوس خلال نيسان/ أبريل من هذا العام، بغية إدراجها في الدراسة العالمية المتعلقة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واستنادا إلى هذه النتائج، سوف

نركز اهتمامنا الذي يتصف بالأولوية على المسائل التالية، في جملة أمور أخرى.

أولا، نحن نوفر التدريب للموظفين وكبار الإداريين والممثلين الخاصين بشأن الوساطة التي تشمل الشؤون الجنسانية وغيرها من تدابير منع نشوب النزاعات. والإنذار المبكر، وبناء الثقة، وتيسير الحوار، والدبلوماسية الوقائية، والوساطة هي مجالات لا يزال الذكور يهيمنون على معظمها.

ثانيا، نحن نساعد الدول المشاركة لتحسين خطط العمل الوطنية القائمة وغيرها من الاستراتيجيات، أو لوضع أخرى جديدة، مع التركيز على الترابط بين أنشطة التنفيذ المحلية والخارجية.

ثالثا، لما كنا نعتقد أن منع أعمال العنف الجنسي والأعمال القائمة على نوع الجنس في النزاعات يبدأ بمكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي في زمن السلم، فقد عززنا أنشطتنا في هذا المجال، وعملنا، في جملة أمور، على الترويج للتصديق على اتفاقية إسطنبول بوصفها وثيقة وأداة دولية رئيسية.

رابعا، نحتاج إلى المزيد من المعلومات والبيانات ذات النوعية الجيدة لتعزيز السياسات العامة والاستجابات المنهجية، ولمعرفة المزيد عن أثر العمل الذي نقوم به بشأن المرأة والسلام والأمن. ونحن بحاجة إلى المزيد من البحوث، ونعتزم التعاون على نحو أوثق مع المؤسسات الأكاديمية.

خامسا، إننا نعمل على تعزيز التبادل بين المنظمات الدولية، والدول، والمجتمع المدني. ويجب ألاّ ننسى الدور الهام الذي يقوم به المجتمع المدني منذ البداية في الدفع باتجاه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن دوره الحيوي في تنفيذ خطط العمل الوطنية، وتوفير الرصد والرقابة اللذين تمس الحاجة إليهما.

سادسا، سعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا طوال السنوات الماضية لتسليط الضوء على دور المرأة والمسائل الجنسانية في سياق مكافحة التطرف الإرهابي. واعتمد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، في مؤتمره الوزاري الذي انعقد بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وثيقة حول الممارسات الجيدة المتعلقة بالمرأة ومكافحة التطرف العنيف، عملت منظمة الأمن والتعاون على صياغتها ووضعها بالتعاون مع المنتدى.

سابعا، نحن نعمل على تمكين المرأة من خلال إنشاء شبكات للرصد، وقد بدأنا العمل مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح من أجل تعزيز تمكين المرأة في مجال السلام والأمن، وذلك بغية إيجاد مجموعة كبيرة من النساء المدربات في منطقة منظمة الأمن والتعاون اللواتي يقمن بتناول مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار.

وما فتئت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ملتزمة تماما بالسلام والأمن الشاملين والجامعين. لهذا السبب، يعكف الأمين العام لامبرتو زانيير على تنظيم يوم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بغية مناقشة سبل زيادة النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسوف يشكّل ذلك فرصة جيدة لتحديد كيفية تفعيل استنتاجات هذا الاستعراض الرفيع المستوى والدراسة العالمية في إطار منظمة الأمن والتعاون.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، كي ترد على الأسئلة التي طرحت.

**السيدة ملامبو – نغوكا** (تكلمت بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أعرب عن تقديرنا الكبير لإسبانيا على عقد هذا الحوار الثري والغني جدا بالمعلومات. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمساهمة المملكة المتحدة، التي جعلت أيضا من الممكن اتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بالإجماع.

ونشكر الأعضاء جزيل الشكر على ذلك الإنجاز. ونشكر أيضا فرادى الدول الأعضاء التي عرضت علينا هنا ما بذلته

من جهود واتخذته من مبادرات، والتي لم تخجل من تسليط الضوء على مختلف المشاكل التي تواجهها، مع تأكيدها على أن هناك حاجة إلى تحول في النموذج وأنه لا بد، كما قال ممثل هولندا، من أن يكون هناك قدر أكبر من العمل وأقل من الكلام.

ونود التأكيد على أنه، فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية التي نقدر وجودها هنا أيما تقدير، في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) يرد ذكر دور المنظمات الإقليمية سبع مرات على الأقل مما يشير إلى أهمية دور تلك المنظمات. إن عمليات التشريد الجماعية بسبب النزاع غالبا ما تمتد آثارها عبر الحدود وتثير زيادة في الحاجة إلى نهج إقليمية لمنع نشوب النزاعات ولصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. لذلك نرحب بالتعاون الذي شهدناه داخل الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنتدى جزر المحيط الهادئ والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويحدوني الأمل في أن تعزز زيادة التعاون تلك جهودنا المشتركة فيما يتعلق ببرنامج المرأة والسلام والأمن والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة العالمية.

إن اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنتدى جزر المحيط الهادئ للسياسات الإقليمية وخطط العمل بشأن المرأة والسلام والأمن له تأثير غير مباشر في تشجيع عدد أكبر من خطط العمل الوطنية، الأمر الذي من شأنه تحسين تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما نرى أيضا أن التأثير غير المباشر يعني أن البلدان يمكنها أن تعتمد على بعضها البعض فيما يتعلق بالدعم.

وقد رأينا أن الخطط الإقليمية تنفذ بشكل فعال حينما تكون هناك مشاورات واسعة النطاق مع المجتمع المدني وعندما تكون هناك إرادة سياسية وتتوافر الموارد المالية والبشرية والتقنية الكافية، وعندما يكون هناك إطار قوي للرصد والتقييم. وقد شجعنا أيضا تعيين مبعوثات رفيعات المستوى، بعضهن ذكره اليوم متكلمون من مختلف البلدان والمناطق، ونرحب بتعيين المبعوثات داخل منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأفريقي نتمتع بالفعل بالتعاون معهن بشكل كامل. كما نرحب بتعيين مستشارات رفيعات المستوى معنيات بالخطة من جانب الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما، ونشجع ذلك الاتجاه.

وتخبرنا الدراسة العالمية أنه يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي حينما نقوم بتعيين مبعوثات قادرات على المساعدة في توجيه تنفيذ الخطط الإقليمية. وقد اضطلعت الممثلة الخاصة لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعنية بالمرأة والسلام والأمن والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي بدور رئيسي في تيسير المشاورات الإقليمية الخاصة بالدراسة العالمية. ونشكر الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على ما قدموه من دعم في تلك المشاورات الإقليمية.

ونتطلع إلى عملنا الجاري في شراكة مع الاتحاد الأوروبي. ونتطلع إلى مناقشتنا بينما نواصل استعراض الثلاث سنوات وبينما نعمل للتأكد من أن السبيل للمضي قدما في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن سيساعدنا في اتخاذ إجراءات جماعية لها تأثير في جميع المجالات التي نحرص عليها حرصا قويا.

كما أود أن أسلط الضوء على أهمية تعيين الوسيطات. تقوم العديد من البلدان بالفعل بذلك، تعيين ودعم شبكات الوسيطات الأساسيات، اللائي تتزايد أعدادهن ومشاركة المرأة في معالجة النزاعات وفي صنع السلام آخذة في الزيادة.

أود أن أختتم كلمتي بإبراز أنه ينبغي النظر إلى اليوم، بينما نواصل هذه المناقشة، بوصفه يوما للتحول في النموذج. كان هناك وقت قبل دراسة الـ ١٥ عاما، وسيكون هناك وقت بعد دراسة الـ ١٥ سنة. وهذا يعني أننا نجري تغييرا في الطريقة التي نعمل بها، نحن نؤيد أعمال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات قوية وحاسمة وموحدة للتأكد من أنه بعد مرور ١٦ عاماً على اعتماد القرار أو ١٧ سنة بعد اعتماد القرار، ولكن قبل وقت طويل من بلوغنا مرور ٣٠ عاماً على اعتماد القرار، سيكون بوسعنا أن نتكلم عن تحقيق تأثير كبير في تنفيذ القرار والمشاركة النشطة لكل من الرجل والمرأة في صنع السلام وفي منع نشوب النزاعات.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الآن الكلمة لممثلة إيطاليا.

**السيدة مارتيلي** (إيطاليا) (تكلمت بالإيطالية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): في البداية، بالنيابة عن إيطاليا، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على اتخاذ مجلس الأمن اليوم للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، بشأن المرأة والسلام والأمن، والذي نؤيد كل ما جاء فيه تأييدا كاملا. نشكر إسبانيا والمملكة المتحدة على العمل الذي اضطلعتا به في ذلك الصدد.

وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أشير إلى أنه حتى في إطار الأزمات السياسية التي تسبق النزاع المسلح وحيثما تكون هناك انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية، يوجد فرق بين تأثير ذلك على المرأة وعلى الرجل. تظهر دراسات المراحل التي تسبق مباشرة نشوب النزاعات المسلحة استمرار القولبة النمطية لأدوار الرجال والنساء، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في العنف ضد المرأة.

في فترة اشتداد النزاع، يصبح العنف الجنسي ضد النساء والفتيات سلاحا للحرب يستخدم على نطاق واسع وحتى داخل المنازل يزداد العنف العائلي. وتميل ظاهرة العنف الجنسي إلى الزيادة حتى في حالات ما بعد النزاع. ومن ثم لا بد من مشاركة المرأة في مفاوضات السلام لكفالة المشاركة الملائمة في المراحل التالية للتوقيع على اتفاقات السلام. والأكثر أهمية هو النظر في القضايا الجنسانية في المفاوضات حتى لا يكون وجود المرأة غير ذي صلة. إن الحفاظ على المنظور الجنساني بالغ الأهمية بمكان عند التفاوض بشأن الضمانات خلال مرحلة إعادة البناء وبروز تعريف جديد للأمن كالحالة الإنسانية والاجتماعية استناداً إلى ممارسة المرء لحقوقه الإنسانية الأساسية التي تشكل الأدوات الرئيسية للحفاظ على السلام.

واستجابة لدعوة رئيس وزراء إسبانيا معالي السيد راخوي بري إلى ضرورة مواصلة تشجيع التعاون في ذلك المجال، وبناء على الملاحظات التي أدلت بها نائبة الوزير في شيلي السيدة غلوريا مايرا، أود أن أؤكد على الأهمية البالغة للحوار مع المجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، ستقوم إيطاليا، في إطار خطة عملها الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، يوم الجمعة القادم، بتهيئة فضاء للشراكات المنظمة المكرسة لمكافحة العنف ضد المرأة. يتحقق السلام الذي أشرنا إليه سابقا بوضوح عن طريق إعلاء قيمة الشعوب ومن خلال تطوير رأس المال المستنير كخطوة أولى في عملية تفضي إلى الحصول على حريات كبيرة.

إن التحدي الحقيقي، لا بالنسبة لإيطاليا فحسب، بل وبالنسبة لجميع الديمقراطيات الناضجة، هو الاستثمار في طريقة جديدة لإدارة معارفنا مدفوعة بالابتكار. وفي ذلك الصدد، يعني الانعكاس الحقيقي للاتجاهات استئناف تقديم الخدمات للشعب وتوفير الرعاية الصحية القادرة على الاستجابة لاحتياجات اليوم. وأشير إلى السكان الشائخين والهيكل المتغير للأسرة، الذي أصبح أكثر تجانسا وأصغر حجماً نظراً لانخفاض معدلات المواليد.

والهجرات الكبرى من جنوب العالم تستدعي سياسات عامة شاملة، أي نهجاً عابرا للحدود الوطنية، لأنه لا يمكننا تنشيط قدراتنا لتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، بدون التفكير في القضاء على مَواطن الضعف والفقر من منظور عالمي، بما في ذلك في البلدان النامية.

إنَّ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، التي تُعيد إطلاق التعاون بصفته أداة لإيجاد الشراكات من أجل التنمية، يجب أن تشكِّل مرجعية في عملية بناء السلام. وأهدافها تسعى إلى القضاء على الفقر المدقع عالمياً بحلول عام ٢٠٣٠، وخفض نسبة النساء والرجال والأطفال الجائعين إلى النصف، وإيجاد أصول سياسية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بغية الحفاظ على استثمارات أكبر في مكافحة الفقر، والتخلص من كل أشكال سوء التغذية، ومضاعفة الإنتاجية الزراعية ومداخيل منتجي المواد الغذائية على نطاق ضيق، ولا سيما النساء والمُزارعين الأسريين، عبْر الوصول المأمون إلى الأراضي والموارد الزراعية، خفض معدل وفيات الأمومة إلى أقل من ٧٠ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية، وخفض وفيات الرضَّع بشكل كبير والتخلص من الأمراض الوبائية مثل الإيدز، السل والملاريا. والأهداف الأخرى للخطة هي الإقرار بالحاجة إلى تعليم شامل ومتساوٍ للجميع، والمساواة الكاملة بين الجنسين، والحصول العالمي على الطاقة المستدامة، ودعم الهياكل الأساسية، وتعزيز الاستهلاك المستدام والنماذج الإنتاجية واعتماد تدابير مُلحَّة لمكافحة تغير المناخ والتصحُّر.

وجنوب العالم هو المدخل الحقيقي إلى حفظ التوازن في العالم. واستثمارنا في المرأة من أجل التوحيد الشامل للأمن هو التدبير الحقيقي لقدرتنا على توحيد التاريخ والابتكار.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

**السيدة رودريغيث بينيدا** (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): إننا نهنِّئ إسبانيا على هذه الجلسة الناجحة في الذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥(٢٠٠٠). ونرحب بالدراسة العالمية الجديدة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي أعدتها السيدة راديكا كوماراسوامي وفريق عملها. ونشكر أيضاً السيدة فوميزيل ملامبو - نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على جهودها.

إنَّ تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) على نحو ملائم يقتضي إرادة سياسية ثابتة من قِبَل جميع الوكالات الحكومية المعنية. وتظهر تلك الإرادة من خلال مخصصات الميزانية المحددة بوضوح، في كلتا ميزانياتنا الوطنية والتبرعات التي يقدمها المجتمع الدولي. وعلى الحكومات والمجتمع المدني العمل معاً وتكملة كل منهما جهود الآخر.

إنَّ المرأة تؤدي دوراً أساسياً في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وتعزيز العدالة، وتعزيز المصالحة وإعادة بناء المؤسسات الوطنية - جميع الأركان الأساسية لتوطيد السلام. وإشراك المرأة في عمليات صنع القرارات هام على جميع المستويات.

ويمكن للتنمية المستدامة ذات القاعدة الواسعة أن تسهم في معالجة الأسباب الكامنة للنزاعات. وبحكم تعريفها، تقتضي هذه التنمية إشراك المرأة. لذا، فإننا نرحب بإدراج الهدف ٥، المتعلق بتمكين النساء والفتيات، في خطة التنمية المستدامة.

ونؤكد أنَّ منع العنف الجنساني والاعتداء الجنسي والحماية منهما تستدعيان إشراك الرجال والفتيان. إنهما تعنيان الجميع.

وإننا نُدين بشدة حالات العنف الجنسي المبلَّغ عنها، والتي ما برحت تُستخدَم بصفتها استراتيجية للتحريض والترهيب. وعلاوة على ذلك، نستنكر حوادث العنف والاعتداء الجنسي في عمليات حفظ السلام. ونطالب بتنفيذ سياسة عدم التسامح.

ويتعين على قوات الأمن أن تُدرك أنَّ المرأة تؤدي دوراً حيوياً في حوار المصالحة الوطنية. وعلى تلك القوات أن تضمن سلامتها وأمانها بصفتها جانباً هاماً من معادلة السلام والأمن.

ولن يهدأ لنا بال حتى نرى أنَّ الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في الميدان تحظى بالاهتمام الذي تستحقه. وسيتحقق ذلك بالشراكة النشيطة لجميع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ودولها الأعضاء، وبدعم المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية.

وإننا نقدِّر العمل الهامّ الذي تنفذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في النهوض بالمنظور الجنساني في جميع أنشطة البعثات الميدانية التابعة للأمم المتحدة. ونحث ذلك المكتب على مواصلة تقديم مساهماته القيِّمة لجهودنا بغية التصدي للتحدي الذي يواجهنا الآن.

ونؤكد أنَّ استعراض عمليات حفظ السلام وبناء السلام ينبغي أن يشمل الالتزامات ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويتعين علينا تحسين التعاون القائم وإرساء أوجه التآزر بين عمليات حفظ السلام والأفرقة القطرية. فهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا به استثمار المزايا النسبية المشتركة لكلتيهما.

وعلينا تحسين الوصول إلى العدالة وتعزيز مشاركة المرأة في صياغة التشريع الوطني. ومن خلال الجهود المشترَكة والمنسَّقة، يمكننا تحقيق مجتمعات هادئة وشاملة للجميع. وفي هذا الصدد، نودّ أن نؤكد تكامل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مع ولاية اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واستعراضها التقارير الوطنية المقدَّمة من الدول الأطراف.

إنَّ نظام روما الأساسي يشكِّل الإطار القانوني الدولي الأكثر تقدما حتى الآن بشأن الجرائم المرتكَبة على أساس نوع الجنس. وينبغي دمجه في السياق الوطني بحيث يصبح لدى الدول إطار شامل للتحقيق في جرائم العنف الجنسي الدولية والجرائم المرتكَبة على أساس نوع الجنس، مع إجراءات محددة لدعم الضحايا والشهود، وبرامج لتعليم النساء القوانين المتعلقة بهنّ. ولكل مكوِّن من تلك المكوِّنات أثر بارز على وصول المرأة إلى العدالة.

ختاماً، إننا ندعم القرار ٢٢٤٢(٢٠١٥)، الذي اعتُمِد اليوم، والذي قدَّمناه. ونحن نحث جميع الأعضاء الحاضرين على الاستفادة من هذه الفرصة الهامة، للمضي قدُماً نحو التزام أقوى وأكثر جوهرية بالمساواة بين الجنسين، وضمان أن يكونَ تمكين النساء والفتيات إحدى ركائز بناء السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

**السيدة بوغياي** (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر إسبانيا وأن أشيد برؤيتكم وقيادتكم، سيدي الرئيس، في تنظيم مناقشة اليوم الرفيعة المستوى بشأن استعراض القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠).

لقد دعمت هنغاريا بقوة اعتماد القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرارات اللاحقة المتعلقة بهذا الموضوع. ونحن نعلم أنَّ مبادرات وإجراءات عديدة أُطلِقت خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، بهدف تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام، فضلاً عن تمكينها في حالات صنع السلام وما بعد انتهاء النزاع.

إنَّ هنغاريا تؤيد كلياً التعهُّدات المشترَكة التي قدَّمها المراقب عن الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) المتعلِّق بالمرأة والسلام والأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، تتعهَّد هنغاريا، على المستوى الوطني، بتحديد ونشر خبيراتٍ وضابطاتٍ عسكريات، وضابطات

شرطة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبعثات سياسة الاتحاد الأوروبي المشترَكة للأمن والدفاع.

وإننا نلتزم أيضاً بتكثيف كل جهودنا الهادفة إلى تعزيز العدالة والمساءلة. وفي هذا الصدد، ندعم شمول مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، والأشكال الأخرى من الجرائم المرتكَبة على أساس نوع الجنس، في جزاءات الأمم المتحدة والجزاءات الثنائية.

ونحن مستعدون للمساهمة في المبادرات الدولية الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، ولا سيما ضد النساء والفتيات.

لقد موَّلت هنغاريا، على أساس ثنائي، حلقة عمل للتدريب الجنساني في كينيا، هدفت إلى تطوير القطاع الأمني في إطار استراتيجيتنا للتعاون الإنمائي الدولي.

ودعمنا أيضا برنامجين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واحد في غرب البلقان حول المضي قدما في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والآخر في كينيا حول تحسين الأمن وتعزيز القيادة بالنسبة للنساء والفتيات المتضررات من الأزمات. وساهمت هنغاريا أيضا في بناء مدرسة ثانوية للبنات في أفغانستان.

غير أنه على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزناه في السنوات الـ ١٥ الماضية، لا تزال توجد تحديات كبيرة تعرقل جهودنا الرامية إلى إحلال السلام والأمن للجميع. وتتوق هنغاريا إلى العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والدول الأعضاء بشأن مختلف برامج الأمم المتحدة لأننا نعتقد أن المسؤولية عن معالجة تلك المسائل تقع على عاتق الجميع منا، ومن دون استثناء.

أعلنت هنغاريا عن التزامها بقضية منع العنف الجنسي في مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع والذي انعقد في لندن في العام الماضي، حيث انضمت هنغاريا إلى البلدان الأخرى في تأييد البيان الصادر بشأن النداء من أجل العمل على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات في حالات الطوارئ. أخيرا، أود أن أضيف أن هنغاريا لا تزال تساهم أيضا في مشروع لتثقيف النساء والفتيات في مقاطعة باغلان في أفغانستان، ويجري ذلك بالتعاون مع منظمة المعونة المعمدانية الهنغارية، وهي منظمة معروفة ولديها خبرة تراكمية واسعة في التعاون مع القوات العسكرية لحفظ السلام في مجال مكافحة العنف الجنسي، ومعالجة الآثار المترتبة على هذه الأعمال الآثمة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الهند.

**السيد موكيرجي** (الهند) (تكلم في الإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة ذات الصلة، وعلى المذكرة المفاهيمية الزاخرة بالمعلومات (S/2015/749، المرفق). بغية إعطاء الفرصة للزملاء الآخرين للكلام اليوم، أود أن أدلي ببضع نقاط، وأرجو تعميم بياني الكامل.

يجري النظر في التقرير السنوي للأمين العام (S/2015/716) في مرحلة تاريخية، حيث اعتمدنا فيها من فورنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، واحتفلنا فيها بالذكرى السنوية الأربعين للمؤتمر التاريخي للأمم المتحدة، أي المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة والذي انعقد في مدينة المكسيك، واحتفلنا بالذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وإذا أردنا حلولا مستدامة لحالات النزاع، فلا بد من تآزر البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة لخطة عام ٢٠٣٠.

إذا لم يجسد مجلس الأمن ذلك المنظور في مداولاته عند تخطيطه لولايات عمليات سلام، فإننا لن ننجح في تحقيق التآزر المطلوب. ويجب أن يكون للبلدان النامية وجود أكبر في العضوية الدائمة للمجلس، ولهذا السبب فإن الهيكل الحالي

للمجلس بحاجة ماسة إلى الإصلاح، كما اتفق على ذلك جميع قادتنا في مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥.

لا بد للأمم المتحدة من أن تشجع على المشاركة والقيادة بصورة كاملة ومجدية للمرأة في عمليات صنع القرار في حالات منع نشوب النزاعات وحسمها، وفي مرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وفي ذلك الصدد، إن دورنا الرائد في ليبيريا، حيث أصبحت الهند أول دولة عضو في الأمم المتحدة تبعث بوحدة من حفظة السلام كلها من الإناث، يوضح ما ندعو إليه.

ويجب تشجيع الحكومات الوطنية ومساعدتها في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية في سياق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن العنصر الرئيسي في بناء القدرات الوطنية لا يتمثل في النشر المؤقت للخبراء الخارجيين في المجال الإنساني، بل في العملية الحقيقة لنقل الخبرات في مجال تطوير الموارد البشرية وبناء المؤسسات الوطنية من جانب الدول الأعضاء المستعدة والقادرة على اقتسام خبراتها. إن الالتزام الأخير الذي قطعناه في قمة القادة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لزيادة مساهمتنا بتقديم العناصر التمكينية والموظفين المهرة من قواتنا المسلحة، لا سيما في صفوف قوات الشرطة لدينا، وذلك دليل على الكيفية التي تقترحها الهند في معالجة المسألة. وغني عن البيان أنه لا بد لهذه المساعدة من أن تحظى بمباركة الحكومة المضيفة لكي يتسنى للأمم المتحدة أن تسهم مساهمة فعلية في أهداف بناء السلام. ومن المنطقي بالنسبة لنا أن نذكر هنا أن هذا النهج الذي يرتكز على خبرتنا بوصفنا بلدا مساهما بقوات، يتطلب من المجلس تطبيق أحكام المادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة، نصا وروحا، مما يمكِّن البلدان المساهمة بقوات، مثلنا غير الممثلة في المجلس، بأن تجلس وجها لوجه مع أعضاء المجلس عندما تصمم ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

في الختام، نعتقد أن أي تحول عن ذلك الهدف إلى قضايا مواضيعية أخرى، بما في ذلك حقوق الإنسان، والتطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، سوف يعرض للخطر العمل الجاري الاضطلاع به بصورة منفصلة في الجمعية العامة والمجلس وسيقلل من شأنه، وسيضع ضغطا لا لزوم له على موارد الأمم المتحدة المضغوطة أصلا.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل السويد.

**السيد سكوغ** (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم في هذه المسألة، وأشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحاطتيهما الإعلاميتين هذا الصباح. وأود أيضا أن أشكر بشكل خاص السيدة لوسانج، والسيدة محمد والسيدة مرابط على مشاركتهن هنا اليوم. إن شجاعة والتزام منظمات المرأة في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام وتعزيز حقوق الإنسان، والذي كثيرا ما يكون في ظل حالات محفوفة بالمخاطر الكبيرة، أمر يبعث على الإعجاب وعمل جدير بدعمنا الكامل.

إننا هنا اليوم، ليس فقط للاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، بل أيضا لدعم المرأة والنهوض بها بوصفها عنصرا فاعلا في إحلال السلام. لقد آن الأوان للإسراع في جهودنا المشتركة والانتقال من الالتزامات القياسية إلى التنفيذ الكامل.

إن تعزيز المساواة بين الجنسين ومساهمات المرأة في السلام والأمن من الأولويات العُليا بالنسبة لحكومة السويد. فتعزيز المساواة بين الجنسين لا يعني فقط النهوض بتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، بل أيضا تحقيق التنمية ومنع نشوب النزاعات. أود أن أبرز ثلاثة مجالات هامة جدا بالنسبة لنا وتريد السويد أن تتعهد بالاستمرار في دعمها لها.

أولا، إن البينة التي لا يمكن ضحدها، كما تبرز الدراسة العالمية، أثبتت أن مشاركة المرأة تؤدي إلى المزيد من السلام المستدام. ومع ذلك يجري في أحيان كثيرة استبعاد خبرة المرأة ومعرفتها ودرايتها من عمليات السلام. لذلك لا بد من البدء بالتغيير، ويجب أن يبدأ ذلك في الوطن. لقد التزمت حكومتي بتعزيز حقوق الإنسان للمرأة، وتحسين وصول المرأة إلى الموارد وزيادة تمثيلها، في أوقات الحرب وأوقات السلام.

إن خطة العمل الوطنية المنقحة لدينا سوف تجعل مشاركة المرأة في السلام والأمن أولوية عُليا. وللتأكد من أن الخطة الجديدة تجسد على النحو المناسب الاحتياجات والخبرات اللازمة للنساء والفتيات في المجتمعات المتضررة من النزاعات، أجرينا مشاورات في خمسة بلدان تتعامل مع النزاعات أو خارجة من نزاعات. وكانت جميع النساء تنتمي إلى مناطق تتراوح من تلك الموجودة في أفغانستان إلى مناطق تقع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونقلنا نفس الرسالة الواضحة جدا ومفادها أنه لا يمكن تحقيق أي سلام مستدام من دونهن. ويجب علينا أن نستمع إلى مناشدهن وأن نلتزم بمواصلة تقديم الدعم والمال لمنظمات المرأة في البلدان التي تمر في حالة نزاع والبلدان الخارجة من نزاع. وقد عملنا على زيادة ذلك الدعم ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس الماضية، غير أننا سوف نجهد لكي نقدم حتى أكثر من ذلك. كذلك تعمل السويد على تطوير شبكة من النساء الوسيطات في السلام، وقد اشتركنا أيضا في إنشاء شبكة الوساطة لنساء بلدان الشمال بقدرة على المساعدة في جهود السلام أينما دعت الحاجة إل تلك المساعدة في العالم.

ثانيا، ينبغي لنا أن نُسلم بأن العنف الجنسي في النزاعات يمثل تحديا أمنيا رئيسيا، ولا بد من أن يظل مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن، لا سيما في الوقت الراهن، حيث عندما يبلغ استخدام العنف الجنسي مستويات جديدة ومروعة، لا يجري فقط التغاضي عن العنف الجنسي، بل يجري وصفه بصورة علانية كأسلوب من أساليب الحرب. لا بد من المساءلة عن هذه الجرائم ووضع حد للإفلات من العقاب. وكوننا مانحا رئيسيا في مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، سنلتمس طرقا أخرى لزيادة الدعم لضحايا العنف الجنسي والناجين منه. سوف نواصل التعاون مع أصحاب المصالح المعنيين، من قبيل مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، لتكوين قدرات وطنية أقوى للتحقيق في الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس والمحاكمة عليها.

في عام ٢٠١٦، سنضطلع بدور قيادي في مبادرة الدعوة إلى العمل على الحماية من العنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ، والهدف من ذلك تعزيز المساءلة والحد من العنف القائم على نوع الجنس في الأزمات الإنسانية. وسيتمثل هدفنا الرئيسي في السنة المقبلة في الانتقال من مبادرة رسم السياسات إلى العمل ومن الأقوال إلى الأفعال. ونريد أن نعمل مع جميع شركائنا في المبادرة، ومع الجميع هنا في المجلس من أجل إحداث تأثير حقيقي وإيجابي في كيفية معالجة العنف القائم على نوع الجنس في الأزمات الإنسانية. كذلك ستدعم السويد المنظمات العاملة في مجال إشراك الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين. لقد أظهرت الممارسات الجيدة الأخيرة المستمدة من البلدان المتضررة من النزاعات أهمية إشراك الرجال والفتيان في منع العنف القائم على نوع الجنس.

ثالثا، إن عدم توفر الموارد، أو التوزيع غير المنصف لها، كثيرا ما يكون في صميم عدم المساواة. ونحتاج إلى تحليل شامل لكيفية تخصيص الموارد، وإلى من تخصص الموارد. وإذا ما أردنا إحداث تغيير حقيقي، لا بد من أن يقترن الالتزام السياسي بالتمويل المستدام. إننا ملتزمون بتخصيص نسبة ١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لدينا للتعاون الإنمائي. وستظل المساواة

بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها أولويات عُليا في تعاوننا الإنمائي ومساعدتنا الإنسانية.

وكانت المساواة بين الجنسين هي نقطة التركيز الأساسية لـ ١٦ في المائة من الدعم الإنمائي الذي نقدمه إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات في عام ٢٠١٤. وندعو الأمم المتحدة لبلوغ الهدف المنشود بتحقيق نسبة ١٥ في المائة من التمويل القائم على نوع الجنس من بين جميع تدفقات المعونة إلى البلدان المتضررة من النزاعات.

**ونرحب بالقرار** (٢٠١٥) ٢٢٤٢ الذي اتخذه المجلس اليوم، وبالدعوة التي وجهها إلى الأمم المتحدة لمضاعفة الجهود الرامية إلى إدماج احتياجات المرأة والمنظور الجنساني. وستكون الأمم المتحدة قادرة بشكل أفضل على الوفاء باحتياجات النساء والرجال والفتيان والفتيات، من خلال تعزيز الكفاءة والمساءلة المتعلقة بالشؤون الجنسانية على المستويات الاستراتيجية والتكتيكية والعملياتية.

ونحن ملتزمون بدعم تلك الجهود، وسوف نواصل تقديم التدريب السابق للنشر إلى موظفي بعثات حفظ السلام بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والشؤون الجنسانية، فضلا عن انتداب مستشارين في الشؤون الجنسانية، وكذلك انتداب المستشارين الجنسين إلى المؤسسات والبعثات الدولية. نحن أيضا ملتزمون تجاه وجود هيئة أمم متحدة للمرأة، قوية وذات موارد كافية. ونحن أكبر المانحين للبرنامج في عام ٢٠١٤، بدعم إجمالي قيمته ٣٥ مليون دولار.

وفي الختام، من أجل اتخاذ التزامنا المشترك على محمل الجد، نحن بحاجة إلى أن نضمن الاستماع إلى صوت المرأة، وأن يكون لاحتياجات وظروف النساء اللاتي يعشن في البلدان التي تشهد نزاعات أو تلك التي تمرّ بمرحلة ما بعد النزاع، تأثير في قراراتنا. وقد آن الأوان لنقلة نوعية. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن ابدأ إذا تم استبعاد نصف السكان.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

**السيد أنطونيو دي أغويلار باتريوتا** (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): نشكر رئيس الوزراء راخوي بري ووفد إسبانيا على عقد مناقشة اليوم وعلى التزامهما بخطة المرأة والسلام والأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أيضا أن أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والسيدة جوليين لوسانج، والسيدة ينار محمد، والسيدة آلاء مرابط على إحاطاتهم الإعلامية.

وأهنئ واضعي الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فهذه الوثيقة الطموحة والشاملة ستوفر أساسا سليما ومحدثا تستند إليه المناقشات فيما بين واضعي السياسات والنشطاء والعلماء خلال الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى التوصيات الصادرة عن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وتلك الصادرة عن فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، لدينا الآن ثلاثية متينة من التقارير التي ترتكز عليها مناقشاتنا بشأن استعراض السياسات والممارسات التي تتبعها المنظمة بشأن السلام والأمن الدوليين.

لقد مرت خمس عشرة سنة منذ أن أقر مجلس الأمن للمرة الأولى بأن النساء والفتيات يشهدن النزاع المسلح بطرق مأساوية جدا، وبالتالي فإن لديهن احتياجات وشواغل ومنظورات محددة. وأدى ذلك إلى ضرورة الاعتراف بأن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا إذا أُخذت منظورات كل من الإناث والذكور في الاعتبار بشكل كامل. وتم خلال السنوات القليلة الماضية دمج خطة المرأة والسلام والأمن في التيار السياسي الرئيسي للأمم المتحدة. وجرى إنشاء إطار قانوني شامل من

خلال ثمانية قرارات محددة للمجلس، بما فيها القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذ اليوم، وعدد من البيانات الرئاسية.

كما ساهمت، في هذا الصدد، كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة وضع المرأة – التي أتشرف برئاستها حاليا. وسيكون الموضوع ذو الأولوية في الدورة القادمة للجنة هو ''تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة'' في حين أن موضوع الاستعراض سيكون ''القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات''. وبالمثل، فإن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع والعديد من المقرري التابعين لمجلس حقوق الإنسان، قد قاموا بعمل حثيث من أجل تعزيز هذه الخطة الحيوية. وقد وضعت المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم المحلية والدولية مجموعة كبيرة من الأحكام القضائية بشأن الانتهاكات ضد النساء والفتيات. ولا يمكن الآن تصور إنشاء عملية جديدة من عمليات حفظ السلام الرئيسية دون نشر مستشارين في الشؤون الجنسانية، ودون إدراج حماية المرأة في الولاية، ودون تدريب حفظة السلام على منع الاعتداء الجنسي.

لقد تغير الكثير منذ أيام ما قبل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ومع ذلك فهناك الكثير الذي لا يزال بدون تغيير. ولا تزال النساء والفتيات عرضة لانتهاكات غير مقبولة لحقوقهن في مناطق الحرب حول العالم. ولا يزال الإفلات من العقاب على الجرائم القائمة على نوع الجنس، يشكل تحديا كبيرا. يمكن أن تستمر جهود حفظ السلام، وكذلك جهود بناء السلام والتعمير في الاستفادة من زيادة المشاركة والقيادة النسائية. وبالتالي فإن مناقشة اليوم هي فرصة مناسبة للتقييم والتفكير بشأن المستقبل.

تتفق البرازيل تماما مع تقييم الدراسة العالمية بأن أكثر الطرق فعالية لتجنب العنف ضد المرأة في التراعات هي الحيلولة دون اندلاع الحرب في المقام الأول. ينبغي أن يشجعنا هذا الاستعراض الرفيع المستوى على تجديد التزامنا بالوسائل الدبلوماسية لحل المنازعات بالسبل السلمية، بما فيها المساعي الحميدة والوساطة ومشاركة المنظمات الإقليمية. ولذلك، فإن زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام والمراحل الانتقالية بعد انتهاء التراع يكتسي أهمية بالغة، كما أكدت المذكرة المفاهيمية التي أعدها وفد إسبانيا (S/2015/749، المرفق) إن مبادراتنا الرامية إلى منع نشوب التراعات وحلها، ينبغي أن تعالج أيضا الأسباب الجذرية والعوامل الهيكلية المسببة للعنف، بما في ذلك الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وعدم المساواة، التي تؤثر على النساء والفتيات بصورة غير متناسبة.

ينبغي أن تكون الأزمات الإنسانية المعقدة الناشئة عن التراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سبيلا لتسليط الضوء على محنة النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعديد من أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاسترقاق الجنسي والزواج القسري، واللواتي يضطررن أيضا إلى هجر ديارهن ومجتمعاتهن المحلية، ويصبحن لاجئات ومشردات داخليا. وفي هذا السياق، ينبغي أن نكفل إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات اللاتي ينتمين إلى الفئات الضعيفة، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية والنساء المتقدمات في السن وذوات الإعاقة منهن وأعضاء الأقليات العرقية أو الدينية، من بين جهات أخرى.

وقد صرحت البرازيل منذ وقت طويل أن دعم واستضافة اللاجئين هو ضرورة أخلاقية وواجب مشترك للبشرية. وجددنا مؤخرا المبادئ التوجيهية الرامية إلى تيسير منح التأشيرات على أساس إنساني للأفراد المتضررين من التراع في سورية. وفي السنوات الأربع الماضية، تم إصدار هذه التأشيرات لما يقرب من ٨ ٠٠٠ من طالبي اللجوء، بمن فيهم الآلاف من النساء والفتيات المستضعفات.

وأكد الرئيس ديلما روسيف، خلال اجتماع قادة العالم الأخير بشأن المساواة بين الجنسين، على أن النساء لم يكنّ مستفيدات فحسب من السياسات العامة والمبادرات، بل كنّ أيضا عناصر فاعلة في رسم مستقبلهن. وترى البرازيل أن الحماية والتمكين هما جانبان لا ينفصلان عن خطة المرأة والسلام والأمن. ليس للنساء والفتيات الحق في السلامة فحسب، ولكن أيضا في أن يكون لهن صوت نشط وفاعل. لا ينبغي اتخاذ أي قرار بشأن المرأة بدون التشاور ومراعاة منظورها الفريد من نوعه.

أما على الصعيد الدولي فيتضمن ذلك صياغة وتنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وإجراء المفاوضات السلام ومعالجة بناء السلام والإنعاش والأنشطة الإنسانية. وعلى الصعيد المحلي، ينبغي للحكومات أن تكون جاهزة لوضع وتحسين سياساتها التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

لقد أحرزت البرازيل تقدما كبيرا في العقد الماضي. وقد قمنا بسن قانون ''ماريا دا بينها''، الذي يعترف بالعنف المترلي بوصفه انتهاكا لحقوق الإنسان، وأنشأنا، في الآونة الأخيرة، مجلس المرأة البرازيلية، وهو حيز متعدد التخصصات يهدف إلى تيسير وصول المرأة إلى الخدمات المتخصصة والحماية والتمكين والاستقلال الذاتي الاقتصادي. وقد توجت هذه المبادرات مؤخرا بإنشاء وزارة لشؤون المرأة والمساواة بين الأعراق وحقوق الإنسان. ونحن على ثقة بأنه سيكون بجهودنا الوطنية تأثير إيجابي على جميع أنشطتنا في الساحة الدولية.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن اليوم أن حكومة البرازيل قد أطلقت عملية صياغة خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وستشمل خطتنا تدابير في مجالات مثل تعزيز مشاركة المرأة في بعثات السلام، وزيادة تعزيز العلاقة بين الجنود والمدنيين، ولا سيما النساء والفتيات في عمليات السلام، وتقديم المساعدة الإنسانية، والتعاون التقني للبلدان الخارجة من التراع فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية. وهذه المبادرة ستكمل بنود الخطة السياسة الوطنية بشأن المرأة، التي تشمل بالفعل التوصيات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك تشريعات صارمة ضد العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

وقبل سبعين عاما، كانت السيدة بيرثا لوتز، وهي عضو بارز في الوفد البرازيلي إلى مؤتمر سان فرانسيسكو، واحدة من ثلة من النساء اللاتي وقعن على ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الوقت، كان من الانجازات المهمة الاعتراف بالمساواة بين الرجل والمرأة وحق المرأة في المشاركة في جميع أنشطة الأمم المتحدة.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر أن البرازيل لا تزال تسهم بقوة في تعزيز المساواة بين الجنسين والمسائل المتعلقة بتمكين المرأة على جميع مستويات الأمم المتحدة ومجالات عملها.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

**السيد عبد الرحمانوف** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الإسبانية والمتكلمين السابقين لتركيز الاهتمام على الطرق الكفيلة بتعزيز القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عقب عملية الاستعراض التي دامت ١٥ عاما وبينما نعمل على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولئن كان قد تم قطع العديد من الأشوط الجديرة بالذكر منذ عام ٢٠٠٠، فمن الضروري العمل على سد الفجوة بين النوايا والتنفيذ.

ولذلك يود وفد بلدي أن يقترح اتخاذ بعض التدابير الرئيسية.

أولا، لا يزال جدول أعمال النساء والسلام والأمن يتطلب التنسيق الأوثق فيما بين الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين

بالتعامل مع أعمال العنف، ومنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، وعلى وجه الخصوص إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام وعملياتها في الميدان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تعمل بوصفها وكالة رائدة. وعلى الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات تقديم التدريب على مراعاة الاعتبارات الجنسانية قبل النشر، كما ينبغي أن تكون المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون جزءا لا يتجزأ من المسعى الجماعي.

ثانيا، ينبغي أن تتضمن جميع عمليات حفظ السلام الشاملة والمتعددة الأبعاد والمختلطة ولاية قوية فيما يتعلق بالنساء والسلام والأمن، مع وجود اختصاصيين في الشؤون الجنسانية لتقديم بناء القدرات في القوات العسكرية وقطاع الشرطة والقطاع المدني، فضلا عن الوحدات التي تركز على سيادة القانون، والعدالة الانتقالية، وحقوق الإنسان. ويجب على عمليات حفظ السلام أن تسعى جاهدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، تماما كما هو الحال في المقر. ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما سياسة الأمين العام المتعلقة بعدم التسامح إطلاقا، التي يجب إنفاذها بشكل صارم وبدون أي إفلات من العقاب. وينبغي أن تدعم الدول الأعضاء تلك المبادرة بالخبرة والتمويل، لكي يتسنى أن يكون تأثير القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) دائما وواسع المدى، لا سيما في المجتمعات الهشة وغير الآمنة.

وفي ذلك الصدد، يتلقى حفظة السلام من كازاخستان تدريبا مكثفا في مسألة النساء والسلام والأمن. ويتولى بلدي حاليا رئاسة وحدة الشؤون الجنسانية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهو بصدد وضع خطة عمل وطنية تقوم على أساس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبصفتنا رئيس المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وباعتبارنا الرئيس السابق لمنظمة التعاون الإسلامي للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢، ورئيس منظمة الأمن الجماعي من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢، فإننا دعمنا الحكومات في المنطقة وخارجها في مجالات منع نشوب النزاعات وتسويتها، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعمليات التعافي، والمساعدات الإنسانية، وهي مجالات شاركت فيها النساء مشاركة كاملة بوصفهن شركاء على قدم المساواة، ولسن ضحايا.

ويمكن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن يعمل مرشدا للدول الأعضاء في وقت السلام، أيضا. ويرى بلدي صلة وثيقة بين السلام والتنمية. وعلى نحو ما أكد عليه رئيس كازاخستان السيد نور سلطان نزارباييف في خطابة في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السبعين (انظر A/70/PV.13)، فإن البشر بحاجة إلى المضي من التركيز على المنع الروتيني لنشوب النزاعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع إلى وضع استراتيجية جديدة للتنمية من شأنها أن تجعل تلك النزاعات بلا معنى.

واقترح الرئيس أن تضع الأمم المتحدة استراتيجية عالمية للتنمية لعام ٢٠٤٥ باعتبارها رؤية للذكرى المئوية للأمم المتحدة. كما اقترح تعزيز التركيز العالمي على القانون الدولي وعلى الأنشطة المشتركة لمكافحة الإرهاب بغية كفالة حماية أفضل للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتشمل مبادرة أخرى تخصيص نسبة واحد في المائة من الميزانيات العسكرية أو الدفاعية للدول الأعضاء لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الموضوع ذاته الذي نناقشه صباح هذا اليوم.

وتنص استراتيجيتنا الوطنية لكازاخستان حتى عام ٢٠٥٠، التي أعلنت في عام ٢٠١٢، على المشاركة الكاملة للنساء في جميع جوانب الحياة الوطنية. وفي تشريعاتنا الوطنية، ترد صكوك رئيسة تدعم النساء والسلام والأمن بهدف المحافظة على المساواة بين الجنسين وكفالة التحرر من العنف القائم على نزع الجنس.

وترى كازاخستان أن من الأهمية البالغة بمكان أن يظل مجلس الأمن ملتزما بجعل حماية النساء والفتيات أولوية عليا. ويتعهد بلدي بأن يكون صوتا قويا لصالحهن.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تايلند.

**السيدة كانشنلاك** (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): يشرف تايلند أن تأخذ الكلمة، بصفتها الرئيس الحالي لشبكة الأمن البشري، بالنيابة عن الأردن وأيرلندا وبنما وسلوفينيا وسويسرا وشيلي وكوستاريكا ومالي والنرويج والنمسا واليونان، وجنوب أفريقيا بصفتها مراقبا، وبلدي بالذات، تايلند. وأود أن أشكر إسبانيا على تنظيم هذه المناقشة الهامة وجميع المتكلمين على إسهامهم القيم في مداولات اليوم.

ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، شهد العالم زيادة سريعة للتراعات والتطرف الذي يمارس العنف والأزمات الإنسانية التي ألحقت آثارها أضرارا كبيرة بالنساء والأطفال. ولا تزال مشاركة النساء في أغلب الأحيان متأخرة عن مشاركة الرجال في قضايا السلام والأمن، لا سيما في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار، كما أن النساء هدف للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وللنساء مصلحة كبيرة في عمليات السلام ومنع نشوب التراع، إذ ما زلن يعانين من أقسى آلام أي نزاع، سواء كن مشاركات في التراع نفسه أو لم يكن. وكثيرا ما يتجاهل الدور الإيجابي الذي تضطلع به النساء في عمليات منع نشوب التراع بدلا من الاستفادة من هذا الدور.

وتود شبكة الأمن البشري، باعتبارها مجموعة بلدان تعزز الأمن البشري، أن تؤكد على أن المحافظة على أمن النساء أمر أساسي للأمن البشري. وترحب الشبكة بطلب الأمين العام إجراء دراسة عالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وهي ستفحص بعناية نتائج الدراسة وتوصياتها. وتناشد الشبكة الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دعم الدول الأعضاء في جهودها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما تدعو الشبكة إلى بذل جهود أكبر لتعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات وحمايتها واحترامها وللنهوض بالجهود الرامية إلى التصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس من خلال اتخاذ نهج مركز على الإنسان. وعلى وجه التحديد، يمكن القيام بذلك العمل بكفالة وتنفيذ استراتيجيات لحماية سلامة النساء، وبتشجيع تمثل النساء في جميع مستويات صنع القرار ،ومن خلال إنشاء آليات لمنع نشوب التراعات وإدارتها وتسويتها.

وينبغي اتخاذ تدابير فعالة وإجراءات فورية لوضع حد للإفلات من العقاب ولمحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان، لا سيما الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات في حالات التراع. ونرى أن من الأهمية البالغة بمكان إدماج نهج مراع للمنظور الجنساني وتعزيز الجهود الرامية إلى تقديم الخدمات المنقذة للحياة وغير التمييزية والمستجيبة للاحتياجات. ويضطلع المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات النساء وشباكتهن الشعبية، بدور هام في تقديم المساعدة لضحايا العنف الجنسي والناجين منه.

إن تمكين النساء ومشاركتهن أمر أساسي لأي استجابة لمنع نشوب التراع والحماية. وبهذه الصفة، ينبغي السعي لوضع استراتيجيات للإدماج الفعال للمنظور الجنساني بغية تعزيز تمكين النساء ومشاركتهن. وجرى التأكيد على أهمية مشاركة النساء في عمليات السلام وأيضا في عمليات حفظ السلام في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وندعو إلى زيادة الاعتراف بمشاركتهن ودعم هذه المشاركة خلال جميع مراحل تسوية التراع وعمليات المصالحة بعد انتهاء التراع، لكي يتسنى التوصل إلى اتفاقات السلام وليكون احتمال دوام هذه الاتفاقات أكبر.

وبصفتي الوطنية، أود أن أطرح على المجلس بإيجاز بعض النقاط الهامة.

إننا في أغلب الأحيان نركز على اعتبار النساء والفتيات ضحايا للعنف. ولكن الواقع أنهن أيضا عوامل فعالة للتغيير

تسهم في عمليات السلام في جميع المراحل، بما في ذلك إعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء التراع. وذلك واضح بالفعل، ومع ذلك، لكم أن تخيلوا ما سيكون عليه الحال لو قدم لهن الدعم للقيام بالمزيد من العمل. ولكم تخيلوا لو أتيحت لهن المزيد من الفرص للمشاركة في العمليات التي تؤثر تأثيرا مباشرا عليهن. وبوصفنا الدول الأعضاء، يمكننا إتاحة تلك الفرصة لهن. وبوسع الدول الأعضاء القيام بالمزيد من العمل لمساعدة النساء والفتيات على إحداث فرق حقيقي بتعزيز مشاركة النساء في عمليات السلام بطرق ملموسة. وذلك يعني أيضا الاستثمار في بناء قدرات النساء على القيادة والوساطة والاضطلاع بدور محوري في إحلال السلام والأمن.

وفي الأشهر القليلة الماضية، اضطلعت الحكومة التايلندية بعملية قوية لصياغة خطة عمل وطنية بشأن النساء والسلام والأمن. ويعرض مشروع تلك الخطة حاليا في عملية جلسة استماع عامة.

وقد عقدنا جلسة عامة موسعة في العاصمة، وسيتم عقد المزيد في المحافظات، وذلك لضمان أن تكون خطة عملنا الوطنية ذات صلة ومفيدة وأن تحظى بالدعم وللتعريف بها على المستوى المحلي، وأن تكون فعالة. ونأمل أن يخضع هذا المشروع خلال بضعة أشهر لعملية الموافقة النهائية، وأن يتم إطلاقه في موعده.

والمجال الآخر الذي نشعر بأنه يتطلب اهتماما فوريا هو جمع البيانات وإعداد مجموعة من الأدلة لإبقاء المجتمع الدولي على اطلاع، وبالتالي تعزيز جهوده المحمودة في مجال تعزيز دور المرأة في تحقيق السلام والأمن على صعيد العالم.

وأخيرا، أود أيضا الإشارة إلى أن بيان تايلند يؤيد بيان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي ستلقيه فييت نام.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بولندا.

**السيدة كاسنغانا – ياكبوفسكا** (بولندا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الإسبانية على عقد هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت للاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والاستعراض العالمي لتنفيذه.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأغتنم هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات من منظورنا الوطني.

(تكلمت بالإنكليزية)

بعد مرور ١٥ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لدينا الآن زخم كاف لتأكيد عزمنا على تنفيذ التزاماتنا الوطنية بخصوص الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولذلك، نود أن نشكر إسبانيا والمملكة المتحدة على إعداد القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذ للتو، والذي شاركت بولندا بفخر في تقديم مشروعه.

إننا نفهم تماما أنه لن يكون ثمة انتعاش دائم ولا مستدام بعد انتهاء التراع دون مصالحة حقيقية ودون استعادة الثقة الحقيقية في العدالة. ولا يمكن على وجه الخصوص أن يكون هناك سلام وأمن دون معالجة الآثار المترتبة على أعمال العنف ضد المرأة، ولن يتحقق الاستقرار والازدهار على المدى الطويل من دون توفير العدالة وضمان عدم تكرار هذه الجرائم. وتلتزم بولندا بإنهاء الإفلات من العقاب. وسنستمر في دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية، سواء عن طريق تبادل خبراتنا أو من خلال المساهمة ماليا في صندوق المحكمة الاستئماني لصالح الضحايا.

إن بولندا تولي أهمية قصوى للمشاركة العملية للمرأة في بناء السلام وحفظ السلام. ويتمثل أحد سبل إشراكها

في عملية صنع القرار في تعزيز مشاركتها في النظام القانوني. ووفقا لذلك، نؤيد ترشيح السيدة آنييسكا كلونوفيكا – ميلارت لمنصب قاض في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات، ومقرها نيروبي. ونظرا لخبرتها الممتدة لـ ١٧ عاما قضتها في الأمم المتحدة بوصفها قاضية دولية للأمم المتحدة في المحكمة العليا لكوسوفو ودائرة المحكمة العليا في كمبوديا في سياق محاكمات الخمير الحمر، وكذلك بوصفها خبيرة في إصلاح النظام القانوني في البوسنة وأفغانستان وكوسوفو، فإنها ستكون، في اعتقادنا، قدوة حسنة لغيرها من النساء الطامحات إلى إحداث تغييرفي مناطق النزاع وما بعد النزاع.

(تكلمت بالفرنسية)

إن بولندا تدعم ترشيح امرأة لمنصب الأمين العام المقبل. ونحن مقتنعون بأن من شأن ذلك الإسهام في تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام وحفظ السلام، فضلا عن النهوض بها على جميع مستويات صنع القرار.

(تكلمت بالإنكليزية)

لقد دربت بولندا من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣ خبراء متخصصين في مجال المساواة بين الجنسين لتقديم المشورة لقادة الوحدات البولندية في الخارج. ومنذ ذلك الحين، وهم يقدمون الدعم للقادة البولنديين في أفغانستان وكوسوفو. وستتخذ بولندا أيضا تدابير لمكافحة نقص تمثيل المرأة في الوحدات المدنية الوطنية لعمليات حفظ السلام، بهدف زيادة عدد النساء وضمان ترشيح سيدات للمناصب العليا أيضا.

أخيرا وليس آخرا، فإننا ندرك الدور الذي لا غنى عنه لمشاركة المرأة وتمكينها باعتبارهما عنصرين أساسيين لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وكما علمتنا الدروس المستفادة من سيراليون وليبريا وكوت ديفوار وغينيا بيساو، لا يمكن تحقيق السلام والأمن المستدامين إلا من خلال المشاركة الكاملة لجميع قطاعات المجتمع، وإسهام المرأة في ذلك أمر أساسي.

كما نود التأكيد على أن مكافحة العنف الجنسي ضد المرأة في النزاعات المسلحة لا تزال يشكل مسألة مهمة بالنسبة للحكومة البولندية. وقد رحبنا بمبادرة مكافحة العنف الجنسي التي أطلقتها الحكومة البريطانية باعتبارها مبادرة ضرورية وحسنة التوقيت، تهدف إلى التصدي لثقافة الإفلات من العقاب. وبوصف بولندا عضوا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإنها على استعداد لمواصلة التعاون في هذا الصدد.

في الختام، أود أن أؤكد على أن بولندا قررت تخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من مجموع التمويل الذي سنقدمه في المستقبل لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام للاحتياجات الخاصة بالمرأة، وعلى وجه الخصوص تعزيز المساواة بين الجنسين في حالات ما بعد النزاع. وشرعنا بالفعل في هذا العام، في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تنفيذ مشروع ينطوي على إيجاد فرص عمل بطرق مبتكرة لمشردات داخليا من أوكرانيا لديهن أطفال. وسيستمر هذا المشروع الرائد في التطور خلال السنوات المقبلة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد أوكامورا** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وللأمين العام بان كي – مون على بيانه. كما أقدر الإحاطات الإعلامية التي قدمتها السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وممثلات المنظمات غير الحكومية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يشكل القرار الأول والتاريخي

الذي يعترف بدور المساواة بين الجنسين والدور القيادي للمرأة في تحقيق السلام والأمن الدوليين. إن اليابان، وهي دولة محبة للسلام، ما فتئت تدعم حل النزاعات وبناء السلام وتحافظ على منظور المساواة بين الجنسين في مبادئها الأساسية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وقد أبان رئيس وزراء اليابان، السيد شينزو آبي، قبل عامين عن عزم بلدنا الراسخ على بناء ”مجتمع تتألق فيه المرأة“ (A/68/PV.12، صفحة ٤٥) بالإعلان عن مساهمة تبلغ أكثر من ثلاثة بلايين دولار، ستُقدم إلى البلدان النامية خلال السنوات الثلاث التالية. إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تمثل إحدى ركائز تحقيق هذا الالتزام. وتنفذ اليابان هذا التعهد بصورة منتظمة وستحقق الهدف الذي أعلنه رئيس الوزراء آبي قبل نهاية هذا العام.

وانتهت اليابان من خطة عملها الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الشهر الماضي. وحددت لنفسها ١٥٠ هدفا طموحا، سيتم رصد تنفيذها بانتظام. وتتجلى إحدى الميزات الفريدة للخطة في شموليتها وتركيزها على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والاستجابة لها. وتتشرف اليابان اليوم بأن تعد بالوفاء بتلك الالتزامات.

لقد تغير العالم منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتغيرت طبيعة النزاعات تبعا لذلك. واليوم، أود أن أشير إلى ثلاثة تحديات تواجه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإظهار التزام اليابان بمعالجة تلك المسائل.

أولا، برز التطرف العنيف باعتباره تحديا جديدا. والمرأة هي الضحية الأولى له. وفي نفس الوقت، فإن المرأة قد تصبح جانية بالخضوع لتأثير التطرف. إن معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف أمر بالغ الأهمية. ولكن كيف لنا أن نفعل ذلك؟

كما يشير إلى ذلك تقرير الأمين العام (S/2015/716) والدراسة العالمية، يؤدي التمكين الاقتصادي ومشاركة المرأة دورا أساسيا في حل النزاعات بشكل فعال واستدامة السلام ومنع التطرف العنيف من الحدوث في المقام الأول. وأود أن أقدم مثالا على ذلك. فبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تدعم اليابان اللاجئين والمشردين داخليا في سورية والعراق والأردن ومصر ولبنان من خلال برامج للتدريب المهني والنقد مقابل العمل.

ونرى أن مشاركة المرأة في ملفي السلام والأمن، إلى جانب تمكينها وحمايتها، سيكون حصناً منيعاً ضد انتشار الأيديولوجيات المتطرفة. ومن هذا المنطلق، تواصل اليابان الاستجابة لأزمة اللاجئين الحالية، وستقدم قرابة ٨١٠ ملايين دولار هذا العام لمساعدة اللاجئين والمشردين داخليا من سوريا والعراق.

وضمان تنفيذ المشاريع هو التحدي الرئيسي الثاني بالنسبة لنا. ولمؤازرة تنفيذ المشاريع، لا بد من توسيع قاعدة المانحين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأفراد. وفي هذا السياق، فإن اليابان تدعم أهداف الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني.

ثالثاً، يجب ألا نتسامح مع الإفلات من العقاب بالنسبة للأفراد العاملين في مجال الأمن الذين يرتكبون أعمال عنف ضد النساء. وفي البلدان التي تعاني من حالات النزاع، ثمة ضرورة ملحة لإشراك قطاعات القوات المسلحة الوطنية والشرطة والقضاء في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتعزيز قدرات تلك القطاعات أمر أساسي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعبئ كل الوسائل الممكنة لدعم ذلك الهدف. واليابان ستزيد مساعدتها لمكتب السيدة زينب بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، التي تبذل جهوداً هائلة في هذا الصدد.

واليابان ترحب بالزخم المتزايد للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. واتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) اليوم تحت القيادة القوية للرئاسة الإسبانية يمثل خطوة تاريخية. ونرحب أيضاً بالانتهاء من الدراسة العالمية. ولكن، ينبغي أن تبذل جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي جهوداً مستمرة لتنفيذ توصياتها. واليابان هي أحد الرئيسين المشاركين لفريق أصدقاء الدراسة العالمية. وستتولى اليابان دور رئيس مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في العام القادم. ومن خلال هذين الدورين، ستعمل اليابان على دفع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى الأمام بقوة خلال العام القادم وما بعده. الآن هو الوقت المناسب لنا جميعاً لكي نمضي قدماً.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثلة باكستان.

**السيدة لودي** (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الإسبانية للمجلس على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن.

إن الإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام والمدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وممثلو المجتمع المدني كانت جميعها مفيدة وقيمة للغاية.

والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قد غير نهج التعامل مع ملف المرأة في حالات النزاع المسلح. وانخراط مجلس الأمن في قضية المرأة والسلام والأمن على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية أفضى إلى إرساء إطار معياري قوي لحماية المرأة في حالات النزاع وتمكينها. والقرارات اللاحقة للمجلس وفرت ضمانات إضافية لحماية المرأة من العنف الجنسي، وضمان مشاركتها في عمليات السلام وحماية حقوقها.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات الجديرة بالثناء، لا يزال الوضع على أرض الواقع مثيراً للقلق، إن لم يكن مفزعاً. فالنزاعات المحتدمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المتطرفة ما زالت تضع النساء والفتيات موضع خطر كبير، ما يؤكد شدة هشاشتهن في حالات النزاع تلك. وفي وقت تتخذ أزمة اللاجئين أبعاداً مقلقة، تشكل النساء نسبة كبيرة من الفارين من مناطق النزاع. والنساء اللاجئات اللواتي ينتزعن من مجتمعاتهن وديارهن، لا يتعرضن لصدمة عميقة فحسب، وإنما يواجهن تهديدات خطيرة على صحتهن البدنية بل وعلى سلامتهن وأمنهن على المستوى الشخصي.

وترى باكستان أن توفير المساعدة الإنسانية المطلوبة بشدة للنساء اللاجئات وضمان سلامتهن وأمنهن في وضعية المخيمات والعبور إلى وجهات أكثر أمناً هي مسؤولية جماعية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته. وفي هذا المقام، لا بد لي من التأكيد على الأهمية الحاسمة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها بالنسبة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والمصاعب التي تواجهها النساء والفتيات المشردات والجرائم الخطيرة التي ترتكب بحقهن هي في معظمها نتيجة مباشرة لحالات النزاع. ونرى أن على المجلس أن يعتمد نهجاً استراتيجياً عملياً إزاء منع نشوب النزاعات وتسويتها.

إن بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، مثل تلك المشار إليها في القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، تؤدي دوراً رئيسياً في مكافحة العنف ضد المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع. وباكستان، كمساهم رئيسي بالقوات، ستواصل تأمين استجابة قواتنا للاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات. ونخطط لمواصلة تعميم التدريب على التوعية الجنسانية. والمرأة الباكستانية تعمل في الخطوط الأمامية كعناصر شرطة وطبيبات وممرضات في بعثات مختلفة في آسيا وأفريقيا والبلقان. ونحن فخورون بحصول ضابطة الشرطة الباكستانية، شهزادي غولفام، على الجائزة الدولية للنساء المشاركات في شرطة حفظ السلام.

وتمسك باكستان بالمثل العليا لتمكين المرأة وحماية حقوقها ينبع من إيماننا ودستورنا ورؤية محمد على جناح، أحد آبائنا المؤسسين، الذي ذاعت مقولته: ”لا يمكن لأمة أن ترتقي إلى ذروة المجد إن لم تكن المرأة صنو الرجل“. وبلدي

قد حاز التميز بانتخاب أول رئيسة للوزراء في العالم الإسلامي قاطبة. ولذلك، فإننا ندعم جهود مجلس الأمن لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن انطلاقاً من مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، ينبغي أن ينصب تركيز المجلس على منع العنف الجنسي في النزاعات المسلحة وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. وإدراج القضايا الهامشية التي تقع ضمن اختصاص أجهزة الأمم المتحدة الأخرى إنما يؤدي إلى إضعاف التوافق الواسع بشأن دور المجلس في ملف المرأة والسلام والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل ليختنشتاين.

**السيد باريغا** (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على نجاح اتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) اليوم. وفي إطار هذا النقاش الذي لم يسبق له مثيل، لن أتلو بياننا بالكامل، وسأكتفي ببساطة بإبراز النقاط الست الأكثر أهمية. وإن أخطأت في شيء، فإنني أرجو من مستمعيّ ألا ينقلوا عني، ويمكنهم الرجوع إلى البيان المكتوب والمتاح.

أولاً، إن التحدي الرئيسي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتمثل في التنفيذ. علينا أن نبتعد عن النهج الانعزالي وأن نتصدى بقوة أكبر للأسباب الجذرية لعدم تنفيذ الخطة، والتي تتعلق بالتمييز القائم على نوع الجنس على وجه العموم، بغض النظر عن النزاع. وثمة دراسة تشير إلى أن ارتفاع مستويات العنف ضد المرأة هو في واقع الأمر مؤشر على نزاع وشيك، قبل أن يبدأ النزاع. ولذلك، نحتاج إلى نهج أوسع نطاقاً في معالجة الأسباب الجذرية.

ثانياً، نحن نرى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، ستكون أداة هامة لتحسين تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ينشئ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف ١٦ بشأن بناء مجتمعات سلمية، الصلة التي طال انتظارها بين عمل المجلس وجهودنا الإنمائية.

ثالثا، نود أن نشدد على أن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المقرر عقده في العام المقبل سيتيح فرصة هامة لتعزيز خطة العمل هذه، خاصة وأننا نعلم أن إشراك المرأة سيعزز العمل الإنساني أيضا.

رابعا، تمثل مشاركة المرأة ركيزة هامة في خطة العمل هذه.

ولكننا نرى أن تحقيق مشاركة المرأة بطريقة مجدية يقتضي تغيير أنماط السلوك والقوالب النمطية الضارة والأفكار الذكورية العنيفة التي لا تزال قائمة في أنحاء كثيرة من العالم. ولا سبيل آخر لتغيير ذلك سوى التوعية.

وتتمثل النقطة الخامسة التي نود الإدلاء بها في ضرورة التصدي لثقافة الإفلات من العقاب. ونرى أن للمحكمة الجنائية الدولية دورا هاما تضطلع به في هذا الصدد، لا سيما وأن للعنف الجنسي دورا في جميع القضايا المعروضة على المحكمة تقريبا. ونود أن نشدد أيضا على الأهمية الحاسمة لجمع الأدلة بطريقة مهنية في وقت مبكر جدا في نجاح المحاكمات، ونؤيد مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة في ذلك الصدد.

وبذلك نصل إلى النقطة السادسة والأخيرة المتعلقة بالحاجة إلى توفير التمويل الكافي. وبالنسبة لليختنشتاين، تولى الحقوق الإنسانية للمرأة وتمكينها أولوية قصوى في ميزانيتنا المخصصة للتعاون الدولي. ونأمل أن تواصل البلدان الأخرى، وخصوصا الجهات المانحة الرئيسية، اتباع النهج ذاته.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد الحكيم** (العراق): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم بالتهنئة الخالصة لوفد مملكة إسبانيا على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا له النجاح والتوفيق في أداء هذه المهمة. كما أود أن أشكر وفد الاتحاد الروسي لترؤسه أعمال المجلس في الشهر الماضي. وأعرب عن تقديري لإتاحة الفرصة لوفد بلادي للإدلاء ببيان بشأن هذا الموضوع المهم، نظرا للعقبات التي تواجه المرأة عموما، والمرأة العراقية خصوصا، في ظل الموجة الإرهابية التي يتعرض لها بلدي العراق.

وكذلك نهنئ إسبانيا على جهودها في العمل على اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن المرأة والسلام والأمن صباح اليوم.

إن تمكين المرأة دستوريا وقانونيا لن يؤدي إلى نتائج مثمرة إلا بإدانة الفتاوى التكفيرية التي تجيز استعباد النساء والفتيات أو سبيهن أو إجبارهن على الزواج قسرا. وقد أثّرت الهجمات الإرهابية الوحشية وأعمال العنف الهمجية والاعتداءات المروعة التي قامت بها عصابات داعش الإرهابية في العراق على أرواح وأعراض وسلامة وأمن المواطنين المدنيين الأبرياء من كافة المكونات والأطياف بشكل كبير على وجود المجتمع العراقي وأمنه واستقراره وديمومته، وعلى التعايش السلمي بين جميع مكوناته عبر العصور.

ويُعدُّ تعزيز سيادة القانون أمرا أساسيا في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار وفي الحياة السياسية والعامة. وفي هذا الصدد، عمل العراق على استحداث أربع محاكم تخص قضايا العنف الأسري، وإنشاء محاكم خاصة بالأسرة.

وفي إطار التمكين القانوني، فقد منح الدستور العراقي المرأة العراقية المتزوجة من غير العراقي حقا دستوريا كاملا بمنح أطفالها الجنسية العراقية. ووضع الدستور كذلك إطارا قانونيا لمشاركة المرأة في آليات صنع القرار عبر المؤسسة التشريعية من خلال وجوب أن يكون ما لا يقل عن ربع أعضاء البرلمان من النساء.

وأغتنم هذه الفرصة لأهيب بالمجتمع الدولي وأحثه على العمل من أجل تحرير النساء والفتيات اللواتي لا زلن في أيدي عصابات داعش، وما زلن يتعرضن للعنف الجنسي يوميا وبشكل ممنهج. كما ندعو الدول والمنظمات الدولية المختصة إلى توفير خدمات العلاج الطبي والنفسي لضحايا العنف الجنسي وإعادة تأهيلهن نفسيا واجتماعيا، فضلا عن تقديم الخبرات الفنية المطلوبة في هذا الشأن، لضمان اندماجهن واستعادة دورهن المهم في المجتمع العراقي والإسهام في بنائه وتقدمه.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

**السيد رايندل** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لضيق الوقت، سأدلي بصيغة مختصرة من بياني، وسيكون النص الكامل متاحا على شبكة الإنترنت.

أود أن أهنئ إسبانيا على توليها رئاسة المجلس. ونعرب عن امتناننا لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة، ووضعكم مسألة المرأة والسلام والأمن في صميم رئاستكم. وأود أيضا أن أثني على المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطتها الإعلامية الممتازة، وعلى مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين من المجتمع المدني لشهادتهما الوافيتين.

تؤيد ألمانيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

إن اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) منذ العقد ونصف العقد من الزمان كان معلما بارزا، وقد قطعنا شوطا كبيرا في تنفيذه منذ ذلك الوقت. واليوم، لم يعد ممكنا تصور عدم مراعاة أي من البعثات الرئيسية المأذون بها من قبل مجلس الأمن للمنظور الجنساني. وقد اعتمد أكثر من ٥٠ بلدا، بما في ذلك ألمانيا، خطط عمل وطنية في ذلك الصدد.

ومع ذلك، ما زلنا نشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص، بحق المرأة في المناطق المنكوبة بالأزمات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى. وبتنا في مواجهة الملايين من اللاجئين الفارين من ديارهم، وتشير التقديرات إلى أن هناك نحو ٨٠٠٠٠٠ شخص سيلتمسون اللجوء في ألمانيا بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

وعليه، فإن إحدى النقاط التي خلص إليها آخر تقرير للأمين العام (S/2015/716) تكتسي أهمية خاصة: الارتباط المباشر بين منع نشوب النزاعات، وخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولذلك السبب، ستواصل ألمانيا الدفع من أجل التمكين السياسي للمرأة، فضلا عن توفير الحوافز وبناء القدرات الكافيين. ومن الأمثلة على ذلك، جهودنا المبذولة منذ وقت طويل لتيسير إشراك المرأة في حوار السلام في كل من كولومبيا والفلبين.

وندرك جميعا أن من المتوقع أن تكون بعثات السلام والمراقبة معيارين يعوّل عليهما في هذا الصدد. وعليه، ستواصل ألمانيا نشر الشرطيات والخبيرات العسكريات، بما في ذلك في الأفرقة المتخصصة في شؤون العنف الجنساني. ونعتزم – أثناء رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٦– تعيين ممثل خاص لرئيس المنظمة معني بالمسائل الجنسانية.

وألمانيا ملتزمة تماما بكفالة توفير التمويل اللازم لخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. تحقيقا لتلك الغاية، سنساهم في هذا العام أيضا بمبلغ ١ مليون يورو للجنة الدولية للصليب الأحمر كي تخصص لمنع العنف الجنسي في النزاعات المسلحة ولمساعدة ضحاياه.

وما فتئت الممثلة الخاصة للأمين العام، بانغورا، تواصل العمل بدأب على لفت انتباهنا إلى الجرائم الجنسية التي ترتكب في حالات النزاع في مختلف أنحاء العالم. ونهيب بأعضاء المجلس التماس خبراتها الفنية على نحو مستمر.

ومن المؤسف أن يواجه الناجون من العنف الجنسي الوصم عند عودتهم إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية في كثير من الأحيان.

وإننا نثني على الزعامة الروحية للأيزيديين في العراق لتحدي هذا النموذج. إن الرسالة الإيجابية للقبول والإدماج هي نموذج يجدر اتباعه في جميع أنحاء العالم.

وانطلاقاً من روح خطة عملنا الوطنية، نقوم بإدماج خطة المرأة والسلام والأمن في استجابتنا للعدد المتزايد من اللاجئين القادمين إلى ألمانيا. ونحن نستثمر في الخدمات التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والفتيات، ولا سيما أولئك اللاتي عشن ويلات العنف الجنسي.

وخلال الـ ١٥ عاماً التي مرّت منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أحرزنا معاً تقدماً كبيراً في توسيع نطاق خطة المرأة والسلام والأمن والنهوض بها. وبما أن الإطار المعياري أصبح جاهزاً للتنفيذ إلى حد كبير، علينا أن نخطو المزيد من الخطوات السريعة نحو تنفيذه. وستظل ألمانيا شريكاً قوياً في هذا المسعى.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

**السيدة لوكاس** (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لقرار كان له إرث غنيّ إلى حدّ بعيد. لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) استجابة من مجلس الأمن لعقد من انتهاكات وأعمال عنف ضد المرأة لم يسبق لها مثيل. ولكن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان نقطة البداية في العديد من التطورات المعيارية والتنفيذية على حد سواء. ويقع هذا التوجه المزدوج في صميم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠): فهو لا يهدف فحسب إلى حماية النساء في أوقات النزاع، ولكن أيضاً إلى تمكينهن من الاضطلاع بدورهن باعتبارهن عوامل للتغيير.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) والعرض الذي سيجري غداً بشأن دراسة عالمية معنية بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي دعمته لكسمبرغ مالياً.

وتؤيد لكسمبرغ تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي وستسهم في تنفيذ الالتزامات الأوروبية التي تم التعهد بها في هذه الجلسة.

وقد جعلت لكسمبرغ خلال فترة عضويتها مؤخراً في مجلس الأمن خطة المرأة والسلام والأمن إحدى أولوياتها. وأود أن أؤكد مجدداً التزامنا بقضية المرأة في أوقات النزاع وفي وقت السلم. ولم تعد أهمية الدور الذي تضطلع به النساء في تنمية بلدانهن موضع شك. كما تتبع لكسمبرغ استراتيجية تأخذ في الاعتبار ظروف المرأة وأولوياتها واحتياجاتها في إطار مساعدتنا الإنمائية الرسمية، التي تبلغ ١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لدينا.

ونحن مقتنعون بقيمة مساهمة النساء في جهود بناء السلام. ومنذ عام ٢٠١٠، دعمت لكسمبرغ مشروعاً لإدارة عمليات حفظ السلام يهدف إلى تعزيز دور المرأة في حفظ السلام وبناء السلام، بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر المنظمات النسائية في المجتمع المدني على التزامها، الذي ما كان ممكناً لولاه إحراز تقدم بشأن خطة المرأة والسلام والأمن.

ونؤيد الشراكة بين الاستجابة السريعة في مجال العدالة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد التحقيقات الجنائية الدولية، الأمر الذي يسمح للخبراء الذين سيتم نشرهم بالتحقيق وتقديم المساعدة إلى الضحايا. ونؤيد أيضاً فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والمسائل المتعلقة بالعنف الجنسي في أوقات النزاع وذلك بهدف تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين في مجال سيادة القانون والعدالة. وفي الواقع، فإن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي: فلا سلام من دون استعادة العدالة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجدداً الدعم الكامل من بلدي للمحكمة الجنائية الدولية، التي عملت منذ إنشائها على تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب.

وستظل لكسمبرغ شريكاً قوياً وموثوقاً به لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي واحدة من أكبر ٢٠ جهة مساهمة فيها. وبالإضافة إلى ذلك، سنواصل المستوى العالي من المساهمة المالية الموجّهة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ميزانيات وكالات الأمم المتحدة.

وتؤدّي كل دولة وكل منظمة دولية أو إقليمية دوراً في النهوض بدور المرأة من أجل السلام والأمن. ولكن على مجلس الأمن أيضاً أن يفي بالدور الذي اتخذه في اعتماد هذا القرار التاريخي قبل ١٥ عاماً. ويجب أن يبدي الإرادة السياسية والشجاعة. ونأمل أن يسهم القرار الجديد، ولكسمبرغ هي أحد مقدميه، في تحقيق تلك النتيجة، ولا سيما من خلال إنشاء المجموعة غير الرسمية للخبراء التي ستساعد المجلس على نحو أكثر منهجية في إدماج مسائل المرأة والسلام والأمن في عمله. ولا يمكن للدعوة إلى العمل التي نطلقها اليوم أن تنجح إلا إذا كنا جميعاً على استعداد لسماع النداء وإذا كان كل فرد مستعداً للعمل.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

**السيد يورغنسن** (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي كانت إستونيا من مقدّميه. وأؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نقطة تحوّل بالنسبة للمرأة والسلام والأمن. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر الأمين العام على تنظيم مناقشة اليوم للتأكيد على أهمية هذه المسألة.

لقد أتاحت سنة ٢٠١٥ للمجتمع الدولي فرصة لا مثيل لها لإعادة التأكيد على أهمية تطبيق حقوق النساء والفتيات. ونحتفل اليوم بمرور ١٥ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي الآونة الأخيرة بمرور ٢٠ عاماً على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وبالإضافة إلى ذلك، تشجّعنا أهداف التنمية المستدامة المعتمدة حديثاً (القرار ٧٠/١) على أن نلقي نظرة على الكيفية التي يمكن بها أن تتأثر النساء بكل من الأهداف الـ ١٧.

وقد أدّى استعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالتوازي مع جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام إلى فرصة لا تُقدّر بثمن لإيجاد نهج شامل إزاء منع نشوب النزاعات. وباقتران ذلك مع زيادة تركيز الاهتمام على دور المرأة في المجتمع فضلاً عن دورها في السلام والأمن، سنحت للمجتمع الدولي فرصة فريدة للتصدي بفعالية للتحديات التي تواجهها الخطة.

لقد تغير الكثير في العالم خلال السنوات الـ ١٥ الماضية. زاد عدد النزاعات زيادة كبيرة، وأصبحنا نواجه تهديدات جديدة. ومن التحديات الرئيسية التي نواجهها هي الثغرة في التنفيذ. ويجب على مجلس الأمن أيضاً أن يعزز التزامه بالتنفيذ الفعال لخطة المرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، تتحمل كل دولة من الدول الأعضاء مسؤولية رئيسية عن التأكد من شمول النساء منذ البداية في منع نشوب النزاعات والتخطيط لعمليات السلام وحل النزاعات.

وتلتزم إستونيا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وهي حالياً بصدد اعتماد خطة عملها الوطنية الثانية. فالتغيرات لا تحدث بين عشية وضحاها. ولذلك يجب أن نركز على رفع مستوى الوعي بخطة المرأة والسلام والأمن من مستوى القاعدة الشعبية وحتى مستوى التعاون الدولي. وإننا نؤيد بشدة إدراج المنظور الجنساني في ولايات العمليات والبعثات، وتقييمها وتنفيذها، وذلك في المنظمات الدولية التي نحن أعضاء فيها. وفي موازاة ذلك، يجب أن نواصل مكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما في خصوص العنف الجنسي في حالات النزاع.

وتواصل إستونيا دعم حقوق النساء والأطفال في إطار التعاون الإنمائي، مع إيلاء اهتمام خاص بإمكانية حصول المرأة على التعليم والرعاية الصحية. ومن المرجح أن تكون النساء المتعلمات والممكّنات أكثر فعالية في المجتمعات المحلية وأن يشاركن في عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات. تتيح لنا هذه السنة فرصة فريدة لإعطاء زخم إضافي لتحقيق أهدافنا المحددة سابقاً – وينبغي ألا نفقد هذا الزخم.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

**السيد جينغا** (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أن أثني على الأمين العام لتقريره (S/2015/716) وعلى أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى لما قاموا به من عمل بشأن الدراسة العالمية الشاملة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتحويل نظم العدالة وضمان السلام، التي أسهمت فيها رومانيا. كما نقدر كثيرا العروض المتبصرة التي عرضها مقدمو الإحاطات الإعلامية في وقت سابق اليوم.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وأود الآن أن أبدي بضع ملاحظات من منظورنا الوطني.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يشدد تشديدا تمس الحاجة إليه على أهمية دور المرأة في عمليات السلام. وقد سمعنا اليوم عن التقدم المحرز في السنوات الخمس عشرة الماضية،

وعن التحديات المتبقية وأولويات العمل. وترى رومانيا أنه ينبغي لجميع الجهات الفاعلة – الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام – أن تواصل العمل على تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن. فقد أثبتت المشاركة النشطة للنساء في عمليات السلام أنها أمر حيوي لجعل تسوية النزاعات وبناء السلام أكثر فعالية.

وقد كانت الملازم أول إكاتيرينا تيودرويو التي ماتت ميتة بطولية في الحرب العالمية الأولى هي أول ضابطة في القوات المسلحة الرومانية. في عام ١٩٧٣، بدأت النساء الرومانيات الالتحاق بالجيش باعتباره مهنة. وفي الآونة الأخيرة، اعتمدت وزارة الدفاع خطة عمل تهدف إلى تنفيذ القرارات السبعة لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. وبناء على أحكام دستورنا، فإنها تعزز إمكانية الوصول العادل والمتوازن للرجال والنساء، العسكريين والمدنيين، إلى المناصب العليا والمناصب التنفيذية. ونتيجة لذلك، لدينا نساء وصلن إلى رتبة فريق أول، واعتبارا من عام ٢٠٠٩، شهدنا تزايد عدد العسكريات المشاركات في البعثات الدولية. وعلاوة على ذلك، تم نشر نساء من وزارة الداخلية في بعثات حفظ السلام وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

واليوم، يشرفني أن أتمكن من التنويه بإسهام الضابطة الرومانية، مفوضة شعبة الشرطة رالوكا داموتا، فيما نقدمه من دعم لتحقيق السلام والاستقرار في هايتي، التي تشغل حاليا منصب قائد المنطقة الجنوبية ضمن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي نالت الجائزة الدولية للنساء المشاركات في شرطة حفظ السلام لعام ٢٠١٥. وخلال فترة نشرها في هايتي، استعانت بخبرتها الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، وتعد مثالا ممتازا على القيمة التي يضيفها العنصر الجنساني إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

وترد في جميع برامج التعليم العسكري في رومانيا المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والتسامح، وعدم التمييز، وحظر التحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وقد نشرنا أفرقة مختلطة الجنسين، ولا سيما ضمن وحدات التعاون المدني والعسكري التي كانت مسؤولة أساسا عن التواصل مع السكان في أفغانستان، في حين تم تخصيص أفرقة تواصل نسائية للتواصل مع النساء والفتيات الأفغانيات من أجل المساعدة على تمكينهن في مجتمعاتهن، كمقاطعة زابل على سبيل المثال. ومن خلال العديد من المشاريع والبرامج، عملت العسكريات الرومانيات هناك لدعم النساء المحرومات والفئات الضعيفة داخل منطقة عملياتهن. وتم القيام بالأنشطة بالتعاون الكامل مع ممثلي البلد المضيف والسكان المحليين، ومع منظمات إقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

واليوم، تجري العمليات العسكرية في بيئة أمنية معقدة تتطلب المهارات والخبرات التكاملية للنساء والرجال على السواء، حيث أن الحروب والنزاعات تخلف آثارا مختلفة على كل منهما. ومع ذلك، لا يمكننا تغيير المنظورات بشأن قضايا المرأة – سواء في أوقات السلم أو الحرب – دون مشاركة الرجال بصورة نشطة. وتعمل حملة ”الرجل نصير المرأة“ التي تقودها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تشجيع الرجال لتقديم الدعم الفعلي للنساء والفتيات. وقد شارك الرئيس الروماني كلاوس إيوهانيس شخصيا في هذه الحركة، وتوضح التزاماته الملموسة كيف يمكن للرجال في مواقع السلطة أيضا أن يمكنوا النساء في بلدانهم.

رومانيا أحد مقدمي القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي اعتمد بتوافق الآراء صباح هذا اليوم، ولذلك فإننا نشارك في الدعوة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الحازمة من جانب جميع أصحاب المصلحة في النهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

**السيد روزيتشكا** (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على هذه المناقشة المفتوحة وعلى الاهتمام الذي ولدتموه بطرح هذا الموضوع في المجلس. وأود أن أرحب باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن اليوم، الذي تفخر سلوفاكيا بالمشاركة في تقديمه. كما أود أن أشكر الأمين العام، والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة ينار محمد، رئيسة منظمة حرية المرأة في العراق، والسيدة جوليين لوسانج، رئيسة منظمة التضامن النسائي من أجل السلام والتنمية المتكاملة، والسيدة آلاء مرابط، ممثلة منظمة صوت المرأة الليبية، على إحاطاتهم الإعلامية. وأود أن أسلط الضوء بصفة خاصة على المشاركة الشخصية للأمين العام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تمثلها هنا الأمينة العامة المساعدة لاكشمي بوري، في تعزيز هذا الموضوع البالغ الأهمية على جدول أعمال الأمم المتحدة.

وأؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وأود أن أشاطركم بعض أفكاري بصفتي الوطنية.

قبل خمسة عشر عاما، أقر مجلس الأمن من خلال القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بأن المرأة لا تضطلع بدور كبير بما فيه الكفاية في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وإنه لأمر رمزي بالفعل أن يتزامن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار مع الذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. أما الهدف ٥ من خطتنا الإنمائية الجديدة التي أطلقناها مؤخرا ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ (قرار الجمعية العامة ٧٠ /١)، فيتناول صراحة ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين، وإشراك كل النساء والفتيات وتمكينهن في الجهود التي نبذلها لجعل حياتنا وكوكبنا مستدامين من أجل الأجيال المقبلة. وتوفر الغايات المدرجة في إطار الهدف ٥ توازنا ملائما بين حماية المرأة ودعمها، حيث ترمي ثلاثة منها إلى حماية النساء والفتيات بإنهاء الممارسات الضارة، في حين ترمي بقية الغايات إلى تشجيع قدرة المرأة على دخول حلبة الشأن العام بشكل مجد.

وأود أن أشدد على ثلاث كلمات هنا، هي: الدور والقدرة والقوة. فدور المرأة في تحقيق السلام والأمن لا غنى عنه. وقدرة المرأة على التأثير في المفاوضات يزيد من احتمال التوصل إلى اتفاقات سلام. ولقوة المرأة تأثير إيجابي على استمرار السلام وتأثير على الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الشباب. وقد تلا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ستة قرارات أخرى تتناول أهمية مشاركة المرأة وقيادتها. ومع ذلك، يجب أن نقر بأن تمثيل المرأة لا يزال منخفضا في مجال الأمن. فالحصة الحالية للإناث المفاوضات قدرها ٩ في المائة. وهناك ٤ في المائة فقط من العناصر العسكرية في بعثات الأمم المتحدة من النساء، و ٥٤ بلدا فقط وضع خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

وقد أحرزنا تقدما ملموسا في العديد من المجالات منذ عام ٢٠٠٠، ولكن لا يزال أمامنا الكثير من العمل. وأود أذكر على سبيل المثال لا الحصر بضع مجالات ينبغي أن نوليها مزيدا من الاهتمام. وتشمل هذه المجالات دعم مشاركة المرأة في جميع عمليات السلام والأمن، بما في ذلك، في جملة أمور، جميع عناصر تحقيق العدالة والوساطة؛ وتعزيز جهودنا الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة والنهوض بها في قطاع الأمن بأكمله، ولا سيما في مجالات إصلاح قطاع الأمن والتشديد على منع نشوب النزاعات؛ وإشراك المرأة في العمليات السياسية وعمليات اتخاذ القرار الرئيسية، وإعلاء سيادة القانون، وتنفيذ القوانين والسياسات والممارسات غير التمييزية.

وينبغي لنا أيضا أن ندعم خطط عمل إقليمية ووطنية جديدة تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وأن نستعرض الموجود

منها، عن طريق إنشاء نظم للتنسيق بين الوكالات، من بين أمور أخرى. وينبغي أن نبذل جهدا مكرسا للنهوض بإدماج المرأة في المساعي الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك مشاركة الشباب في الأنشطة الوقائية والتثقيفية.

وتوصي الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بوجوب إدراج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في كل جانب من جوانب عمل الأمم المتحدة، وبوجوب تعزيز مشاركة المرأة عموما. لذلك، يجب علينا أن نشجع المرأة على الانخراط في الميدان العام. ولن يتحقق هدفنا - مهمتنا - إلاّ إذا كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يمثّل الماضي، وانخراط النساء والرجال على قدم المساواة في جميع ميادين الحياة العامة يمثّل الحاضر والمستقبل.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

**السيدة فرانكينيت** (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): يود وفد بلدي أولا أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، وعلى الفرصة التي أتيحت لبلجيكا كي تشارك فيها. ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر الأمين العام، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وممثلي المجتمع المدني على إحاطاتهم الاعلامية.

وترحب بلجيكا باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي سرّها أن قدّمته.

وإنني أؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي بالتعليقات التالية بصفتي الوطنية.

لقد أيدت بلجيكا بشدة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منذ بدايتها. ويعمد جميع أصحاب المصلحة البلجيكيين ذوي الصلة إلى تركيز جهودهم في الوقت الراهن على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن. وهذه الخطة التفصيلية، التي تشمل فترة ٢٠١٣-٢٠١٦، تركز على ستة أهداف ذات أولوية، بما في ذلك حماية النساء والبنات من جميع أشكال العنف، ومنه العنف الجنسي، ومشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وتتضمن الخطة مجالات العمل وأدوات المتابعة لكل هدف من هذه الأهداف الستة.

ونظرا لأن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي إحدى الدول الثلاث التي تستهدفها خطة العمل الوطنية في بلجيكا، يود وفد بلدي أن يشكر السيدة جوليين لوسانج على إحاطتها الاعلامية بشأن الوضع في ذلك البلد. وتدعم بلجيكا بنشاط مشاركة المرأة في ذلك البلد، وتساهم بدفع مبلغ مليوني يورو لتنفيذ مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة هناك، الذي يدعم حقوق المرأة الكونغولية ومشاركتها ضمن إطار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وثمة دراسة عالمية تبيّن أن المشاركة الحقيقية للمرأة تزيد من فعالية المعونة الإنسانية، ومصداقية عمليات حفظ السلام ونوعيتها، وسرعة الانتعاش الاقتصادي في حالات ما بعد النزاع، واستدامة اتفاقات السلام. ومن المخيب للآمال بالتالي ملاحظة أن الدراسة نفسها تكشف أنه بعد انقضاء ١٥ عاما، لا تزال مشاركة المرأة في عمليات السلام وفي العمليات الانتقالية السياسية في مرحلة ما بعد النزاع تشكل تحديا كبيرا.

إن حالة السلم والأمن تختلف اليوم عما كانت عليه قبل ١٥ عاما، مثلما أوضحت شهادة السيدة محمد في صباح هذا اليوم. فالدورات المتواصلة من النزاعات والأوضاع الهشة، من بين أمور أخرى، قد تفاقمت بسبب أسلحة ذات تكنولوجيات جديدة وبسبب تهديدات جديدة، مثل تزايد التطرف العنيف الذي انتشر بسهولة بفضل تكنولوجيا المعلومات الجديدة. وعلى النساء والفتيات أن يلعبن دورا رئيسيا لأن بإمكانهن أن يشكلن واحدا من الأصوات الأكثر فعالية في مكافحة التطرف العنيف - كأمهات وأخوات وزوجات، ولكن أيضا

في العديد من الأدوار الأخرى داخل المجتمع الذي يعيشن فيه. ويجب علينا تقديم الدعم لهن وتزويدهن بالأدوات اللازمة لمساعدهن على الدفاع عن قيمتَي التسامح واحترام الآخرين.

وفي الختام، أريد التأكيد على حقيقة أن بلجيكا ملتزمة بمواصلة تنفيذ خطتها الوطنية، وإعطاء الأولوية السياسية والتشغيلية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

**السيد ميدان** (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن. ونحن نرحب أيضا باتخاذ القرار الجديد ٢٢٤٢ (٢٠١٥) حول المرأة والسلام والأمن في وقت سابق من هذا الصباح، وهو القرار الذي أسعدنا أيضا تقديمه.

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إننا نرحب بالاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بوصفه فرصة قيّمة للتفكير في الحالة الراهنة بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والتعهد بالتزامات هامة ترمي إلى تنفيذها تنفيذا كاملا. وبوسع كرواتيا أن تشهد من تجربتها الخاصة على الآثار المدمرة للحرب على النساء والفتيات، وهي تولى أهمية خاصة لحمايتهن وتمكينهن. وعلى الرغم من أننا نعلم أن المرأة أكثر عرضة للمعاناة في أوقات النزاع، فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن يصبحن مجرد ضحية له. فالواقع أن المرأة عامل قوي للسلام والأمن، ومشاركتها السياسية تشكل سبيلا نحو التنمية، وكذلك نحو الحكم الرشيد والديمقراطية. لهذا السبب، نحن نحتاج إلى مزيد من النساء في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في مجال الحفاظ على السلام المستدام والشامل.

وعلى الرغم من وضع السياسات العامة، وخطط العمل، والمبادئ التوجيهية، والبرامج، والقيام بأعمال التدريب في السنوات الخمس عشرة منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن المرأة لا تزال تواجه عقبات كبيرة تحول دون مشاركتها بنجاح في تلك العمليات وتأدية أدوار فيها. فعدد النساء اللواتي يشاركن في صنع القرار في ميادين السلام والأمن حول العالم ما زال منخفضا على نحو غير مقبول، بينما الانتهاكات الجسيمة، والعنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب، هي أمور لا تزال مدمرة. وصعود الأصولية والتطرف العنيف والإرهاب إنما يزيد من تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع التي تتعرض لها النساء والفتيات. لذلك، فإن حماية المرأة في النزاعات المسلحة، بموازاة تعزيز مساهمتها في عمليات السلام وفي إعادة بناء مجتمعاتها المحلية، لا تزال تشكل تحديا حاسما.

ويجب أن ينصبّ تركيزنا الآن على سد الثغرات بين السياسات العالمية والإقليمية والوطنية ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وحقائق الوضع على أرض الواقع. فأولا وقبل كل شيء، يتعين القيام بالمزيد على الصعيد الوطني. ويتعين تنفيذ القرار على الصعيد القطري، وعلى الدول الأعضاء أن تتحمل المسؤولية عن نجاحه من خلال كفالة إدراجه في السياسات الوطنية.

ويسرني القول إن كرواتيا اتخذت خطوات لإدماج المنظور الجنساني في سياستها الأمنية الوطنية والخارجية، وفي سياستها الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وخطة العمل الوطنية الأولى العائدة لها بغية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعكف كرواتيا حاليا على وضع خطتها الوطنية الثانية، التي يتوقع اعتمادها بحلول عام ٢٠١٦. وسوف تشمل الخطة

الجديدة أنشطتنا المحلية والدولية على حد سواء من خلال اتخاذ وتعزيز تدابير محددة في مجالَي المنع والحماية، وفي ما يتعلق بتمثيل المرأة في أنشطة وعمليات صنع القرار المتصلة بالأمن وبناء السلام.

وفي هذا السياق، وبغية مواصلة النهوض بالمرأة وخطة السلام والأمن، تلتزم كرواتيا بزيادة تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق سياساتها الخارجية والأمنية والدفاعية على جميع المستويات. كما نلتزم بترشيح نساء للمناصب العليا في منظمات السلام والأمن الدولية والإقليمية. وبالمثل، نحن نعتزم التركيز بالتحديد على البعد الجنساني لدى مشاركة كرواتيا في بعثات وعمليات حفظ السلام في الخارج، والعمل بنشاط على تشجيع مشاركة الإناث من ضباط وخبراء عسكريين. وسوف نعلّق أيضا أهمية خاصة على العناصر المتعلقة بنوع الجنس في مجال تدريب الموظفين المدنيين والعسكريين قبل نشرهم، بما في ذلك منع العنف الجنسي والتصدي له، وعلى سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وسوف نتخذ تدابير لمعالجة النقص في تمثيل المرأة في عملية صنع القرار السياسي، من أجل تحقيق مشاركة أكثر توازنا للمرأة والرجل في الهيئات والمؤسسات السياسية الكرواتية على جميع المستويات. ونحن نلتزم بزيادة عدد الإناث من رؤساء البعثات الدبلوماسية لكرواتيا. وسوف نعطي أولوية عالية للتعريف بنوع الجنس وبالسياسة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وللعمل على الصعيدين الوطني والمحلي، فضلا عن كفالة التنسيق بين الجهات الفاعلة الوطنية المعنية.

وسوف ندعم أيضا المشاركة الواسعة من المجتمع المدني والمنظمات النسائية في جميع الأنشطة ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسوف نعزز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن داخل المنظمات والمبادرات الدولية الأخرى، وخاصة في إطار الشراكة المستقبلية المتساوية خلال فترة رئاسة كرواتيا في عام ٢٠١٦. ونحن نلتزم بتقديم المساعدة الإنمائية والانسانية مع منظور جنساني متكامل.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن ما سمعناه اليوم هو فهم مشترك بأن الذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ينبغي اعتبارها أكثر بكثير من مجرد فرصة للتقييم؛ بل إنها في المقام الأول فرصة لوضع رؤية. وعلينا أن نعمل دون كلل حتى تترجم رؤيتنا المشتركة التي أعرب عنها اليوم إلى حقيقة واقعة تكفل تحرير إمكانات كل إمرأة لتحقيق عالم خال من النزاعات.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

**السيدة آل ثاني** (قطر): يطيب لي بداية أن أهنئ معالي رئيس الوزراء الإسباني السيد مارينو رخوي لترؤسه هذه الجلسة صباح اليوم. كما أود أن أشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على بيانيهما اليوم. كما نرحب بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي تم اعتماده صباح اليوم والذي انضمت دولة قطر إلى قائمة الدول المقدمة لمشروع القرار.

لقد شهد العامان الماضيان ارتفاع وتيرة أعمال العنف المؤلمة ضد النساء في حالات النزاع. والتي تشكل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، سواء من قبل المجموعات الإرهابية أو من قبل الأنظمة الحاكمة المستبدة. بما في ذلك استخدام الاسترقاق الجنسي والزواج القسري لترهيب السكان وتهجيرهم، وحرمان النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية في الحياة الكريمة. لذلك فإن الحديث عن المرأة والسلام والأمن يتطلب تفعيل الآليات التي توافق عليها المجتمع الدولي لتمكين المرأة وتكثيف الجهود لإنفاذ الصكوك الدولية لحماية المرأة من العنف خلال النزاعات المسلحة.

من المثير للقلق الشديد أن الأطراف الضالعة في ارتكاب تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الموجهة ضد النساء والفتيات في حالات النزاع تبقى بدون مساءلة. وهو ما يتطلب أن يواصل مجلسكم الموقر استخدام جميع الوسائل المتاحة له، بما فيها إحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة الجنائية الدولية. وعدم السماح لهم بالإفلات من العقاب. ونود في هذا المجال أن نثني على الآلية المشتركة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني، لما تقدمه من دعم للمجتمع الدولي لتحقيق العدالة والمساءلة في هذا الخصوص. وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع، فقد ساهمت دولة قطر في الآلية هذه بخبراء جنائيين واستضافت عددا من حلقات العمل لدعم نشاطها.

وواصل بلدي اتخاذ العديد من المبادرات والإجراءات في مجال تمكين المرأة من القيام بدورها كاملا في مختلف ميادين الحياة. ومنها دورها في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام ومواجهة التطرف والإرهاب. وتأكيدا لهذا التوجه، عقد وفد دولة قطر بالتعاون مع الوفدين الدائمين لإيطاليا وتايلند ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على هامش المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة حدثا رفيع المستوى حول المرأة والعدالة الجنائية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،بمشاركة رفيعة المستوى من الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء والمختصين. كما قمنا بتنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى حول منع ومكافحة التطرف وإعادة تأهيل وإدماج الأطفال والشباب المتضررين من التطرف بالتعاون مع الوفدين الدائمين للمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية بمشاركة الأمم المتحدة وجامعة كولومبيا بنيويورك، كمساهمة في المناقشات الجارية حيال موضوع منع ومكافحة التطرف وإعادة تأهيل وإدماج الأطفال والشباب المتضررين من التطرف العنيف.

ختاما، نعيد تأكيد التزامنا بتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان للمرأة في النزاعات وما بعد النزاعات. وستواصل دولة قطر دعمها لجميع المبادرات ذات الصلة بإرساء نظم العدالة ومراعاة الاعتبارات الإنسانية وسيادة القانون.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

**السيد منيلاو** (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. سأتلو نسخة مختصرة من بياننا وأقدم النص الكامل لإدراجه في محضر الجلسة.

تؤيد قبرص البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود إضافة الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لقد كان للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تلاه من قرارات دور أساسي في النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن في قبرص. ولقد كان لها أكبر الأثر في الإصلاح عن طريق زيادة مشاركة المرأة في عملية السلام وزيادة عدد النساء العاملات في السلك الدبلوماسي وفي مناصب صنع القرار الرفيعة في القطاعين العام والخاص.

وما برحت منظمات المجتمع المدني النسائية في قبرص متزايدة النشاط في الجهود المبذولة لتحقيق العدالة والمصالحة والسلام وإعادة توحيد قبرص. لقد قدمت تجربتنا التاريخية الأخيرة للمرأة القبرصية مثالا مؤسفا ولكنه حقيقيا على أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فلقد عانت المرأة القبرصية من الآثار غير المتناسبة للحرب. وأدركت مدى أهمية إسماع صوتها، فضلا عن أهمية إدماجها في عملية السلام. وجعلتها تجربتها تنشط في مجال السلام الدولي والمنظمات الإنسانية، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وأيدت قبرص باستمرار الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات النسائية في تعزيز السلام والمصالحة. وساعدنا في عام ٢٠٠٨،

من بين جملة أمور أخرى، في إنشاء مركز متعدد الثقافات للمرأة، بهدف الجمع بين النساء من الطائفتين في قبرص، وتعزيز المساواة بين الجنسين والمصالحة والسلام. وأنشأنا في نيسان/أبريل الماضي لجنة تقنية معنية بالمساواة بين الجنسين في سياق المفاوضات الجارية للتوصل إلى حل للمشكلة القبرصية. وستعمل اللجنة المشتركة بين الطائفتين على جعل أصوات النساء مسموعة وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مراحل عملية صنع السلام. تستند أعمال اللجنة إلى الخبرة المكتسبة من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتوصيات بشأنها.

وإذ ندرك تماما أنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام إن أغفلنا نصف سكان العالم، وحقيقة أن أمامنا وكذلك المجتمع الدولي طريق طويل من أجل التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن، فإننا نلتزم، من خلال خطة عملنا الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بمواصلة السعي جاهدين للقضاء على القوالب النمطية عميقة الجذور، من بين العقبات الرئيسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، وكفالة مشاركة المرأة مشاركة فعالة في جهود صنع السلام، فضلا عن العمل على زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، ومضاعفة جهودنا دعما لزيادة مشاركة المرأة في عملية السلام ومواصلة تشاورنا مع منظمات المجتمع المدني من أجل كفالة الاستماع لصوت المرأة على نحو أكبر بالاهتمام الذي يستحقه.

في الختام، أود أن أكرر تأكيد التزامنا بخطة المرأة والسلام والأمن والجهود الرامية إلى تحديثها بعد الدراسة العالمية عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأعرب أيضا عن دعمنا الكامل للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي اتخذ صباح اليوم والذي شاركت قبرص في تقديمه.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثلة هندوراس.

**السيدة فلوريس** (هندوراس) (تكلمت بالإنكليزية): يعرب وفد بلدي عن تقديره لرئاسة مجلس الأمن وللحكومة الإسبانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المكرسة للمرأة والسلام والأمن. كما نشكر الأمين العام على عمله على التقارير السنوية عن القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بوصفه الإطار المعياري الذي يشهد، بعد مرور ١٥ سنة، الآن بارقة من التقدم والإنجاز، رغم أنه ما زال لا يلبي العديد من الأهداف التي نتطلع إليها.

واليوم، يجب أن نتفق على التوصيات المقدَّمة من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، فضلاً عن تلك المقدَّمة من الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، وأن نُفعّلها للمضيّ قدُماً بثبات في تحديد مسارنا للأمام. وتعتقد هندوراس أنَّ النساء هنَّ الحلقة الأساسية المفقودة في اتفاقنا العالمي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ثقافة السلام. فلا يمكن تهميش أكثر من نصف سكان العالم أو إقصاؤهن عن صنع القرارات والأحداث التي تؤثر على حياتهن وحياة الأجيال المقبلة الموكَلة إليهن. والحقوق الأخلاقية والإنسانية تقتضي أن تمارس النساء حريتهنَّ وتحررهن وخيارهنَّ وأن يصبحنَ مشاركات وشريكات مساويات في المسائل المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وحلها والتعافي منها. والسبيل الوحيد لتمكين المرأة بشكل كامل هو ضمان أن تمكِّن المرأة نفسها من خلال ممارستها لحقوقها الاقتصادية والسياسية، وهي حقوق أساسية لكرامة الجميع وأمنهم ورفاههم.

والمرأة مُطالبة بالعمل لضمان سبيل عيشها حتى تستطيع رعاية ذويها والأطفال والمسنين في أسرها، وهم أضعف الفئات السكانية. وهذا غير ممكن في القرن الحادي والعشرين إلاَّ بردم الهوَّات في المساواة بين الجنسين عبْر إتاحة إمكانية الحصول على التعليم والتكنولوجيا. وفي هذا المسعى، تؤدي هيئة الأمم المتحدة للمرأة دوراً أساسياً. ويجب زيادة التمويل لهذا الكيان

ولجميع الوكالات ذات التأثير المباشر على المرأة زيادة كبيرة، مع التأكيد على التزام متجدد وفعال وقابل للقياس.

لقد شهدنا ولادة خطة تحويلية. ومفتاح النجاح في تنفيذها على الصعيد العالمي يكمن في تآزر المنظمة وهيكلها وإطارها، وذلك في ظل الإدماج والمشاركة الكاملَين للمرأة في جميع المجالات. وبحكم مسؤوليتنا بصفتنا مُعدِّي هذه الخطة الطموحة ومحرِّكيها، يتعين علينا أولاً وقبل كل شيء أن نُعيد تنظيم هذا البيت، الأمم المتحدة، عبْر إصلاح كامل وشامل للجميع، تكون المرأة في طليعته. ولا بد أن يأتي النداء من الداخل، من الأمم المتحدة، ومن قادة جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، والذين يجب أن يكونوا قدوة وأن يظلوا أوفياء لميثاق الأمم المتحدة وأن ينتخبوا سيدة لمنصب الأمين العام ويعملوا على إبرام اتفاق للتخلي عن حق النقض في القرارات المتعلقة بالمسائل التي تستوجب حماية المرأة ودعمها وتمكينها.

ويجب تشجيع الدول الأعضاء على إعداد خطط عمل وطنية فعالة وقابلة للتحقيق لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما يجب أن تكون النساء في صدارة الجهات الفاعلة والمشاركة في صياغة تلك الخطط وتنفيذها، والتي يجب فيها مراعاة الوقائع المحلية لكل أسرة معيشية ومجتمع محلي. وإذا تمَّ تمكين النساء محلياً، فإنهن سيؤثرن عالمياً. ويجب أن تشارك المرأة بنشاط في المجالات الأساسية، مثل سيادة القانون والعدالة والحوكمة ومفاوضات السلام واتفاقاته وبناء الدولة، ويجب أن تُسهم في عملية تحويل القطاع الأمني.

وبالنظر إلى التصعيد المثير للقلق في عدد من حالات قتل النساء والعنف الجنسي والجنساني والاتجار بالبشر، إلى جانب التهديدات الناشئة عن التطرف والإرهاب الجنساني، هناك حاجة ماسَّة إلى العمل لمكافحة الآثار المدمرة على البشرية جمعاء. والمطلوب تشكيل فرقة عمل خاصة تشمل رؤية المرأة وقيادتها في صياغة خطة عمل محددة الأهداف، يمكنها تحقيق تحوُّل ثقافي نحو مجتمعات أكثر توازناً وتناغماً.

والأخير وهو الأهمّ أننا لا يمكننا توريث ثقافة سلام للجيل المقبل إلاَّ من خلال وعي وإدراكٍ للدور التقليدي الذي تؤديه النساء وتأثيرهنَّ على الثقافة والتراث. فللمرأة علاقات متينة بالتقاليد يمكن تعقُّبها وصولاً إلى الحضارات القديمة. ونساء الشعوب الأصلية، اللواتي تُعيقهن غالباً حواجز ثقافية واجتماعية، يتمتَّعن بالحكمة والمعرفة. وهنَّ يتشاركنَ أوجاع أمنا الأرض وآلامها.

والنساء، بحكمتهنّ الجماعية الموروثة، يمتلكن قدرات فطرية بوصفهن مُعالِجاتٍ ووسيطات وصانعات سلام. وبهذا الإقرار، دعونا نكتشف مجدداً في النساء ومن خلالهنَّ الإسهام الهائل الذي يمكنهنَّ تقديمه في ما يتعلق بجميع المسائل العالمية، لأنهنَّ البطلات الحقيقيات للسلام.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

**السيدة فلوريس هيريرا** (بنما) (تكلمت بالإسبانية): أود بداية، سيدي، أن أشكر وفد إسبانيا على عقْد هذه المناقشة المفتوحة للمجلس بشأن موضوع ”المرأة والسلام والأمن“.

وأود أن أكرر رسالة رئيس جمهورية بنما، فخامة السيد خوان كارلوس باريلا رودريغيث، أثناء المناقشة العامة (انظر A/70/PV.19): ”إنَّ النساء في عالم اليوم هنَّ الأكثر معاناة من آثار الغبْن والفقر والحرب والتشريد القسري بسبب النزاعات والاتجار بالبشر وعدم تكافؤ الفرص. ومن ثم، فإنَّ الدور المطلوب منا، نحن رؤساء الدول والأمم المتحدة، القيام به، وهو نصرة وتعزيز حقوق المرأة وحرياتها، في غاية الأهمية“. وإننا نؤكد المناشدة التي أطلِقت في المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من أجل خطة تنمية تحويلية لما بعد عام ٢٠١٥،

والتي عُقِدت في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، لإتاحة مزيد من الموارد للتصدي لقتل النساء وجميع أشكال الاتجار بالبشر، ولا سيما العنف ضد المرأة.

إنَّ بنما تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل تايلند بالنيابة عن شبكة الأمن البشري. وبنما هي أحد مقدِّمي مشروع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم، والذي يجسِّد تعقيد المسألة ونطاقها. ومن المؤسف أنَّ النزاعات المسلحة العديدة التي نشهدها على المستوى العالمي قد برهنت على أنَّه لا يتوافر للنساء سوى القليلٍ من الموارد لحماية أنفسهن لكنّهنّ مع أبنائهنّ وبناتهن، يشكّلن أغلبية السكان المشردين واللاجئين. كما شاركت النساء وقادت، في بعض الحالات، التحركات السلمية التي عزَّزت تعافي مجتمعاتهنَّ في أعقاب النزاعات. لكنَّهن بقِين غير مرئيات، وهذا إخفاق تاريخي علينا أن نتجاوزه. وقد قلص هذا الإقصاء من إمكانية حصول المرأة على فرص للتعافي ومن قدرتها على تحصيل العدالة عند تعرضها لانتهاكات لحقوقها الإنسانية ومن مشاركتها في الإصلاحات القانونية والمؤسسية.

لذا، فإن على الدول أن تواصل العمل لتشجيع مشاركة أكبر للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام والأمن. وبالمقابل، فإنَّ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يجمعنا هنا اليوم، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذه، هو أول قرار يشير إلى وجود صلة بين تجارب المرأة في حالات النزاع وجدول الأعمال الدولي للسلام والأمن، ويسلِّط الضوء على حقيقة أنَّ للنزاعات تأثيراً غير متناسب على النساء. وتزداد أهمية هذا القرار اليوم، ونحن نرى عنف الجماعات المتطرفة يستهدف النساء في انتهاك لحقوقهنّ وكرامتهنّ وسلامتهن بل وأرواحهنّ. وبالتالي، من الضروري أن يدعو مجلس الأمن جميع أطراف النزاع المسلح إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني، وخاصة الاغتصاب والاعتداء الجنسي وجميع الأشكال الأخرى للعنف في حالات النزاع المسلح.

لقد مضى ١٥ عاماً، وإسهامات المرأة لا تزال غير مُقدرة وغير مُستخدمة بشكل واف. وينبغي تعزيز المطالبات والمجالات التي أوجدتها مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها لضمان قيامها بالدور الرئيسي المطلوب منها أداؤه. وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥(قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، التي اعتمدها رؤساء دولنا مؤخراً، تتبع ذلك المسار. وهي خطوة هامة نحو تحقيق هدف مشاركة المرأة الواسعة على قدم المساواة ومن دون تمييز. والعالم بحاجة إلى هذا التحوُّل الأساسي. فلا يمكننا مواصلة القيام بما اعتدنا أن نفعله؛ إذ إنَّ ذلك لم يَعُدْ خياراً. ومسائل السلام والأمن تمثل التزامًا يرتبط جوهرياً بتعزيز التنمية البشرية، التي نفهمها باعتبارها تنمية مستدامة محورها الإنسان في سياق من الحوكمة الرشيدة، وهذا هو الإطار الذي يمثل فيه حضور المرأة وأفعالها ضرورة مطلقة.

ابتداء من المترل إلى الحياة العامة، يجب على الدولة ضمان تمكين النساء والرجال على حد سواء، من أجل بناء جيل أفضل من المواطنين، والآباء والأمهات، وتعزيز برنامج تعليمي يساعد على تربية أطفال مسالمين وغير عدوانيين.

تعتمد اليوم إدارة بلدنا على عدد كبير من النساء اللاتي يعملن في حكومة بنما، ويشغلن مناصب تشمل نائبة الرئيس، ووزيرة خارجية الجمهورية، ووزيرات ونائبات وزراء، ومديرات هيئات ورئيسات بعثات دبلوماسية. وبالمثل، فإن إنشاء وحدة للشؤون الجنسانية في قوة الشرطة بموجب قانون منع قتل الإناث مثال آخر على إدماج المرأة في خطة الأمن البنمية.

قبل يومين، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، احتفلنا باليوم الدولي للطفلة، وهو جيل يجب تمكينه على نحو فعال للخروج من دائرة الفقر والعنف وعدم المساواة والاستبعاد. إذ أن الفتيات اليوم سيرثن عالم الغد، ويجب أن نترك لهن بيئة آمنة وسلمية. وعلى نفس المنوال، تؤيد بنما انتخاب امرأة لمنصب الأمين العام لأننا سندعم وسنواصل دعم جميع جهود ذلك الجهاز لنكفل بأن تشغل امرأة منصب القيادة والتوجيه في العالم.

في الختام، إذا أردنا تحقيق التنمية التي ننشدها، فإننا بحاجة إلى المزيد من وجهات نظر إناث العالم. آجل، هذه الرؤية ستأتي أساسا من النساء، ولكن أيضا من الرجال المشاركين والمطلعين. إن مشاركة أبناء شعبنا بنسبة ١٠٠ في المائة في كل مرحلة من مراحل السعي إلى إحلال السلام والأمن الدائمين، سيطلق العنان في نهاية المطاف للإمكانات البشرية من أجل حل أشد القضايا إلحاحا التي نواجهها. وربما كانت أهم إشارة وردت في القرار الذي اتخذ اليوم، السطر الأخير منه، إذ جاء فيه أن مجلس الأمن ”يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي“.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل لاتفيا.

**السيد مازيكس** (لاتفيا): أشكر الأمين العام، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة ينار محمد، والسيدة جولبين لوسانج والسيدة آلاء مرابط على بياناتهم. كذلك أشكر إسبانيا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة الهامة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن الدوليين.

تؤيد لاتفيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

في عام ٢٠٠٠، اعترف القرار ١٣٢٥ بأن آثار الحرب على النساء متباينة، وشدد على الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في محادثات السلام. ما من قرار آخر اتخذه مجلس الأمن معروف أكثر منه من حيثُ رقمه واسمه لأنه كان معلما تاريخيا. واليوم، يمكننا تقييم ما تم إنجازه في السنوات الـ ١٥ الماضية بفضل الدراسة العالمية الشاملة جدا عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وكذلك بفضل تقرير الأمين العام الأخير عن المرأة والسلام والأمن (S/2015/716).

لقد حدثت تطورات هامة خلال السنوات الـ ١٥ الماضية. عزز الإطار المعياري للمرأة والسلام والأمن سبعة قرارات متابعة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بالإضافة إلى آخر قرار اتخذ هذا الصباح، وهو القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) والذي تفخر لاتفيا بمشاركتها في تبنيه. إن تمكين النساء والفتيات واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وحسمها، وتم الاعتراف بهذه المشاركة بوصفها مساهمة بالغة الأهمية في صنع السلام وبناء السلام. وحدثت تغيرات هامة في الطريقة التي يعالج بها المجتمع الدولي العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

على الرغم من هذه التغيرات الإيجابية لم ينفذ تنفيذا كاملا حتى الآن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن مشاركة المرأة في عمليات السلام وعمليات ما بعد انتهاء النزاع ينبغي أن تكون أكثر وضوحا وفعالية. من الضروري بذل المزيد من الجهود للتصدي للإفلات من العقاب في حالات ارتكاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات الراهنة التي تواجه السلم والأمن الدوليين، مثل الطبيعة المتغيرة للنزاعات، والتهديد المتزايد الذي تشكله الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول، واستخدام التكنولوجيات الجديدة في الحرب، والأزمات الإنسانية الشديدة البالغة التعقيد التي غالبا ما تتطلب حلولا شاملة. لقد انتُهكت حقوق النساء والفتيات بشكل خاص جراء انتشار التطرف العنيف.

هذه التحديات تؤكد الحاجة إلى تعزيز آليات منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر وآليات العمل المبكر، وخاصة من جانب مجلس الأمن. وتعتقد لاتفيا أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة العالمية، إلى جانب الاستعراضين الآخرين لعمليات حفظ السلام وهيكل بناء السلام الجاري الاضطلاع بها حاليا في الأمم المتحدة، يمكن أن تسهم في تعزيز استجابة الأمم المتحدة للمنازعات، والاعتراف بالدور الخاص الذي تؤديه المرأة في جميع مجالات السلم والأمن الدوليين وعملية

صنع القرارات. ونؤيد التآزرات بين جميع استعراضات الأمم المتحدة الثلاثة.

إن الحد من الفجوات في تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن يتطلب التزاما من جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. أدمجت لاتفيا مبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الأحكام التنظيمية لقواتها المسلحة الوطنية وكذلك في البرامج التدريبي الذي يسبق عملية نشر القوات. لقد ارتفع تمثيل المرأة بين الأفراد العسكريين، بما في ذلك في صفوف الأفراد الذين يتم نشرهم في العمليات الدولية. ما فتئ تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عنصرا هاما في التعاون الإنمائي بالنسبة إلى لاتفيا، على سبيل المثال في أفغانستان والعراق. وسوف تواصل لاتفيا وضع إطار سياسة وطنية من أجل التصدي للتحديات الناشئة التي تقف أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز الإطار القانوني للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

ولئن كانت المبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة في الدراسة العالمية عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا تزال بحاجة إلى تقييم، تأمل لاتفيا بأن تساعد تلك التوصيات على تعزيز برنامج المرأة والسلام والأمن في المستقبل.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

**السيد سكابيني ريتشياردي** (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود في البداية، أن أشكر وفدكم على طرح هذه المسألة هامة للنقاش أمام مجلس الأمن.

إن أهم قرار اتخذه مجلس الأمن بشأن دور المرأة في بناء السلام ومنع نشوب التراعات قد مضى عليه الآن ١٥ عاما. تنضم جمهورية باراغواي إلى الاحتفال بذكرى اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذا القرار هام ليس فقط لأنه أول قرار يتطرق إلى الصلة التي لا تنفصم بين المساواة الجنسانية ومشاركة المرأة في السلم والأمن الدوليين، ولكن أيضا لأنه يقر بالأثر الخاص للتراع المسلح على المرأة والدور الذي تؤديه في عمليات السلام وإعادة التأهيل في فترة ما بعد انتهاء الحرب.

إن جمهورية باراغواي، التي ما برحت تشارك بنشاط في عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٩٣، تؤكد مجددا التزامها بالوقاية والحماية ومشاركة المرأة قبل نشوب التراعات وخلالها، وبعد انتهاء التراعات، كلما اقتضى الأمر. وفي هذا الصدد، إن حكومة باراغواي، إذ تأخذ في الحسبان التزاماتها الدولية بالمساهمة في بناء السلام والحاجة إلى دمج المنظور الجنساني في منع نشوب التراعات، وإدارتها وحسمها، فرغت مؤخرا من خطة عملها الوطنية التي ستمكنها من تنفيذ الولايات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن خطة العمل الوطنية، التي سيعلن عنها رسميا في أواخر هذا الشهر، هي ثمرة الجهود والتنسيق التي تضطلع بها سائر المؤسسات الوطنية منذ عام ٢٠١٢، بما في ذلك وزارة شؤون المرأة، ووزارة الدفاع الوطني، ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية، بدعم قيم ومساعدة مستمرة من برنامج الأمم المتحدة للمرأة، ونحن حليف مخلص له.

في عام ٢٠١٥، تمتع بلدنا بأعلى نسبة مئوية من المشاركة النسائية في برامج التوعية والتدريب على عمليات السلام. ومن الجدير بالذكر أنه يوجد نحو ٢٧ في المائة من المشاركين من الإناث، ونأمل في زيادة هذه النسبة من خلال الجهود التي تبذلها المؤسسات ذات الصلة للتشجيع على تحقيق درجة أكبر من مشاركة المرأة في كتائب بعثات حفظ السلام التي تشارك فيها باراغواي.

والعقبات الرئيسية التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في حفظ السلام وبناء السلام يمكن أن تكون ذات صلة بالتمييز القائم على نوع الجنس والاستبعاد الاقتصادي

والاجتماعي للمرأة، والحالات التي تنطوي على إنكار حقوق المرأة. وهذا هو السبب في أنه من الأهمية بمكان العمل على تعزيز حقوق الإنسان للمرأة من منظور يشمل تكريس الاهتمام بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد أثبتت تجارب عديدة من حالات النزاع وما بعد النزاع بأن استبعاد المرأة من عمليات السلام لا يقوض حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأءة فحسب، بل أيضا يقلل احتمالات تحقيق السلام الدائم والتنمية في المستقبل لجميع المواطنين في بلد ما.

إن إدراج المنظور الجنساني في كل جانب من جوانب بناء السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، يتطلب، أولا وقبل كل شيء، الإرادة السياسية لإدراج المرأة في عمليات صنع القرار. وبدون مشاركة المرأة لا يمكن أن يكون هناك تحقيق للمساواة بين الجنسين ولا قرارات سياسية تعكس المنظور الجنساني.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى التأكد من أن جميع القرارات والمبادرات بشأن المرأة والسلام والأمن تنفذ بتدابير محددة تكفل مشاركة المرأة بشكل فعال في أنشطة بناء السلام في ظل ظروف عادلة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

**السيد ميسا – كوادرا** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود، أولا، أن أثني على رئاسة إسبانيا لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن بمناسبة الاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلى الرغم من أوجه التقدم والممارسات الجيدة التي وضعت فيما يتعلق بذلك القرار، فإن العقبات التي تحول دون تنفيذها الفعلي لا تزال قائمة. في هذا الصدد، وبهدف منع العنف ضد المرأة، سنّت بيرو قانونا للمساواة في الفرص بين الجنسين من الرجال والنساء واعتمدت خطة وطنية للمساواة بين الجنسين، فضلا عن الخطة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.

وبالمثل، قامت وزارة شؤون المرأة والفئات السكانية الضعيفة بوضع سجل للأشخاص المشردين داخليا، مما مكن من حماية حقوق النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وكذلك، من خلال القانون رقم ٢٨٥٩٢ لعام ٢٠٠٥، وضع بلدي خطة شاملة للتعويضات لضحايا أعمال العنف التي وقعت بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠. وأدرجت الخطة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة موضوع العنف الجنسي في سياق النزاع المسلح، داعية لإدراجه ضمن السياسات الإقليمية في جميع أنحاء البلد. وتدعو الخطة إلى إدراج جميع أشكال العنف الجنسي في إطار الخطة الشاملة للتعويضات، ولا سيما تلك التي لحقت بالنساء اللائي كن ضحايا أثناء فترة العنف الإرهابي.

وعلى الصعيد الدولي، تؤيد بيرو سياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقا التي تدين بشدة مشاركة الأشخاص العاملين تحت علم الأمم المتحدة في أي شكل من أشكال السلوك غير المناسب أو غير الأخلاقي، ولا سيما في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين ضد المدنيين، وبخاصة النساء والفتيات.

وعلاوة على ذلك، فإن بلدي يرحب بالاتجاه نحو الإدماج المنهجي للمنظور الجنساني في ولايات عمليات حفظ السلام، وكذلك إدماج المرأة بوصفها جهة فاعلة في منع نشوب النزاعات وتسويتها. ولهذا السبب، زادت بيرو مشاركة المرأة في كل من البعثات التي نشارك فيها. وتمثل المرأة حاليا نسبة ١٠ في المائة من الموظفين المنتشرين في الميدان، ونأمل أن يزداد هذا الرقم في المستقبل.

تنظر بيرو بشكل إيجابي إلى إدراج الهدف الذي يرمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في خطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١). وفي ذلك الصدد، نعتقد أن التحدي الذي نحن في أمس الحاجة إلى التصدي له هو تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق الاحترام الكامل للنساء والفتيات، وذلك بما يتماشى مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أقر من خلاله المجتمع الدولي بالحاجة الملحة إلى توفير تدريب متخصص في مجال الحماية والاحتياجات الخاصة وحقوق الإنسان للنساء والأطفال في حالات التراع في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد وفي ضوء الاستعراض الرفيع المستوى الحالي لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، تلتزم بيرو بالعمل مع الدول الأخرى لمعالجة المشاكل المتبقية في هذا المجال، بهدف التوصل إلى بيئة سلمية تتمكن فيها جميع النساء، دون استثناء، من أن تحيا حياة مفعمة بالإنجازات وخالية من أي شكل من أشكال الاستغلال، ولا سيما في السياقات المتسمة بالعنف والتراع، حيث هنّ الأكثر ضعفا. وبالمثل، ومن باب إعادة التأكيد على التزام بلدي بدعم هذا الموضوع وهذه الخطة الهامين، اشتركت بيرو في تقديم القرار المتخذ هذا الصباح (القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥))، الذي يمهد السبيل للمسار الذي ينبغي اتباعه في السنوات المقبلة فيما يتعلق بخطة المرأة والسلام والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب .

**السيد هلال** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة ذات الأهمية القصوى بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أشكركم على إتاحة الفرصة لنا للاجتماع اليوم، ليس للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فحسب، بل أيضا لتقييم التقدم المحرز حتى الآن، فضلا عن تحديد الثغرات والتحديات التي ما زال يتعين التصدي لها، وتجديد التزاماتنا.

إن الاتخاذ التاريخي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) منذ ١٥ عاما قد اعترف بالدور الذي تضطلع به المرأة في مسائل السلام والأمن الدوليين، ليس بوصفهن ضحايا فقط، بل أيضا بوصفهن عوامل للتغيير وأطرافا فاعلة لا غنى عنها في استعادةالسلام وحفظه وتوطيده السلام. وقد مكننا ذلك القرار من إحراز تقدم كبير نحو الاستقلال الذاتي للمرأة، ولا سيما في حالات التراع، بوضع خطط عمل وطنية ذات مؤشرات قابلة للقياس الكمي ومن خلال تنفيذ آليات المتابعة. ومنذ اتخاذ ذلك القرار، جرى التعهد بعدد من الالتزامات الجديدة التي ترمي إلى منح اعتراف سياسي أكبر وتشديد أقوى لمسألة المرأة والسلام والأمن في الخطاب السياسي. وقد ساهمت ستة قرارات أخرى لمجلس الأمن في تطوير ذلك الإطار السياسي وتعزيز المعايير الإيجابية. إن اتخاذ جميع هذه القرارات يبعث برسالة قوية فيما يتعلق بالتزام المجتمع الدولي الثابت والمستمر إزاء النهوض باستقلال المرأة وحماية حقوقها.

ولا يزال التأثير على حياة المرأة وعلى دورها في العالم متناثرا، على الرغم من بعض علامات إحراز التقدم. وللتراع المسلح آثار مدمرة على الجميع، ولكن النساء والفتيات غالبا ما يكنّ هدفا للعنف القائم على نوع الجنس وأكثر الفئات استبعادا من العمليات السياسية الضرورية لضمان تحقيق السلام والأمن. ونظرا لأن المرأة هي أكثر فئات السكان ضعفا وأكثرها استهدافا في حالات التراع، فإن لديها مساهمة فريدة ولا يمكن إنكارها تسهم بها في مفاوضات السلام. ولعل أعضاء المجلس يلاحظون بأن تجربة كل من هايتي وغرب أفريقيا أثبتت أنه عندما تشارك النساء في عمليات السلام، فإنهن يتمكنّ من جلب حساسيتهن وابتكارهن ليس لعملية السلام فحسب، بل أيضا لجهود المصالحة الوطنية وعملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

يمثل منع نشوب التراعات عنصرا أساسيا من عناصر برنامج المرأة والسلام والأمن. إن منظور المرأة بشأن التوترات في العلاقات الاجتماعية، ووعيها بالأخطار التي تهدد السلامة الشخصية والاجتماعية والمجتمعية، ومعرفتها بتدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في قلب المجتمعات المحلية، وتفسيرها للتطرف في الخطاب، كلها أمور تساعد في رسم ملامح الآلية الرئيسية للرد السريع والإنذار المبكر عندما يكون التراع وشيكا؛ ومع ذلك، نادرا ما تؤخذ هذه الأمور في الحسبان أو يستجاب لها من جانب السلطات المحلية المكلفة بالأمن.

يمثل منع نشوب التراعات عنصرا أساسيا من عناصر برنامج المرأة والسلام والأمن. إلا أن هذا المنع، ومنذ عام ٢٠٠٠، فشل وللأسف في الحصول على نفس القدر من الاهتمام المتواصل على غرار مشاكل ما بعد التراع مثل إعادة بناء الأجهزة الأمنية للدولة.

ويقر القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) بعدم الاهتمام ويهدف إلى تعزيز دور النساء على جميع المستويات في منع نشوب التراع وتسويته والتعافي. وسد القرار فجوة في التفسير، الذي لم يركز في السابق سوى على منع أعمال العنف القائم على أساس نزع الجنس خلال التراعات بدلا من التركيز على منع نشوب التراعات نفسها. ولذلك من الضروري إتباع نهج شامل وكلي بقدر أكبر يعالج الأسباب الجذرية للتراعات، وليس مجرد آثارها على النساء والفتيات والرجال والفتيان.

إن إرساء السلام الحقيقي في المجتمع يتطلب بناء هياكل سياسية واقتصادية واجتماعية صحية وشاملة للجميع. وتمثل منظمات النساء المحلية محركات لتعزيز تمكين النساء ومشاركتهن الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويؤيد وفد بلدي التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الأخير (S/2015/716)، لا سيما التوصيات التي تشجع الحصول على الخدمات الأساسية على قدم المساواة وفي الوقت المناسب، ووضع حد للقوانين والممارسات التمييزية، وتعزيز سيادة القانون، وضمان التنمية الاقتصادية المنصفة، والإبقاء على حيز لمشاركة المجتمع المدني.

ولا تزال النساء والفتيات اللاجئات والأشخاص المشردون داخليا يقعون ضحايا لانتهاكات من جميع الأنواع. وتبين الحوارات الإقليمية مع النساء اللاجئات، التي يجريها بشكل منتظم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أن النساء والفتيات اللائي لا يحملن وثائق ما زلن يعانين من أسوأ أعمال التمييز القائم على أساس نوع الجنس، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. والنساء والفتيات اللاجئات والأشخاص المشردون داخليا الفارون من أعمال العنف والقتال يجدون أنفسهم مرة أخرى عرضة لخطر الاستغلال الجنسي والاغتصاب والبغاء والزواج القسري والحمل والتعقيم. بل الأسوأ من ذلك، أنهم في الوقت الحالي يعرضون بالمزاد العلني ويباعون في أسواق الرقيق.

ويجب أن تمتثل الدول الأعضاء لالتزاماتها الدولية وأن تسجل اللاجئين الموجودين في أرضها. فذلك سيضمن تمكين النساء المعرضات للخطر ومشاركتهن الفعالة في المؤسسات الوطنية والإقليمية لمنع نشوب التراع. وإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان تمكين جميع النساء المشردات واللاجئات من المشاركة الواسعة في عمليات صنع القرار لكيلا يعقن فريسة في أيدي التنظيمات السياسية أو الجماعات الإجرامية.

وفي الختام، أود أن أبرز الملاحظات التالية.

إن الإرادة السياسية القوية للدول الأعضاء والتزامها الكامل بأحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سيمكنان من مشاركة النساء الفعالة في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل المنع والحماية وإدارة حالات التراع.

ومشاركة النساء في جهود السلام مسألة تتعلق بالمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان العالمية. وهي بالغة الأهمية لتحقيق السلام الدائم والتعافي الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والمصداقية السياسية. وينبغي تشجيع النساء على أن يصبحن مشاركات في المسائل المتعلقة بالسلام. فإسهامهن ضروري لإرساء السلام الدائم. ولا بد من مشاركتهن في جميع مراحل الجهود المبذولة لإعادة سيادة القانون وإعادة بناء المجتمعات من خلال العدالة الانتقالية. ويجب الاستماع لصوتهن وحماية حقوقهن. وعلينا القضاء على القوالب النمطية من أجل ضمان المشاركة الفعالة للنساء في جميع مراحل عمليات السلام وصنع القرار.

إن النهوض بتمكين النساء يسمح لهن بتلبية احتياجاتهن الأساسية وخفض ساعات عملهن، وبالتالي إتاحة المزيد من الوقت والحيز لهن للمشاركة في عملية إدارة النزاعات المحلية. وذلك سيسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

**السيد ماوي** (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): قدمت خطيا الصيغة الكاملة لبياني بعد ظهر هذا اليوم.

وتعلن أيرلندا تأييدها أيضا للبيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ومضي ١٥ عاما منذ أن اتخذ أسلافنا في مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومنذ ذلك الوقت، تغير طابع النزاعات وأماكنها. وما لم يتغير، للأسف، هو أن النساء وأصواتهن لا تزال ناقصة التمثيل في آليات منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها. ولا تزال تنتهك حقوق النساء. وإذا أردنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، يتعين وضع حد لذلك.

وترحب أيرلندا بقاعدة الأدلة للعمل الواردة في الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فهي حجم كبير للعمل، ولا بد من إيلائها اعتبارا كبيرا. ويجب أن ننظر في الخطوات المحددة والقادرة على إحداث التغيير التي لا بد أن نتخذها نحن جميعا لتنفيذ جدول الأعمال هذا.

وإحدى الرسائل الرئيسية الواردة في الدراسة أن مشاركة النساء أمر محوري لإحلال السلام المستدام. ونعلم أن ذلك صحيح من تجربتنا بالذات للحفاظ على السلام والمصالحة في جزيرة أيرلندا. وسنواصل تبادل تجربتنا بالذات والاستفادة من تجارب الآخرين.

ولا تزال تروعنا الجرائم الخطيرة المرتكبة بحق النساء والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للنساء. ودعمت أيرلندا صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة منذ عام ٢٠٠٦ وهي تواصل القيام بذلك العمل. وفضلا عن ذلك، تعتزم أيرلندا إقامة شراكة مع قائمة الخبراء في إقامة العدل في مجال العنف الجنسي والجنساني التابعة لمبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بغية دعم عمليات التحقيق والمحكمات وتعافي الضحايا في حالات الجرائم المرتكبة على أساس نوع الجنس والمتصلة بالنزاعات.

كما أننا شعرنا بالصدمة والغضب من حوادث الاعتداء الجنسي التي تورط فيها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة وغيرهم. ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة، وحماية كرامة الناجين وحقوقهم.

ويجب أن يكمن تمكين النساء في صميم جميع مشاركاتنا في عمليات الاستعراض والتفكر في هذا العام. ونحن لا نرحب باستعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فحسب، بل نرحب أيضا بعمليات الاستعراض ذات الصلة لعمليات السلام وهيكل بناء السلام. ونتطلع إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي

سيعقد العام المقبل باعتباره فرصة لتنسيق جدول الأعمال الحالي مع تلك العملية الهامة.

ومرة أخرى، إذ نتطلع إلى المستقبل، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المحددة بشأن المساواة بين الجنسين وبشأن المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، التي التزمنا جميعا بها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، سيكتسي أهمية بالغة. فالتحدي في عام ٢٠١٥ لا يتمثل في عدم وجود إطار معياري، بل يتمثل في وجود فجوة في التنفيذ. ويشكل القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) المتخذ اليوم، الذي شاركت أيرلندا في تقديمه، خطوة إيجابية أخرى. وبغية المساعدة في اتخاذ إجراء، يمكنني أن أعلن اليوم أن أيرلندا ستدعم الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني بمبلغ لا يقل عن ٠٠٠ ٢٠٠ يورو. ويجب دعم مثل تلك الأدوات لكيلا نفقد أية فرصة لإحداث التغيير حقا.

وبالرغم من التحديات العديدة، فإن هناك الكثير مما يبعث على الأمل بشأن جدول أعمال النساء والسلام والأمن. والأمر متروك لنا جميعا الآن لاتخاذ إجراء بشأن ما سمعناه وقيل اليوم.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمثلة كوستاريكا.

**السيدة تشان** (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): تهنئ كوستاريكا إسبانيا على تنظيمها هذه المناقشة وترحب باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بالإجماع، وهو قرار شاركنا في تقديمه. لقد كان اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معلما بارزا في تاريخ المنظمة. فهو يشكل تحولا معياريا في الطريقة التي نتكلم بها عن النساء في سياق السلام والأمن الدوليين. ودعا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الدول الأعضاء إلى منح الأولوية للنساء في عمليات السلام والأمن وإلى الكف عن الكلام عن النساء باعتبارهن ضحايا ودعاها، بدلا من ذلك، إلى بدء مناقشات متزامنة بشأن أهمية تعزيز قوة النساء ومشاركتهن. وحدد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) جدول أعمال جريئا تشكل فيه المساواة بين الجنسين الأساس لقيام مجتمعات سلمية وشاملة للجميع.

وبالرغم من ازدياد ظهور النساء في هذه العمليات، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به فيما يتعلق بتأثيرهن. ومع أن عددا كبيرا من النساء يشاركن في مفاوضات السلام، فإن نصف جميع اتفاقات السلام تقريبا لا تتضمن أية إشارة إلى النساء، وفي أغلب الأحيان تكون الاتفاقات التي تشير إلى النساء غير هامة. وقد تكون هناك زيادة في عدد الجماعات النسائية في الميدان، ولكن لا تزال النساء حتى الآن عرضة للخطر بصورة خاصة في حالات النزاع.

ولإصلاح هذا التفاوت، يجب أن يتجاوز إدماج النساء في عمليات السلام والأمن وضع علامة في خانة ''نساء''. وترى كوستاريكا أن مشاركة النساء الكاملة والفعالة تعني أكثر من إدخال النساء في الهياكل والمفاهيم الأمنية القائمة. ولم تكن النية الأصلية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إطلاقا تشجيع النساء الجنود، وإنما بدلا من ذلك جني الفوائد المكتسبة حينما تمنح النساء حيزا للمشاركة على قدم المساواة في البحث عن حلول.

إن كوستاريكا تدرك بأن الطريق نحو التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ليس بالطريق السهل. وكما لا يوجد نوع واحد فقط من النساء في العالم، فلا توجد أيضا ممارسة فضلى واحدة لتفعيل المساواة الجنسانية، وتحقيق أمن المرأة وسط عدد لا يعد ولا يحصى من الظروف الميدانية. ولهذا السبب، يجب علينا العمل على إنشاء نظام عمليات شامل للمرأة، على أساس الخطة المعيارية التي نص عليها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب أن يتصدر تحليل انفصال الكيفية التي يتحدث مجلس الأمن بها عن المرأة، عن كيفية تنفيذ مجتمع الأمم المتحدة بأسره لخطة

المرأة والسلام والأمن، مناقشاتنا ونحن نمضي قدما من هذه الذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار.

إن كوستاريكا تدعم بحزم النُهج الشاملة التي تمكن المرأة من المشاركة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ولكن من المستحيل المضي قدما بدون ضمان تحقيق العدالة أيضا لأولئك اللواتي وقعن ضحايا أعمال العنف المنهجية التي ترافق النزاعات والحروب. وفي عام ١٩٩٨، عملت القاضية إليزابيث أوديو بينيتو، ممثلة كوستاريكا، خلال فترة ولايتها في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بنجاح، على أن يتم اعتبار الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي، شكلا من أشكال التعذيب. إن تفسير أوديو بينيتو، على أساس قضية امرأتين صربيتين تعرضتا للاغتصاب في معسكر الاعتقال سيليبيسي، هو الآن مبدأ مقبول في القانون الدولي.

و تستنكر كوستاريكا انتشار العنف الجنسي كسلاح حرب، وتدين سوء السلوك والاعتداء الجنسيين، اللذين ارتكبتهما قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولا يزال الإرث القانوني لأوديو بينيتو يمثل جزءا من جهودنا، لاعتبار العنف الجنسي الذي يستخدم كسلاح حرب، جريمة ضد الإنسانية، وينعكس هذا الاعتقاد في موقفنا المتعلق بعدم التسامح مطلقا مع الإفلات من العقاب في قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين، التي يكون موظفو الأمم المتحدة طرفا فيها.

وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا نريد للأمم المتحدة أن تتهم بأنها مؤسسة أخرى لديها ”أدراج مليئة بملفات النساء“.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل غامبيا.

**السيد تنغارا** (غامبيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتلو هذا البيان بالنيابة عن رئيس جمهورية غامبيا.

”إسمحوا لي أولا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد برئيس وزراء إسبانيا وتهنئته على عقد مثل هذه المناقشة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. ومن دواعي بالغ سروري أن أضم صوتي إلى المشاركين الآخرين هنا في هذا المنتدى الهام للغاية، في هذه المناقشة الرفيعة المستوى حول المرأة والسلام والأمن، التي تسعى أيضا لاستعراض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بعد اعتراف مجلس الأمن المناسب، ليس فقط بالآثار الخاصة للنزاع على المرأة، ولكن بالحاجة أيضا لإشراكهن كصاحبات مصلحة نشطات، في مجال منع نشوب النزاعات وحلها.

”قبل خمسة عشر عاما، شكل اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الإطارين القانوني والسياسي الذي تجد فيه الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة من غير الدول نفسها ملزمة بمعالجة وضع المرأة في الأزمات والحروب. وتجدر الإشارة إلى أن القرار قد اتخذ في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠ بعد عقود من الضغوط التي مارسها ناشطون في مجال حقوق المرأة، وكان ذلك أول قرار يتناول بشكل محدد، تأثير الحرب على النساء والفتيات، مما يؤكد فرضية أن إدماج المرأة، وحضورها ومشاركتها في هذه العملية، ووجهات نظرها وإسهامها في محادثات جوهرية، سيحسن بالتأكيد فرصها لتحقيق السلام الدائم والمستدام.

”مع أخذنا في الاعتبار أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ظهر بعد عقد من انتهاء الحرب الباردة، عندما كانت أنواع جديدة من العنف والحرب واضحة بالفعل، وجرى اعتراف على وجه الخصوص بتعقيد بناء السلام بعد انتهاء النزاع في بلدان مثل البوسنة ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث دمر النسيج الاجتماعي والثقة داخل

المجتمعات المحلية. مع ذلك، ورغم أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة قد أولت اهتماما دوليا تشتد الحاجة إليه، لتأثير النزاع على النساء والفتيات، لا تزال النساء تواجههن معركة من أجل الاعتراف بهن في وقتي الحرب والسلام. وخلصت الدراسة التي أجريت بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للقرار، إلى أن بعثات المتحدة قد حققت نجاحا كبيرا في مجال تحسين مشاركة المرأة في مفاوضات واتفاقات السلام. ولا تزال المرأة تشعر بالتهميش في المناطق الريفية. ويشير التقرير إلى أنه بينما أحرز بعض التقدم في تمرير قوانين لمكافحة العنفين الجنسي والجنساني، وتحسين أمن المرأة، لا تزال أعمال العنف الجنسي كاستراتيجية متعمدة في مناطق النزاع تحدث مع الإفلات من العقاب، وطرحت تحديا هائلا أمام بعثات حفظ السلام.

”لحسن الحظ، تتخذ المزيد من النساء موقفا مناسبا، ويدعمهن المزيد من الرجال في هذا المشروع. إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يتيح وسيلة للجمع بين المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية لمعالجة العلاقة بين الجنسانية والنزاع، وأنا فخور بأننا في غامبيا لم نوقف جهودنا، وسنسعى لضمان حضورنا المستمر على الساحة العالمية.

”وتشجع غامبيا مشاركة المرأة في عمليات السلام، من خلال سياستها المتعلقة بالتوظيف والإعارة، وكذلك فيما يخص دعمها للمرشحين المؤهلين. وهذا لضمان تلقي الخبراء المعارين لعمليات بناء السلام المدنية، وكذلك المشاركين في عمليات حفظ السلام العسكرية، لمستوى عال من التدريب في المجال الجنساني بشكل محدد، استعدادا لنشرهم في البعثات.

”وتشكل حماية المرأة أولوية في جهود بناء السلام التي تبذلها غامبيا، لأن المرأة هي التي تعاني أكثر من غيرها من العنف خلال النزاعات المسلحة وبعدها. إن حماية حقوق النساء والفتيات، تشكل أيضا أحد الجوانب الرئيسية لسياسة حقوق الإنسان في غامبيا. وفي السياق الدولي، تجعل غامبيا من حقوق المرأة وانتهاكها موضوعا للمناقشات. وتشير غامبيا أيضا إلى انتهاكات حقوق المرأة في سياق النزاعات المسلحة، والمفاوضات المتعددة الأطراف، وكذلك في المساعي والتدخلات الثنائية.

”وتلتزم غامبيا أيضا، على المستوى الدولي، بمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات وحماية ضحايا الاتجار. وتشمل الأولويات الأخرى الجهود المبذولة لتحسين حماية المشردين داخليا، وكثير منهم من النساء، ومعارضة منح الحصانة لمرتكبي الجرائم ضد المرأة في سياق النزاع المسلح.

”وعلاوة على ذلك، تدعم غامبيا المشاريع والأطراف الفاعلة، التي تعالج المشكلة المحددة للعنف ضد المرأة، والاغتصاب والاتجار بالبشر، واستغلال النساء في سياق النزاعات المسلحة، سواء من خلال توفير الوقاية والحماية للضحية، أو عن طريق الجهود المبذولة لإنهاء الإفلات من العقاب. ولدينا سياسة عدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي للنساء في جميع الحالات التي تتعلق بموظفين مدنيين وعسكريين معارين لعمليات بناء السلام. وتتناول الوحدات التدريبية بشكل محدد، مشاكل الاتجار بالبشر وتعرض النساء للاعتداء الجنسي في النزاعات، بما في ذلك من جانب المشاركين في بعثات السلام.

”إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يدعو بشكل محدد إلى أخذ المنظور الجنساني في الاعتبار، عند التفاوض وتنفيذ اتفاقات السلام، وكذلك مشاركة المرأة في جميع آليات تنفيذ هذه الاتفاقات.

”ويولى اهتمام خاص للجانب الجنساني للعدالة الانتقالية، التي يعد أحد أولويات سياسة غامبيا في مجال حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية. ويندرج في صلب هذه الجهود، قانون حقوق المرأة المعدل لعام ٢٠١٢، والخطة الوطنية المتعلقة بسياسة تمكين المرأة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠، وقانون حقوق الطفل، وقانون الاتجار، وقانون اللاجئين، ومؤخرا، قانونا العنف المنزلي وجرائم الاعتداء الجنسي لعام ٢٠١٣.

”وكل تلك تدابير إبداعية جداً في واقع الأمر، إذ أنها تراعي حقوق المرأة. ويمكن تبين ذلك، على سبيل المثال، في تعريف ما يسمى بالجرائم الجنسانية، وحقوق المرأة في الإجراءات القضائية، وفي تمثيل الجنسين في مختلف هيئات المحاكم، وتنظيم المحكمة فيما يتعلق بحماية الضحايا والشهود. وستقدم صيغ إضافية لمشاريع تدعم إشراك المرأة في العمليات السياسية والقانونية الانتقالية، بغية إنهاء الإفلات من العقاب في الحالات التي تنطوي على جرائم ضد المرأة. ويهدف ذلك إلى تسهيل تنفيذ الإجراءات المناظرة وقواعد الإثبات الواردة في النظام الأساسي.

”وقد انخرطت غامبيا بشكل فعال في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا سيما من خلال وضع خطة عمل وطنية، وهو شرط لا غنى عنه للتنفيذ الفعال لذلك القرار من جانب جميع الدول الأعضاء. ومع ذلك، تبين لنا السجلات أنه لم يفعل ذلك سوى ٢١ من أصل ١٩٢ دولة عضو في الأمم المتحدة حتى الآن.

ولدينا جميعاً أدوارنا الفردية في ضمان تنفيذ القرار بغية الاعتراف بإسهام المرأة في بناء السلام وصنع القرار وحماية حقوق المرأة باقتدار. ويسعدني أن أعلن أن تلك التدابير أدت إلى عدد كبير من حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس المبلغ عنها في مستشفى إدوارد فرنسيس التعليمي بفضل وحدة الشكاوى في مكتب شؤون المرأة، وهي الوحدة التي شاركت في إنشائها وزارة العدل ووزارة الصحة والهيئة العامة لحماية الطفل ووزارة الداخلية وغيرها، وتدعمها لجنة توجيهية وطنية متعددة القطاعات تحت رعاية مكتب نائب الرئيس ووزارة شؤون المرأة، بولاية للتنسيق والرصد وتقييم التنفيذ.

”ولا يسعنا إلا أن نتفق مع الأمين العام بان كي - مون عندما قال إن المشاركة وحدها ليست كافية. لا يكفي أن تجلس المرأة على طاولة السلام. يجب الإنصات إليها. ينبغي ألا نكتفي بإلحاق النساء في قوات الشرطة وبعثات حفظ السلام، بل ينبغي أن يكون لهن أثر في عملية صنع القرار.

”وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أود أن أؤكد على أهمية التأمل في ما تم إنجازه، والدروس المستفادة وكيف تكون أكثر فعالية في تأمين تغييرات ملموسة ليس في منع العنف فحسب، ولكن في حماية حقوق الإنسان وتحقيق تقدم بشأن جميع القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أيضاً.

”ختاماً، أود أن أعرب عن أملي الوطيد في أن يكون هذا الاجتماع مصدر إلهام لمبادرات أفضل وأكثر إبداعاً فيما يتعلق بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والاستجابات للسلم والأمن المدركة للشؤون الجنسانية

والإسهامات الفعالة للوقاية من النزاع والحماية والمشاركة الفعالة للنساء".

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

**السيد ساور** (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأرحب أيضاً بالقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) المتخذ حديثاً، والذي تعتز فنلندا بالمشاركة في تقديمه. وأهنئ هيئة الأمم المتحدة للمرأة بقيادتها، والسيدة راديكا كوماراسوامي وفريقها الاستشاري الرفيع المستوى على الدراسة العالمية الشاملة التي ستطلق رسمياً غداً.

وأود أن أسلط الضوء على بعض أولوياتنا وكيف سنعمل على تعزيز التزامنا. وفنلندا مؤيد مخلص للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويتجلى هذا في برنامج الحكومة الجديدة الذي يضع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ضمن الأولويات. وفنلندا بصدد تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية حالياً. وسنبدأ في العام القادم في التحضير لخطة العمل الوطنية الثالثة، مع وضع توصيات الدراسة العالمية والاستعراض الرفيع المستوى في الحسبان.

ونرحب بحقيقة أن استعراضات الأمم المتحدة – الدراسة العالمية والاستعراضات لعمليات حفظ السلام وهيكل بناء السلام – تضع الوقاية من النزاعات والوساطة في الصدارة وتؤكد على أهمية مشاركة النساء وتوليهن القيادة. وفنلندا تواصل الترويج لمنع نشوب النزاع ودور الوساطة، وتسعى جاهدة لإشراك المرأة في عمليات السلام والوساطة بشكل فعال ومفيد. وفنلندا ملتزمة بمبادرة مشتركة لبلدان الشمال تسمى شبكة الوساطة النسائية لبلدان الشمال، وستنشأ هذا العام.

وما من منازع في أن زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام من شأنه أن يعزز فعالية تلك العمليات وقدرتها العملياتية. وتعزيز الهيكل الجنساني لعمليات حفظ السلام، في الميدان أو في المقر على السواء، أمر بالغ الأهمية. وفنلندا ستواصل نشر النساء في عمليات حفظ السلام كخبراء عسكريين بأعداد تعادل نسبة النساء في قوات دفاعنا الوطنية على الأقل. ونهدف أيضا لزيادة عدد عناصر الشرطة النسائية الفنلندية التي تُلحق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكالتزام جديد، نحن على استعداد لنشر وحدة متخصصة من ٣ إلى ٤ من عناصر الشرطة النسائية لدى الأمم المتحدة بنهاية عام ٢٠١٦.

والتدريب الجنساني لموظفي حفظ السلام، بما في ذلك الإدارة العليا، أمر بالغ الأهمية للتعميم الفعال للمنظور الجنساني. ومعاهدنا لتدريب موظفي عمليات السلام من العسكريين والمدنيين قد اعتمدت القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كجزء من المناهج التدريبية. وفنلندا تلتزم بمواصلة توفير التدريب الجنساني لجميع الموظفين الفنلنديين ممن يجري نشرهم في عمليات السلام.

وأود أن أشدد على أهمية الالتزام بسياسة الأمين العام بخصوص عدم التسامح بشأن الاستغلال الجنسي والإيذاء البدني من قبل موظفي البعثة. ولا بد من اتخاذ تدابير أكثر صرامة في التعامل مع تلك الحالات من أجل جعل سياسة عدم التسامح على الإطلاق تلك حقيقة واقعة تماماً. وقد التزمنا بالتحقيق فيها ومعاقبة جميع الحالات.

إن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يواجه تحديات جديدة، كالتطرف العنيف، وهي شديدة الوطأة على النساء والفتيات. وفي مواجهة التطرف، ينبغي اعتماد نهج منسق ومتكامل، مع إسناد القيادة للمرأة وتمكينها.

ويستخدم العنف الجنسي واختطاف النساء والفتيات كسلاح في الحرب وتكتيك للإرهاب. والحاجة الماسة للتصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع وتكثيف الجهود للقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب مسلم بها في شتى أنحاء العالم. وفنلندا داعم مالي قوي في هذا المجال، وسوف تستمر في ذلك. وقدمنا دعم المالي المتعدد السنوات للصندوق الاستئماني لمساعدة الضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية. وفنلندا ساهمت مالياً، أيضاً، في مبادرة التدخل السريع لإقامة لعدل، وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، والتحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية.

وجلسة اليوم مهمة للحفاظ على الزخم، وتعزيز التزامنا والضغط من أجل تحقيق المزيد من النتائج. وينبغي زيادة الدعم المقدم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة كيما تؤدي دورها الريادي في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها. وباعتبارها واحدة من أكبر المانحين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ستبقى فنلندا ملتزمة بدعم ذلك الهدف.

ينبغي لنا تخصيص المزيد من الأموال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعليه، أود الإشارة إلى أن ٥٢ في المائة من التمويل الذي تقدمه فنلندا للدول الهشة يوجه إلى الأنشطة ذات التركيز على الجوانب الجنسانية.

وفنلندا تواصل التعاون والشراكة في عمليات خطط العمل الوطنية. وكمثال على ذلك، قدمت فنلندا الدعم لأفغانستان في إعداد خطة عمل وطنية أطلقت حديثاً، ونحن على استعداد لدعم عملية التنفيذ أيضاً.

إن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو مسؤوليتنا الجماعية. والتنفيذ الفعال على المستوى الدولي والإقليمي والوطني هو السبيل الوحيد إلى السلام المستدام وتمكين المرأة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة موناكو.

**السيدة بيكو** (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): إن احتفالنا بالذكرى الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في السياق الحالي يعني الاعتراف بدور المرأة الذي لا غنى عنه في التنمية والسلام. واتخاذ ذلك القرار بالإجماع، والقرارات الستة التي عززته لاحقاً، قد وجه رسالة قوية واضحة إلى المجتمع الدولي مفادها أن التهديدات والانتهاكات لحقوق الإنسان ضد المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع غير مقبولة.

فهنّ البنات والأخوات والزوجات والأمهات، وهن نساء تعرّضن للمعاملة الوحشية والاغتصاب والاستغلال والاسترقاق أو أجبرن على ممارسة البغاء.

لقد أبرزت الدراسة العالمية ومؤشراتها هشاشة وضع المرأة التي ازدادت سوءا من جراء النزاعات والتطرف العنيف والإرهاب. وأصبحت توصيات الفريق الاستشاري الرفيع المستوى والجهود الدؤوبة القيّمة التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة أكثر أهمية من ذي قبل في وقت نستعرض فيه عمليات حفظ السلام وبناء السلام، فضلا عن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء منهاج عمل بيجين.

ويجب أن نبني على التقدم الكبير المحرز فعلا في خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبفضل مساعدتها وخبرتها، تمكنت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في الميدان، وخاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من الإسهام بقدر كبير في تنفيذ التزاماتنا وتقاسم خبراتها. وساعد عزم جميع هذه الجهات الفاعلة، التي تحييها موناكو، في تعبئة المجتمع الدولي بأسره. ويكتسي ذلك الجهد الجماعي أهمية بالغة إن أردنا تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتعزيز فعالية المؤسسات وبناء المجتمعات السلمية وتحسين الوصول إلى العدالة، فضلا عن تنفيذ جميع أهداف خطة عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا ندرك أن تعليم الفتيات والنساء ودعم المجتمع المدني يأتيان ضمن الأولويات.

وعليه، فإن من الضروري أن نؤيد مشاركة النساء والخبراء في شؤون المساواة بين الجنسين في منع نشوب النزاعات، وليس في مفاوضات السلام وبناء السلام فحسب. وبالمثل، ينبغي أن تساعد الإجراءات القضائية في المحاكم الدولية على تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب وضمان عدم التسامح إطلاقا مع مرتكبي جرائم العنف الجنسي والجنساني. وينبغي أن يساعد تحقيق العدالة في إعادة تأهيل الضحايا أنفسهم، فضلا عن أسرهم ومجتمعاتهم. بل إن بوسعه أن يسهم أيضا في وضع حد لوصم الضحايا.

وأخيرا، أود باسم وفد بلدي، أن أشكر الأمين العام ورئاسة إسبانيا للمجلس. لقد شاركت موناكو في تقديم القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي اتخذناه اليوم، والذي يجدد الالتزام السياسي للدول الأعضاء والأمم المتحدة بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسنواصل دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

**السيد أنشور** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا، أن أشكر إسبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/716) وأعرب عن امتناني لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على آرائهم البناءة بشأن التقدم المحرز في غضون السنوات الخمسة عشر الماضية، والتحديات القائمة في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وأود أن تتسق ملاحظاتي مع البيان الذي سيدلى به غدا ممثل فييت نام باسم البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن من الحقائق الثابتة منذ أمد طويل أن المسائل الجنسانية قد باتت مشتركة بين قطاعات عديدة، وأن من شأن التركيز عليها أن يساعدنا على تحقيق أهدافنا المتعلقة بالسلام والتنمية وحقوق الإنسان. ومنذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٥ عاما، انبثقت عنه العديد من القرارات والمناقشات المواضيعية بشأن المساواة بين الجنسين، كتلك المتعلقة بالأسلحة الصغيرة ومكافحة الإرهاب وحفظ السلام وحماية المدنيين. ومن الجدير بالذكر أن بعثات حفظ السلام قد أدرجت المنظورات الجنسانية في أنشطة التدريب والعمليات والإبلاغ التابعة لها. ومع ذلك، ما تزال النساء والفتيات يتضررن بشكل لا مبرر له في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد النزاع، ويمثلن تمثيلا ناقصا على الرغم من جميع القرارات بشأن المرأة والسلام والأمن التي أُعتمدت لاحقا والتي ترمي إلى تعزيز العمل على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فضلا عن إنشاء الآليات ذات الصلة في إطار الأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، فإن أفضل المعايير لقياس التقدم المحرز هو حين تتحول المكاسب التي تحققها السياسات بصورة مجدية وملموسة أكثر إلى إجراءات في الميدان.

وإذ أمضي قدما وبناء على الزخم الناشئ عن الاستعراض الرفيع المستوى على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، أود أن أقترح أن يركز المجلس على مجالات خمسة. أولا، ينبغي أن يكفل توفير القدرات وتمكين المرأة من الحصول على احتياجاتها بما يكفي لمشاركتها بصورة مجدية في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام وعمليات صنع القرار في الحياة العامة عموما. ثانيا، ينبغي أن يدعم المجلس حملات التوعية الرامية إلى الاتصال وتمكين المجتمع من حماية النساء والفتيات وتلبية احتياجاتهن على وجه التحديد. وينبغي أن تتمكن جميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، لا سيما على مستوى المجتمع المحلي، من تحويل الأطر الدولية المعنية بحماية النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع إلى إجراءات ملموسة في الميدان.

ثالثا، ينبغي أن يمكن المجلس النساء والفتيات من أن يصبحن عاملا من عوامل التغيير وتحقيق السلام بدلا من التركيز على ضعفهن بوصفهن ضحايا فحسب. رابعا، ينبغي أن يعمل على وضع آليات للرصد والتقييم في إطار منظومة الأمم المتحدة بهدف توفير منظور متكامل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويرمي إلى دعم تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين. خامسا، ينبغي أن يشجع المجلس أوجه التآزر مع المبادرات ذات الصلة، بما في ذلك المبادرات المتخذة خارج إطار الأمم المتحدة، فضلا عن زيادة الدعم من مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك العاملون في الميدان، لأجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز حماية النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح.

وما تزال إندونيسيا، بوصفها من البلدان الرئيسية المساهمة في عمليات حفظ السلام، تؤيد بقوة قرارات مجلس الأمن المعنية بحماية وتمكين النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح. وقد نُشرت الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة الإندونيسية حاليا في تسع عمليات تابعة للأمم المتحدة، ويزيد مجموعها على ٦٠٠ ١ موظف. وترمي حكومة إندونيسيا في نهاية المطاف إلى المساهمة بـ ٠٠٠ ٤ من أفراد حفظ السلام، بمن في ذلك الإناث، وأنشأت مركزا للتدريب في مجال حفظ السلام ليكون مركزا للامتياز والتدريب المتكامل في مجال حفظ السلام على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد أدرجت المنظورات الجنسانية سلفا في مناهج ومقررات التدريب.

وستواصل إندونيسيا دعم مداولات المجلس بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وما تزال عازمة على العمل مع المجلس والأمم المتحدة والدول الأعضاء وجميع الجهات الفاعلة من أجل تمكين النساء والفتيات لكي يكنّ عوامل للتغيير والسلام.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

**المطران أوزا** (تكلم بالإنكليزية) يود وفد بلدي أن يهنئ إسبانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ولعقدها هذه المناقشة المفتوحة ذات الأهمية البالغة على وجه الخصوص، فضلا عن الاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد كان هذا القرار تاريخي الهدف، نظرا لأنه يشدد للمرة الأولى على الروابط بين المرأة والنزاع المسلح والأمن والسلام. ويسلّم القرار أيضا بأن النساء والأطفال يتضرران من النزاعات المسلحة بطرق متباينة وعلى نحو أشد، وأن المرأة تضطلع بدور أساسي في صون وتعزيز السلم والأمن.

وبالنظر إلى تزايد عدد وكثافة وتغير طابع النزاعات الحالية، فإن الاستعراض الرفيع المستوى والدراسة العالمية التي نناقشها الآن يكتسيان أهمية بالغة. ومن جراء التطرف العنيف والإرهاب في أجزاء كثيرة من العالم، وخاصة في الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا، وصل العنف إلى مستويات جديدة من الممارسات الوحشية ضد المدنيين والآثار الثقافية والدينية. وكثيرا ما تعلق النساء والفتيات في حالات النزاع هذه، ويتعرضن للاغتصاب والاعتداء الجنسي والتعذيب والاتجار بالبشر والزواج القسري علاوة على إرغامهن على تغيير معتقداتهن الدينية. بل يبعن ويشترين ويقدَّمن حتى هدايا أو غنائم للمقاتلين الإرهابيين.

ويعرب وفد بلدي بشكل خاص عن شعوره بالأسف إزاء استخدام العنف الجنسي استراتيجية للحرب ترمي إلى الحط من قدر النساء والفتيات وأسرهن. وتخلّف الهجمات هذه آثارا مؤلمة طويلة الأجل – بل قد تستمر مدى الحياة – على النساء والفتيات، بدنيا ونفسيا على السواء. وفي حالات كثيرة يستبعد ضحايا العنف الجنسي أو يوصمون في نطاق أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. ويكون لهذه الجرائم أيضا أثر سلبي على الأجيال الشابة، ما دامت المرأة في أغلب الأحيان هي المربية والمعيلة ومقدمة الرعاية الأساسية في نطاق الأسرة. وإن

هذه لحقائق مروعة. وكما ذكر البابا فرانسيس في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر فهذه الجرائم ”ينبغي أن تكون بمثابة نداء عاجل إلى المسؤولين عن إدارة الشؤون الدولية بغية التأمل في أعماق أنفسهم“ (انظر A/70/PV.3 صفحة ٧).

وما فتئت المنظمات والوكالات الكاثوليكية تستجيب بصورة فعالة وعلى وجه الاستعجال للاحتياجات الناشئة عن العنف الموجّه ضد النساء والفتيات في العديد من مناطق النزاع. وهي تواصل تعزيز البرامج الرامية إلى منع العنف وكفالة كرامة المرأة والدور الفعال الذي تضطلع به في المجتمع عبر الحث على التهدئة والمصالحة، وفي الوقت نفسه معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف ضد النساء والفتيات.

وهي تدير برامج خاصة ترمي إلى مكافحة وصم ضحايا العنف الجنسي وإعادة إدماجهن في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن وفد بلدي يعترض بشدة على الإشارة إلى أن تدابير الإنعاش وإعادة التأهيل تشمل الإجهاض.

وما من شك في أنه لا يزال يتعين علينا القيام بالكثير. ويشجع وفد بلدي الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على تعيين مزيد من النساء في مجال الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة وبعثات حفظ السلام وعمليات بناء السلام. وتقدّم النساء إسهامات محددة، تكون حاسمة في بعض الأحيان، وهي إسهامات ضرورية في مجالات بالغة الأهمية مثل المساعدة على تعزيز العلاقات الجيدة مع المجتمعات المحلية وبناء الثقة بين أطراف النزاع - وهي عناصر أساسية لنجاح أي جهد دبلوماسي وحلّ النزاعات.

ينبغي ألا يُعتبر دور المرأة في السلام والأمن فكرة جاءت متأخرة أو مجرد شيء صحيح من الناحية السياسية. إنه مساهمة أساسية في جميع جهودنا لإنقاذ عالمنا من المزيد من ويلات الحرب والعنف.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

**السيدة نُسيبة** (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن للتصدي للتحديات التي تواجه التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأود أيضاً أن أشير إلى أننا قد أصبحنا في ساعة متأخرة من المساء، مما يسلط الضوء على أهمية هذه المسألة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء هنا اليوم. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لكم، سيدي، ولقيادة فريقكم في هذه المسألة. ونحيي إسبانيا على اختيارها تسليط الضوء على هذه المسألة ذات الأولوية على مستوى رفيع، ونشكر المملكة المتحدة، بصفتها القائمة على الصياغة، على عملها الهام أيضاً. ونلاحظ أيضاً الجهود الواسعة النطاق الي تبذلها جامعة الدول العربية لمكافحة العنف ضد المرأة في منطقتنا، ولا سيما استراتيجية جامعة الدول العربية، التي نعمل جميعاً نحو تنفيذها الكامل.

إذ نفخر بكوننا أحد مقدمي مشروع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذ بالإجماع صباح هذا اليوم، تثني الإمارات العربية المتحدة على أهمية التركيز على دور المرأة في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، على النحو الذي أبرزه العديد من الوفود هنا اليوم. ونحن نشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام على دعوته الجريئة إلى اتخاذ إجراءات وعلى لفت الانتباه إلى ضرورة مكافحة تزايد انتشار التطرف العنيف. ونود أيضاً أن نشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، على إحاطتها الإعلامية بشأن النتائج التي خلص إليها تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2015/716). ونعرب عن دعمنا المتواصل لهيئة الأمم

المتحدة للمرأة في أدائها دور الأمانة للدراسة العالمية. ونرحب بإطلاق الدراسة ونحث المجتمع الدولي على تنفيذ استنتاجاتها الرئيسية، بدلاً من مجرد الإحاطة علماً بها.

يأتي الاستعراض الرفيع المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن في الوقت المناسب نظراً للتحديات الأمنية الراهنة التي تفاقمت بسبب التأثير المتزايد للأطراف الفاعلة من غير الدول والتطرف العنيف، فضلاً عن أزمات اللاجئين في العالم. إن استخدام داعش المنهجي للاغتصاب والاعتداء الجنسي يرمي إلى زعزعة استقرار المجتمعات المحلية وترويعها. وتمثل المبادئ المتطرّفة كتلك التي يروّج لها تنظيم داعش إساءة للإسلام، وهي تعارض معتقداته الكلّية.

وتؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة إيمانا راسخا بأن من المهم للغاية معالجة الأسباب الجذرية للتطرف قبل أن يصبح تطرفاً عنيفاً. ويتطلب ذلك تدخلاً دولياً جماعياً لمواجهة أيديولوجية ودعاية المتطرفين، ولكن ذلك يتطلّب أيضاً على الصعيد الوطني سياسات داعمة تهدف إلى تعليم البنات وتمكين النساء والتسامح الديني، ودستوراً يضمن المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص. وفي الإمارات العربية المتحدة، تمثل كفالة وجود فرص حقيقية للقيادات النسائية في جميع أنحاء المجتمع أيضاً سياسة هامة ذات أولوية أيضا، ويتجلّى ذلك في نساء مثل الرائد مريم المنصوري، أوّل قائدة لطائرة مقاتلة في الخدمة العسكرية الفعلية. وهي هنا هذا المساء في قاعة أخرى في الأمم المتحدة، حيث ستتسلم جائزة "محققو التغيير" لعام ٢٠١٥ التي تمنحها جمعية آسيا تقديرا لإنجازاتها. ونحن فخورون بها إلى حدّ كبير. وليس هناك لمواجهة الخطاب المدمّر لتنظيم داعش أفضل من النموذج الذي تقدمه هي لدور المرأة وتأثيرها في السلام والأمن في مجتمع إسلامي معتدل ومتسامح.

ومن الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى أن نقر بالمساهمات الهامة والضرورية التي تقدمها المرأة في الجهود المبذولة في السلام والأمن الدوليين. ويجب أن نزيد التركيز على الوقاية، وهو الركن الذي يُغفَلُ في كثير من الأحيان من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وكما ذكرتْ آلاء مرابط صباح اليوم، فلا يمكن أن يستمر انخراط النساء في كونه مسألة تُفسر حسب الأهواء. ولتحقيق السلام والأمن حقاً، يجب أن نمنع نشوب النزاعات ونمنع التطرف العنيف بمعالجة الأسباب الجذرية والاستثمار في الوقاية في وقت مبكر. وينبغي لهذا التغيير أن يحدث على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وكذلك في النهج الذي تتبعه الدول الأعضاء لمنع نشوب النزاعات.

ونحن نعلم أن تمكين المرأة وإدراج منظوراتها كجزء من بناء السلام الشامل للجميع هو أمر لا بد منه لبناء مجتمعات عادلة ومستقرة وتؤدّي وظائفها. وهذا هو السبب في أن الإمارات العربية المتحدة اعتمدت قبل ١٣ سنة، تحت رعاية السيدة الأولى في بلدنا، سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة التي تعطي الأولوية لمشاركة المرأة في عملية التنمية الوطنية في القطاعين العام والخاص وتعزز مفهوم المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج والتشريعات. وهذه عملية حية، ونواصل العمل مع شركائنا لتحسين الأداء بوصف ذلك جزءاً من التزامنا على أعلى المستويات في حكومتنا.

وفي المجال الدولي، لا تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تمكين المرأة وحسب بل إلى تمكين المجتمع من خلال المرأة في كل سياق وفي كل مكان. وهذا أمر أكثر أهمية عندما تجد المرأة نفسها في خضم أوضاع إنسانية صعبة أو تؤدّي إلى الضعف. وتواصل الإمارات العربية المتحدة تعزيز هذه القاعدة. وفي الآونة الأخيرة، في شباط/فبراير الماضي، استضفنا اجتماعاً للخبراء في المجالين الإنمائي والإنساني في مجال صحة الأم والطفل في أبو ظبي للانخراط في مبادرة "كل امرأة،

كل طفل'' العالمية التي أطلقها الأمين العام. وتمخّض عن هذا الجمع الذي لم يسبق له مثيل إعلان أبو ظبي الذي ولّد زخماً لاستراتيجية ''كل امرأة، كل طفل'' العالمية المتجدّدة التي أُطلقت في الجمعية العامة، وذلك لإتاحة التركيز على عنصر ''في كل مكان''، أي لتوسيع وتعزيز الحركة العالمية وعدم تخلّف أحد عن الركب.

وقد ساعد إعلان أبو ظبي ليس في ضمان أن يكون نوع الجنس أحد الاعتبارات الرئيسية في الاستجابات لحالات الطوارئ الإنسانية وحسب، ولكن أيضاً في أن تصبح حالات الطوارئ الإنسانية أحد الاعتبارات الرئيسية في استراتيجيات النهوض بالمساواة بين الجنسين. وكما نعلم، تعمّق الأزمات أوجه عدم المساواة بين الجنسين والتهميش والاستبعاد. ومع ذلك، فإن النساء والشباب هم في الكثير من الأحيان أول المستجيبين للأزمات وفي طليعة المبتكرين للحلول المستدامة في أوقات الأزمات. وهذا هو السبب في أن الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بهذه المبادرة، والتي سنواصل تقديم دعمنا الثابت لها. وعلى هذا النحو، ستستضيف الإمارات العربية المتحدة مؤتمراً في أبو ظبي في شباط/فبراير مع فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية. ويحدونا الأمل في أن يفيد الاجتماع في تقديم معلومات وتعزيز العمل الدولي والابتكار من أجل تمويل وتنفيذ مبادرة ''كل امرأة، كل طفل'' في كل مكان، لا سيما قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وجمعية الصحة العالمية في السنة المقبلة.

وكما أشار العديد من الوزراء اليوم، توجد الآن أدلة دامغة وتوافق في الآراء على أن رفاه المرأة في أوضاع النزاع وما بعده واحترام حقوق المرأة ومشاركتها الفاعلة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام لها صلة مباشرة بصون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة. وتلتزم الإمارات العربية المتحدة بتعزيز السلام المستدام عن طريق دعم واحترام حقوق الإنسان المكفولة للنساء والفتيات وإدماج المرأة بصورة مجدية في جميع الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاع وحله وإعادة البناء بعده. وفي هذا الصدد، أود أن أشاطركم ثلاث قضايا ذات أولوية ما زال من الواجب معالجتها بهدف تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي التزمنا به جميعاً.

أولاً، هناك حاجة إلى جعل المشاركة الهادفة للمرأة في جميع عمليات السلام والأمن من الأولويات، إضافة إلى الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ومنعهما والحد منهما. ويتطلب ذلك زيادة توظيف النساء واستبقائهن وتأهيلهن مهنيا في مكونات قطاعي العدل والأمن ككل، بما في ذلك في عمليات حفظ السلام.

ثانياً، هناك حاجة إلى الاعتراف بأن النهج الكلية لمنع نشوب النزاعات ينبغي أن تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية والعوامل المحركة للنزاع ودوامة العنف، بما في ذلك التطرف العنيف، لا معالجة آثارهما فحسب على النساء والرجال والفتيات والفتيان بعد وقوع الضرر. ويتطلب ذلك إشراك المرأة في العمليات الرئيسية لاتخاذ القرارات وصوغ السياسات، بما في ذلك وضع أي استراتيجيات أو نُهج ترمي إلى منع نشوب النزاعات. ويتطلب ذلك دعم بناء قطاعات أمن وعدالة مراعية للفوارق بين الجنسين ويكون الوصول إليها ميسورا أمام النساء والفتيات، وتعزز سيادة القانون وتنفذ قوانين وسياسات وممارسات غير تمييزية.

ثالثاً، هناك حاجة إلى الدعوة إلى ممارسة منظومة الأمم المتحدة للقيادة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال العقد المقبل. وهذا يتطلب الإدماج المنهجي للمرأة والسلام والأمن باعتباره مسألة شاملة لعدة قطاعات وتعيين خبراء فنيين في القضايا الجنسانية والمرأة والسلام والأمن، وتحديداً في القدرات القيادية، سواء في مقر الأمم المتحدة أو في الميدان، بما في ذلك فيما يتعلق بالممثلين والمبعوثين الخاصين وكبار الوسطاء.

وأخيراً، يجب تسخير الإرادة السياسية التي تجلت اليوم تحت قيادتكم، سيدي الرئيس، وترجمتها إلى عمل فعال من قبل الدول الأعضاء لكفالة أن نمضي قدماً، بشكل جماعي، بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وينبغي أن نفعل هذا من خلال ربط تمويلنا بالخطة. ويسرني اليوم أن أعلن أن الإمارات العربية المتحدة ستخصص مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بغية استخدامها في مكافحة التطرف في سياق برنامج المرأة والسلام والأمن.

وتقف الإمارات العربية المتحدة داعمة لجميع جهود الأمم المتحدة المتعلقة بهذه الخطة البالغة الأهمية، وستواصل العمل من خلال برامجنا الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبالتالي فإنني أعتزم تعليق الجلسة، بموافقة المجلس، إلى يوم غد الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٧|٤٠.